

السياسة الغابلية

السنة السابعة - العدد الخامس والعشرون - شتاء ٢٠٠٠

عدد خاص

قرن من الصراع العربي-الصهيوني: الواقع والآفاق

يكتب في العدد:

- د. كمال الأسطل، د. إياد البرغوثي، توفيق أبو بكر،
- د. ناصر الدين الشاعر، د. غازي حمد، سالم جبران،
- د. نورما مصرية، د. صالح عبد الجواد، تيسير قبعة

لقاءات مع:

أبو علي مصطفى، تيسير خالد، د. حيدر عبد الشافي

شؤون إسرائيلية، تقارير، مراجعات، وثائق

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. قوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال.

يصدر المركز دورية السياسة الفلسطينية وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

مجلس أمناء المركز

محمود درويش
فاروق طوقان
غاوي غاوي

سمير أبو عيشة
رجا شحادة، رئيسة
زهير العماد

كميل منصور

مدير المركز

سعيد كنعان



السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية
السياسة الفلسطينية

08-05-2009

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

السنة السابعة • العدد الخامس والعشرون • شتاء ٢٠٠٠

هيئة التحرير

جميل هلال	طاهر المصري
محمد فياض صلاحات	عائشة مصطفى أحمد
دينا جبر	سمير عوض
باسم الزبيدي	

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين- ت: ٢٣٨٠٣٨٣ فاكس: ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

المحتويات

مقالات

- ٦ كمال الأسطل ✓ طبيعة الصراع العربي-الصهيوني ومنهجيته المستقبلية
- ٢٥ إياد البرغوثي ✓ تفاعلات الحاضر... واحتمالات المستقبل
- ٣٤ توفيق أبو بكر تطور الفكر السياسي الفلسطيني واختراق الجبهة الداخلية الإسرائيلية: بحث عن مصالحة تاريخية
- ٤٨ ناصر الدين الشاعر الواقع الراهن وآفاق المستقبل
- ٥٧ غازي حمد ✓ قرن من الصراع... السلام المعدوم والتعايش المستحيل
- ٦٩ سالم جبران نظرة إلى الصراع، نظرة إلى المستقبل
- ٧٦ نورما مصرية ✓ رؤية نقدية للتعاون الإقليمي العربي-الإسرائيلي وتأثيراته السياسية-الاستراتيجية المحتملة
- ٨٩ صالح عبد الجواد ✓ "المؤرخون الجدد" خطوة استكمالية للمشروع الصهيوني أم خطوة أولى باتجاه تسوية الصراع؟
- ٩٨ تيسير قبة ✓ نحو رؤية استراتيجية فلسطينية جديدة لمفاوضات الوضع الدائم

مقابلات

- ١٠٦ لقاء مع أبو علي مصطفى
- ١١١ لقاء مع تيسير خالد
- ١١٦ لقاء مع د. حيدر عبد الشافي

المحتويات

تقارير

- الموقف في فلسطين
١١٨ طاهر المصري
- قراءة وتحليل لأنشطة المجتمع المدني الفلسطيني خلال شهرين
١٣١ زياد عثمان
- استطلاع للرأي العام بين المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة "قراءة أولية"
١٤٢ أيوب مصطفى
- ميلاد وتأسيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية
١٤٨ أحمد مصالحه

شؤون إسرائيلية

- السلام والأمن والفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين رؤى إسرائيلية
١٦٢ محمد فياض صلاحات

مراجعات

- المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية
١٧٢ طاهر المصري
- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام: بيان ضد الأبارتايد
١٧٨ سميح شبيب

ندوات

- العلاقات الفلسطينية-الأمريكية ودور اللوبي العربي
١٨٢ محمد فياض صلاحات

وثائق

- نص مشروع قانون العمل المقر بالقراءة الثانية
١٩١

مع وداعنا للألفية الثانية ودخولنا الألفية الثالثة يكون قد مر قرن على الصراع العربي-الصهيوني، الأمر الذي يتطلب منا كفلسطينيين وقفة نقدية تقييمية لما أسفر عنه هذا الصراع حتى الآن، مستخلصين العبر من الماضي ملقنين الضوء على الحاضر ومستشرفين آفاق المستقبل. ولهذا، فإن مجلة السياسة الفلسطينية أفردت عددها الخامس والعشرين، وهي تدخل سنتها السابعة، لهذا الموضوع "قرن من الصراع العربي-الصهيوني: الواقع الراهن وآفاق المستقبل". فكان في هذا العدد مقالات وأبيات لعدد من المثقفين والباحثين والسياسيين الفلسطينيين، كل من الزاوية التي رآها.

وحول الموضوع ذاته شمل هذا العدد أيضا ثلاثة لقاءات مع ثلاثة شخصيات سياسية فلسطينية أفصحت عن تقييماتها وآرائها من خلال تجربتها السياسية التاريخية، وهم أبو علي مصطفى وتيسير خالد وحيدر عبد الشافي.

وبالإضافة إلى زاوية الشؤون الإسرائيلية، احتوى هذا العدد على عدد من التقارير والوثائق والمراجعات.

هيئة التحرير

طبيعة الصراع العربي-الصهيوني

ومنهجيته المستقبلية

د. كمال الأسطل*

مقدمة

مائة عام ونيف مرت على مأسسة الحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في مدينة بازل بسويسرا، وكان الصراع على فلسطين صراعا دمويا استمر وتطورت أساليبه ووسائله وأدواته، ومر بمحطات وتشابكت فيه المصالح وتلاقت وتضاربت. كما خضع الصراع العربي-الصهيوني إلى صراع بين المفاهيم وحرب بين المدركات، فتعددت التسميات التي تخفي وراءها مدارس فكرية. ومن هذه التسميات: الصراع العربي-الصهيوني، القضية الفلسطينية، مشكلة فلسطين، مشكلة اللاجئين، التراع العربي-الإسرائيلي، العقدة العربية-الإسرائيلية، أزمة الشرق الأوسط. وكذلك تعددت الاتجاهات والاجتهادات والتوجهات في محاولة للتوصل إلى حل للصراع بالطرق المسلحة أو بطرق التسوية السياسية. ورغم كل هذه المحاولات استمر الصراع على أرض فلسطين وسيستمر بوسائل وأشكال وأساليب تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل الصراع.

إذا كان باب الغد مفتوحا أمامنا، فكيف سيكون عليه هذا الغد؟ وكيف ستكون ملامحه؟ هذا السؤال هو الذي جعل الكاتب الفرنسي "بول فاليري" يدين التاريخ ويشير إلى أننا كثيرا ما زرعنا الرياح عن طريق تزوير الماضي وسوء فهمه وتأويله، فحصدنا العواصف، ومازلنا نحصدنا. ذلك معناه أن تصورنا للأمس يؤثر في صورة الغد. وذلك

* د. كمال الأسطل: رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، والمستشار السياسي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

معناه أيضا أننا إذا ما تحكمتنا في الماضي، فإن ذلك سوف يعيننا لا محالة على التحكم في المستقبل، وعلى إعطائه صورة أقرب مما نأمل ونرتضى^١.

إن مفهوم الحضارة هو أحد مناطق الفكر التي تستخدم حولها حرب المفاهيم وصراع المدركات. ويمكن أن نعرف الحضارة بأنها "كيان متكامل يعبر عن حصيلة نتاج المجموع الكلي المادي والمعنوي لمجتمع من المجتمعات أو أمة من الأمم عبر مسيرة التاريخ". ومن خلال تأمل هذا التعريف يمكن أن نجد أن مفهوم الحضارة يتضمن المضامين الآتية:

طبيعة الصراع الحضاري العربي- الصهيوني

إن تشخيص طبيعة الصراع العربي- الصهيوني هو المدخل المنطقي من أجل التعرف على ماهية هذا الصراع، وما هي خصائصه، ومن هم أطرافه، وما هي ساحته، وما هي أهداف كل طرف من أطرافه، وهل سينتهي أم لا.

وهنا نود الإشارة إلى أننا ننتقل من أطروحة أساسية وهي أننا ننظر للصراع العربي- الصهيوني على أنه صراع حضاري، وهذا التشخيص للصراع لا ينبع من فراغ وإنما من خلال التحليل الدقيق لهذا الصراع، فهناك رؤية صهيونية مبكرة للصراع بأنه سيكون صراعاً حضارياً، وهذا ما عبر عنه مؤسس الحركة الصهيونية "ثيودور هرتسل" الذي قال: "سوف نقيم دولة لليهود تكون رأس جسر متقدم للحضارة الأوروبية البيضاء في وجه الحضارة الآسيوية البربرية الملونة"^٢.

ومن الواضح أن إسرائيل، باعتبارها كيانا سكينيا "استيطانيا"، تمثل جسداً "حضارياً" ذا خصائص غربية وغربية عن الطابع الحضاري العربي الإسلامي للمنطقة العربية وفلسطين^٣.

كما أن رؤيتنا للصراع على أنه صراع حضاري ينبع من نظرتنا للصراع الحضاري باعتباره "صراعاً جذرياً ذا طبيعة تناحرية حادة وشاملة تستهدف جميع أسس المجتمع المادية والمعنوية". ومن هذا التحديد لطبيعة الصراع الحضاري يمكن القول بأنه يتضمن الخصائص التالية:

(١) الصراع الحضاري هو صراع جذري. وهذا الصراع قد يأخذ أشكالاً مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية وقيمية. وهو يتناول جميع أسس وأركان المجتمع المادية والمعنوية. إنه صراع يهدف دائماً إلى تحطيم الجوهر المعادي. وهو



بذلك يختلف عن الصراع الإعلامي، مثلاً، الذي يهدف في العادة إلى تخفيف جوهر الصراع المعادي وليس تحطيمه.

(٢) الصراع الحضاري هو صراع تناحري. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الطبيعة التناحرية للصراع الحضاري لا يقصد بها فقط أن كل طرف في الصراع يهدف إلى نحر أو قتل وإبادة وإفناء وتصفية الطرف الآخر من الناحية المادية الجسدية والفيزيائية فحسب، بل أن التناحر يدور على جبهة شاملة تتصارع فيها القيم ويحتد فيها الصراع بين المدركات.

(٣) الصراع الحضاري ذو طبيعة عدائية. فعادة ما يمثل الصراع الحضاري صراعاً بين غزو خارجي وبين أصحاب الأرض الأصليين. فالصراع العربي-الصهيوني هو صراع بين الغزو الصهيوني الوافد على أرض فلسطين وبين الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية. لقد قام الكيان الاستيطاني الإسرائيلي على العنف والدم والنار والإرهاب الذي أدى إلى طرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من وطنه فلسطين. وكما قال مناحيم بيغن "بالدم والنار سقطت يهوذا وبالدم والنار ستعود من جديد"^٤. وبذلك تبرز الطبيعة العدائية للصراع العربي-الصهيوني.

(٤) الصراع الحضاري ذو طبيعة حادة. لا يحتمل في العادة أنصاف الحلول. وهو صراع عنيف في كل مناطق المجاهدة الحضارية. والطبيعة الحادة للصراع قد تستمر على جبهات غير الجبهات العسكرية والمسلحة فقد يحتد الصراع بين أتماط الملابس والذوق ونظام القيم وقد يتوقف على جبهة الصراع العسكري ويستمر بأشكال أخرى.

(٥) الصراع الحضاري ذو طبيعة شاملة. والشمول هو طبيعة الصراع الحضاري العربي-الصهيوني. فهو يشمل كل خنادق الحياة وساحات النفس والعقل، وساحته تمتد إلى التاريخ والجغرافيا. كما يشمل جميع وسائل وأدوات الصراع. وهو صراع يضع أطراف المجاهدة وممثلي الأتماط الحضارية المتصارعة في مواجهة شاملة ضمن حرب تشمل كل مناحي الوجود الحضاري.

(٦) الصراع الحضاري يستهدف جميع الأسس المادية والمعنوية للمجتمع. فهو يستهدف جميع أركان المجتمع ومجموع نتاجه المادي والمعنوي، بما في ذلك النظام الاقتصادي والعمرائي والمؤسسات الاجتماعية وجميع النواحي المادية لحياة المجتمع. كما يستهدف الصراع الحضاري تحطيم جميع النتاج المعنوي للمجتمع

موضع الغزو. إنه صراع يشمل جميع البنى التحتية والفوقية للمجتمع، ويتناول جميع أبنيته وكل ذرة من ذرات وجوده المادي والمعنوي. فهو صراع مركب ومعقد وذو أبعاد ومستويات عديدة ومتعددة.

خصائص الصراع الحضاري العربي - الصهيوني

يمكن القول أن الصراع الحضاري العربي - الصهيوني يتميز بجملة من الخصائص نابعة من طبيعته الشاملة بكل ما تحمله في طياتها من جوانب. وهنا سنحاول إلقاء بعض الضوء على بعض خصائص الصراع التي لا يمكن حصرها ضمن هذه المحاولة التي لازالت في طور البلورة النظرية والبناء الفكري.

(١) الصراع الحضاري أشمل من الصراع القطري (الوطني). فالصراع العربي - الصهيوني يتضمن ويشمل ويتجاوز البعد والمستوى القطري والوطني. ولذلك فقد عبرت حركة فتح عن طبيعة الثورة الفلسطينية بأنها "فلسطينية المنطلق، عربية الوجه، إنسانية الأهداف والأبعاد والنتائج".^٥

(٢) الصراع الحضاري يشمل ويتجاوز الصراع القومي. ولقد برز البعد القومي للصراع الحضاري العربي - الصهيوني في مواد الميثاق القومي الفلسطيني، وكذلك في النظام الأساسي لحركة فتح، وفي نصوص مواد الميثاق الوطني. فقد ورد في المادة الرابعة عشرة للميثاق الوطني الفلسطيني أن "مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بترائه رهن بمصير القضية الفلسطينية"^٦. كذلك أشارت المادة الخامسة عشرة من الميثاق الوطني إلى أن "تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي..."^٧.

(٣) يتضمن الصراع الحضاري العربي - الصهيوني الصراع السياسي الذي يهدف فيه الجانب الفلسطيني إلى ترسيخ وجوده على أرضه وإقامة دولته المستقلة وتكريس السيادة الوطنية. فالصراع في جوهره سياسي ولكن لا يمكن قصره على الجانب السياسي فقط.

(٤) وكذلك، فإن الصراع الحضاري ليس صراعا عسكريا فقط بل يمتد إلى الجانب الاقتصادي، حيث أن طبيعة الاستعمار الاستيطاني تقوم على أساس استغلال الأرض والإنسان. وهو بذلك استعمار مركب من درجتين: إنه استعمار وإمبريالية في نفس الوقت.

فالنهب الاقتصادي المنظم لخيرات البلاد المستعمرة هو عنصر أساسي من عناصر الاستعمار الاستيطاني. ويتضمن النضال الفلسطيني العمل على مجابهة عمليات النهب الاقتصادي والاستغلال الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني من جانب إسرائيل، بل العمل على وقف ما يتعرض له المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية والعربية، وضرب المعامل والمشاغل والمصانع والزراعة والتجارة. إن التحرر الاقتصادي الفلسطيني يتضمن تصفية العلاقات الانتاجية الاحتكارية مع إسرائيل وكذلك استعادة مصادر الملكية الفلسطينية ليصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا مستقلا ومتحررا من القيود الاستعمارية.

(٥) كذلك يشمل الصراع الحضاري الصراع العسكري بكافة أشكاله. وهنا بات واضحا أن الصراع المسلح هو جزء من الصراع الحضاري، ولكن لا يمكن حصر صراعنا مع الحركة الصهيونية وإسرائيل في الناحية العسكرية فقط. فتوقف الصراع المسلح لا يعني توقف الصراع بل استمرار هذا الصراع بأشكال ووسائل وأساليب أخرى.

(٦) الصراع الحضاري هو صراع ثقافي، إلا أنه يتجاوز البعد الثقافي من حيث المحتوى والأبعاد. فقد دار صراع عنيف حول الثقافة الوطنية الفلسطينية والهوية العربية للشعب الفلسطيني. وأكدت التجربة التاريخية أن الإحتلال الإسرائيلي قد عمل على محاربة كل ثقافة ذات طابع وطني فلسطيني. فقد تدخلت سلطات الإحتلال في المناهج التعليمية وفي المدارس والجامعات وعملت على شطب اسم فلسطين من كل كتاب مدرسي. فالغزو الثقافي هو أحد الجبهات الخطيرة في الصراع الحضاري العربي- الصهيوني، ذلك أن الصراع الثقافي تكون ساحته العقل والنفس ويهدف إلى طمس الهوية والشخصية الثقافية وخلق حالة من التبعية الحضارية لحضارة المستعمر.

(٧) كذلك يشمل الصراع الحضاري البعد الاجتماعي بما في ذلك العلاقات بين أفراد المجتمع والعمل على تفسيح النسيج الاجتماعي والعمل على إثارة الشكوك وعدم الثقة بالنفس وبالآخرين. كما يهدف الطرف الإسرائيلي في الصراع الحضاري إلى إشاعة أنماط المعيشة والملبس والمسكن والمسلك التي تسود النمط الحضاري الغربي، والعمل على تعميم النمط الاستهلاكي والسيطرة على حياة المجتمع، حيث يحاول الطرف الآخر في الصراع

الحضاري أن يقرر، ولو بصورة غير مباشرة، ماذا يلبس الناس وماذا يأكلون وكيف يتناولون طعامهم وماذا يشترتون وأين وكيف يسهرون.

(٨) كما يمتد الصراع الحضاري إلى نظام القيم والمعايير القيمية التي تسود المجتمع الفلسطيني. فالطرف الآخر عمل ويعمل على محاولة تحطيم القيم العربية والاسلامية الاصيلة كالصدق والشجاعة والأمانة واستبدالها بالقيم المستوردة من الحضارة الغربية ومن الفكر الصهيوني. لقد عمل الاحتلال الاسرائيلي ولا يزال يعمل على إحلال أفكاره وقيمه ومفاهيمه ونظرياته وأساطيره ومعاييره حتى تصبح مغروسة في نفس وعقل الانسان الفلسطيني والعربي وذلك ضمن عملية "الهضم" الحضاري الشرسة. فالطرف الصهيوني يعمل على أن تكون قيمه ومعاييره مرتكراتنا ومنطلقانا.

(٩) ويمتد الصراع الحضاري الشامل إلى جبهة الأخلاق، حيث تدرك إسرائيل أن الجوانب الأخلاقية أو المسلكية الأخلاقية هي أهم سمة في علاقات الناس ببعضهم، وتؤثر في مجمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن هنا ندرك لماذا يركز الطرف الاسرائيلي في هجمته الحضارية الشاملة على أخلاق المجتمع وأفراده من خلال إفساد الناس ونشر المهابط النفسية والأخلاقية ومخاطبة الغرائز كمقدمة للاسقاط الأمني والوطني.

(١٠) وتمتد جبهة الصراع الحضاري إلى جبهة العادات والتقاليد والأعراف التي توصل إليها أبناء شعبنا بالتجربة والاختبار، فأقروها واطمأنوا إليها وتناقلوها جيلا بعد جيل وحرصوا على المحافظة عليها إذ وجدوا بها ما يعزز روابطهم ويبرز خصائصهم ومميزاتهم. فالشعب العربي الفلسطيني وأمتنا العربية لهما عادات وتقاليد في تناول المأكّل واختيار الملابس وفي تأثيث البيوت وفي الأحاديث والاجتماعات وفي تصرفات البعض تجاه الآخر، كبارا وصغارا، رجالا ونساء. والعادات والتقاليد يتلقاها أبناء الشعب الفلسطيني من الحضارة العربية الاسلامية الاصيلة منذ مولدهم، كما يتلقون الغذاء الذي يتغذون به، والهواء الذي يتنفسون، ثم ينشأون على ممارستها والتطبع بها. فالعادات والتقاليد هي مظهر من مظاهر الحضارة التي يعمل أطراف الصراع الحضاري على استهدافها وتحطيمها.

(١١) كما يتناول الصراع الحضاري الفنون الشعبية التي تعبر عن شخصية ونفسية الشعب وتحتل بمشاعره، والتي يمكن رؤيتها في أشعاره وقصصه وأمثاله وأغانيه ورقصه وأزيائه ومصنوعاته. لذلك ندرك لماذا عملت

سلطات الإحتلال الاسرائيلي على التأثير على الفن الشعبي ومنع ممارسة الفنون التي تعبر عن هوية وشخصية الشعب الفلسطيني. لقد وقف الإحتلال الاسرائيلي ضد حرية تعبير أبناء شعبنا عن أفراحهم وأتراحهم وأحزانهم وآمالهم وآلامهم، بل وعملت السلطات الإحتلالية على منع أبناء شعبنا من الإحتفال بجمرية بالاعیاد والمناسبات الوطنية والدينية. فالصراع الحضاري يمتد إلى الاغاني الوطنية والدبكة وغير ذلك من الفنون التابعة من النمط الحضاري العربي الاسلامي.

(١٢) يمتد الصراع الحضاري إلى النظم والقوانين والتشريعات وشكل الحكم وبناء المؤسسات. كما يمتد إلى المقدسات والنواحي الروحية، وهذا ما عبر عنه الميثاق الوطني الفلسطيني في مادته السادسة عشرة من خلال النص على "أن تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة، تصان من خلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزياره للجميع من غير تمييز في الدين أو العقيدة".^٤ ولعل إحراق المسجد الأقصى ومحاولات إسرائيل هدم مسجد حسن بيك في يافا والاعتداء على الحرم الإبراهيمي في الخليل وقتل المصلين. وغير ذلك يدل على البعد الديني للصراع الحضاري. ولذلك نصت المادة التاسعة من النظم الداخلي لحرمة فتح على أن "تحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب عربي وديني وإنساني".^٥

وفي الخلاصة نقول أن الصراع الحضاري العربي-الصهيوني هو صراع شامل في كافة الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. كما أنه صراع قطري وقومي وديني وإنساني يمتد إلى الجاهة في ميدان الأخلاق والقيم والعدلات والتقاليد والأعراف وأنماط التفكير والإيديولوجيات وأنماط الحياة المعيشية. كما أنه يمتد إلى المعايير والمفاهيم ومناهج التفكير والبحث. إنه صراع يمتد إلى المدرسة والجامعة والمصنع والمشغل، ويمتد إلى الذوق ونمط السلوك وإلى العلاقات الاجتماعية والشعارات السياسية والرموز الوطنية والدينية وإلى المؤسسات الوطنية. إنه صراع شامل.

ساحات الصراع الحضاري العربي-الصهيوني

يدور الصراع الحضاري في ساحات كثيرة جغرافية ونفسية وعقلية وهو صراع يبدأ من فلسطين ويتركز حولها، ويمتد إلى ساحة الوطن العربي، ثم إلى بقية أنحاء العالم،

حيث قد يصبح الصراع الحضاري الدائر صراعاً عالمياً أو كونياً، كما أنه يمتد إلى ساحة العقل والدماغ وإلى كل مناحي/نواحي الحياة. ومن هنا يمكن القول بتعدد ساحات الصراع الحضاري العربي-الصهيوني. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من ساحات الصراع الحضاري ما يلي:

أولاً، الساحة الجغرافية

تمتد ساحة الصراع الحضاري جغرافياً لتشمل:

(أ) فلسطين، حيث تشكل الأرض والإنسان بؤرة ومركز الصراع الحضاري، ذلك أن مركزية فلسطين في الصراع الحضاري تجعل المجاهدة على ساحة فلسطين في لب الصراع.

(ب) الوطن العربي، ذلك أن الساحة المحيطة والمستهدفة هي المنطقة العربية التي تشكل ساحة للصراع الحضاري. فالدائرة العربية هي التي تقف في مجاهدة بؤرة الصراع في فلسطين، كما أن الخطر الصهيوني يهدد جميع ساحة الوطن العربي، وإن كانت ساحة دول الطوق (مصر، الأردن، سوريا، ولبنان) تشكل، بحكم الموقع وديكتاتورية الجغرافيا، ساحة مباشرة في المجاهدة بعد فلسطين.

(ت) الدائرة الإقليمية والعالمية والكونية، فخنادق الصراع الحضاري ممتدة على جهات عديدة ومتعددة في منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط، وأوروبا والولايات المتحدة والأمريكتين وأسيا وأفريقيا وأستراليا وأعماق البحار والفضاء والكون. فالصراع الحضاري ساحتها المؤسسات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية، حيث تدور أحياناً حرب أشباح وحرب سياسية ودعائية.

ثانياً، الساحة النفسية والعقلية

تمتد ساحة الصراع الحضاري من الجغرافيا إلى السيكولوجيا، إذ يدور هذا الصراع في ساحة النفس والعقل الإنساني، حيث يهدف الطرف الصهيوني والاسرائيلي إلى تحطيم كل محتويات العقلية الفلسطينية والعربية وكذلك تحطيم النفسية الفلسطينية والعربية، وذلك فيما يشبه عملية غسيل دماغ شاملة وإحلال مزاج وعقلية ونفسية جديدة تتفق والمواصفات الصهيونية والغربية. إن "صهينة" المفكرين والساسة

"التصهين" هي نتائج واضحة للغزو الحضاري الشامل في ميادين العقل والفكر والنفس.

ثالثاً، ساحات أخرى للصراع الحضاري

تمتد خنادق وساحات الصراع الحضاري إلى جميع مكونات الحضارة وجميع نواحي الحياة. حيث تدور المجاهمة في خندق الأخلاق والقيم والعادات والتقاليد والسنن، والاقتصاد والسياسة والثقافة وجميع الأسس المادية والمعنوية للمجتمع الفلسطيني^{١١}.

أطراف الصراع الحضاري العربي- الصهيوني

تنقسم أطراف الصراع الحضاري العربي-الصهيوني إلى معسكرين. المعسكر الأول يضم الشعب العربي الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية. ويضم المعسكر الثاني الكيان الاستيطاني (الاستعماري) الإسرائيلي والحركة الصهيونية العالمية وحلفاء وأصدقاء إسرائيل والحركة الصهيونية في العالم.

مستويات الصراع الحضاري العربي- الصهيوني

يمكن التمييز بين خمسة مستويات للصراع العربي- الصهيوني على الأقل وهي كما يلي:

(١) المستوى الفلسطيني-الإسرائيلي. وهو يعتبر أساس الصراع ولا يمكن بأية حال أن يتم التوصل إلى سلام بدون سلام عادل وشامل بين الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين المستقلة وكاملة السيادة وبين إسرائيل.

(٢) المستوى العربي- الصهيوني. وهذا المستوى يدور بين الأمة العربية والحركة القومية العربية (رغم ضعفها في المرحلة الراهنة) من جانب وبين الحركة الصهيونية العالمية من جانب آخر.

(٣) المستوى الديني الإسلامي-اليهودي. وقد بدأ هذا المستوى يبرز بوضوح خلال الفترة الماضية ولازال هذا المستوى يحتل مكانة لم يكن قد إحلتها من قبل.

(٤) المستوى الدولي. وهذا المستوى تعبير عن تضارب أو إلتقاء المصالح الدولية في فلسطين وما حولها.

(٥) المستوى التكنولوجي والكوني. لقد أبرز التقدم العلمي في مجال التسليح وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات بعدا كونيا للصراع الحضاري العربي- الصهيوني. فبعد أن أصبح من الممكن نقل أسلحة الدمار الشامل إلى الكون وإمكانية تخزينها في الفضاء بات واضحا أن الصراع الحضاري العربي- الصهيوني لم يعد يدور على الكرة الأرضية فقط بل قد يمتد إلى الفضاء الخارجي فيما قد يقود إلى حرب كونية.

أهداف أطراف الصراع الحضاري العربي- الصهيوني

لم تعد أطراف الصراع العربي الصهيوني تستعمل نفس التكتيكات أو الأساليب التي استعملتها حتى وقت قريب. ورغم ذلك فإن الأهداف لم تتغير بصورة جذرية بل تغيرت الأساليب والأدوات والوسائل والتكتيكات.

فقد ظل الطرف الفلسطيني والعربي ينظر إلى إسرائيل ككيان دخيل يجب تصفيته "اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا"^{١٢}. و"إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية ذات السيادة على كامل التراب الفلسطيني والتي تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة أبدية لها"^{١٣}. ولكن التطورات التي حدثت بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما تلاها من انهيار جدار الرفض العربي للوجود الإسرائيلي والاعتراف العربي بإسرائيل كدولة من دول المنطقة أدى إلى تطورات في النظرة إلى إسرائيل وإلى المنطقة التي بدأت تتحول إلى ما يسمى الشرق أوسطية.

وفي تلك الفترة التي سبقت اتفاقات السلام مع إسرائيل فقد كانت الأهداف الفلسطينية والعربية والاسلامية لا تخرج عن "الاستراتيجيات الآتية":

(١) استراتيجية الإستتصال، أي تصفية واستئصال الوجود الإسرائيلي والصهيوني من فلسطين والمنطقة. وأساس هذه الاستراتيجية استعمال الكفاح (الجهاد) المسلح والمجاهمة العسكرية. وقد تراجعت هذه الاستراتيجية في العقدين الأخيرين.

(٢) استراتيجية التذويب، وتتلخص هذه الاستراتيجية في تذويب إسرائيل في البحر الحضاري العربي الإسلامي، انطلاقا من قاعدة أن الحضارة العربية والاسلامية

قادرة على استيعاب وامتصاص وتذويب الغزوات الوافدة والتأثير فيها وفي خصائصها.

(٣) استراتيجية الحصار، وقد تمثلت فيما يسمى بالمقاطعة العربية لاسرائيل والتي لم تنجح سوى جزئيا في ظل نجاح إسرائيل في اختراق المقاطعة خلال العقود الماضية.

ونحن نرى أن الطرف العربي والفلسطيني والاسلامي ليس لديه أية استراتيجية متفق عليها لمواجهة إسرائيل والحركة الصهيونية.

أما أهداف إسرائيل فقد ظلت تدور حول:

(١) تصفية الوجود الفلسطيني وإبادة الشخصية الوطنية الفلسطينية.

(٢) شطب إسم فلسطين من خارطة الجغرافيا والتاريخ والوجود الدولي.

(٣) تهجير المستوطنين إلى فلسطين واحلالهم مكان أبناء الشعب الفلسطيني من خلال تكتيف العملية الاستيطانية السكنية.

(٤) الحفاظ على التجزئة القائمة في المنطقة العربية.

(٥) القيام بعملية ترويض وتطويع بل وابتلاع "حضاري" للمنطقة العربية وجعلها ملحقا تابعا للحضارة الغربية والحفاظ على التفوق الإسرائيلي والهيمنة الصهيونية في المنطقة وفي العالم.

(٦) صنع "فاتيكان" فلسطيني يكون تحت الهيمنة والسيطرة الاسرائيلية بعد الفشل في شطب الشعب الفلسطيني وتذويبه.

ولقد أدت التطورات الأخيرة في الصراع الحضاري العربي-الصهيوني والدخول في عمليات تسوية سياسية^١ بين الأطراف العربية وإسرائيل إلى بروز نمط التعايش بين إسرائيل والدول العربية والطرف الفلسطيني. وهنا نتساءل: هل انتهى الصراع؟ وما هو مستقبل الصراع: هل نحن سائرون نحو المصالحة التاريخية أم نحو أشكال جديدة من الصراع؟ سنجيب عن هذه التساؤلات في لاحق السياق.

المنهاجية المستقبلية والصراع العربي- الصهيوني

لقد أوضحت المستقبلية كمنهاجية علمية تعتبر الإضافة الحقيقية التي يمكن أن تكون علامة من أكثر علامات المعرفة إشعاعا في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين. ونحن ننتقل من تحليلنا لمستقبل الصراع العربي الصهيوني: مصالحة تاريخية أم صراع بأشكال جديدة؟ من فرضية أساسية هي أنه طالما أن هناك بعض الأطراف الداخلة في الصراع مع إسرائيل لم تحصل بعد على الجد الأدنى الذي ترضيه وتعتبره حلا عادلا لقضية فلسطين، وخصوصا الطرف الفلسطيني، فإن الصراع سيستمر ولو بأشكال جديدة. فرغم ما يوقع من معاهدات سلام واتفاقات للصلح مع إسرائيل، فإن الحرب لم ولن تنتهي من المنطقة، لان القناعة بالمثالية، والأمل في المستقبل ينبغي الاتخفي الترعنة العدوانية عند الإنسان، وليس هناك علاج ناجع لداء الحرب، ولا نستطيع أن نتوقع عصرا ذهبيا في المستقبل القريب^{١٥}. فلقد ذكرت مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي في مذكرة نشرت عام ١٩٤٠م - أي قبل حوالي ستين عاما- أنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٤٩٦ ق.م. وحتى عام ١٨٦١م، وهي دورة زمنية طولها ٣٣٥٧ سنة، لم يكن هناك إلا ٢٢٧ سنة من السلام بينما تخللتها ٣١٣٠ سنة من الحرب. بعبارة أخرى أن هناك ١٣ سنة من الحرب مقابل كل سنة من السلام^{١٦}.

وإذا كان الماضي يعطي دلالات للمستقبل فإن التاريخ قد وفر لنا إحصاءات دقيقة مقنعة تبين أن السلام ليس قريبا منا، وسوف يبقى النزاع والصراع بين الانسلن والانسان، وسوف يبقى شكل من أشكال المواجهة وشكل ما من أشكال الحرب حتى الغد. إن مستقبل الصراع العربي- الصهيوني يتحدد بالعديد من العوامل. وبتطبيق المنهاجية المستقبلية يمكن القول بأن نظرنا للصراع على أنه صراع حضاري يدل على أن هذا الصراع لن يتوقف مستقبلا وخلال القرن الحادي والعشرين. وقد يتضمن المستقبل تجميدا للأدوات العسكرية في الصراع ولكن هذا الصراع سيستمر بأشكال جديدة. وهذه هي الفرضية التي سوف نبني عليها تحليلنا^{١٧}.

محددات مستقبل الصراع الحضاري العربي- الصهيوني:

توجد ثلاثة متغيرات تحدد مستقبل الصراع الحضاري العربي الصهيوني:
أولا، طبيعة التطور الداخلي في المجتمع الإسرائيلي. وفي هذا الإطار نلاحظ ما يلي:

- (١) تحول المجتمع الإسرائيلي من مجتمع أيديولوجي متماسك إلى مجتمع إستهلاكي مما يضعف التماسك الداخلي في إسرائيل.
- (٢) بروز جيل الصابرا اليمسك بزمام القيادة في إسرائيل بدلا من جيل بنساء الدولة. وهذا الجيل يتميز بعدة خصائص منها:
- (أ) التمرکز حول إسرائيل (بالمعنى الزماني والمكاني للكلمة).
- (ب) ومن ثم فقد تولد لديه شعور قوي بالانتماء للدولة الإسرائيلية.
- (ت) الطموح المادي الاستهلاكي، وتحقيق مستوى حياتي ترفي.
- (ث) عدم الاهتمام بالتاريخ اليهودي الحديث حتى ذلك التاريخ الذي يتعلق بتاريخ آبائهم.
- (٣) بروز الهوية والوطنية الاسرائيلية في مواجهة الحركة الصهيونية، وارتفاع إسرائيل لتسيطر على الوكالة اليهودية.
- (٤) التحول الديموغرافي لصالح الكم الفلسطيني.
- (٥) فشل المشروع الصهيوني وتراجعهم وعدم قدرة الحركة الصهيونية على جلب اليهود في الشتات إلى إسرائيل، حيث لا يزيد عدد اليهود في إسرائيل عن سدس يهود العالم، أما الأسداس الخمسة الباقية فترفض الحجيء إلى إسرائيل.
- (٦) إختفاء المسألة اليهودية التي ألحت في القرن التاسع عشر.
- (٧) احتمالات الهجرة من داخل إسرائيل إلى خارجها، مع امكانية اندماج يهود الشتات في المجتمعات التي يعيشون داخلها.
- (٨) الاتجاه نحو التحالف بين قوى التطرف في المجتمع الإسرائيلي: المؤسسة الدينية- اليمين- والمؤسسة العسكرية . وهذا قد يزيد احتمالات المغامرة العسكرية.
- (٩) فشل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل في تحقيق العدمية القومية للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة.
- (١٠) بروز الكيان الفلسطيني ونواة الدولة الفلسطينية على الخريطة الجغرافية على أرض فلسطين، وانتقال الكيان الفلسطيني من الجغرافية السياسية إلى الجغرافية الطبيعية.

(١١) عدم رغبة إسرائيل في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يقوم على شراكة السلام التي تركز على أساس توازن المصالح بدلا من توازن القوى.

(١٢) مدى قدرة إسرائيل على أداء الوظيفة الدولية التي ينبغي أن تؤديها كـرأس جسر للحضارة الأوروبية. بمعنى آخر هل ستستطيع إسرائيل أن توظف نفسها لتتلاءم مع الإطار الدولي الجديد خلال العشرين عاما القادمة وحتى نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين أم لا؟

(١٣) تدهور الحركة الصهيونية العالمية كقوة ضاغطة دولية وكظاهرة قومية في مختلف أنحاء العالم.

ثانيا، طبيعة التطورات في المنطقة العربية والإسلامية

سيتوقف شكل الصراع العربي - الصهيوني مستقبلا على عدة عوامل مثل:

(١) مدى نجاح الدول العربية في تحقيق التضامن أو الوحدة أو التنسيق والتماص.

(٢) مدى بروز العامل الديني وخاصة الاسلامي كمتغير حاسم في سياسة الدول العربية والاسلامية.

(٣) مدى إدراك القيادات العربية لمدى خطورة الصراع الحضاري الدائر وكيفية الارتفاع إلى مستوى التحديات.

(٤) هل سينضم العرب إلى النادي التكنولوجي النووي لكسر الاحتكار النووي الاسرائيلي وعدم البقاء تحت رحمة المظلة النووية الاسرائيلية، أو هل سينجح القادة العرب في تجريد إسرائيل من سلاحها النووي مقابل إخلاء السلاح الكيماوي والبيولوجي من المنطقة.

(٥) هل ستمكن ما يسمى بعملية السلام العربية - الاسرائيلية من تحقيق سلام، أو حتى تسوية، عادلة وشاملة أم لا؟ بمعنى آخر: هل سيلبي الكيان أو الدولة الفلسطينية العتيدة طموحات الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين أم لا؟

(٦) عودة ظاهرة القيادة المصرية للعالم العربي والتي تدرك تاريخيا أن المصدر الحقيقي للتهديد للأمن الوطني (القومي) المصري والعربي يأتي من الوجود الاسرائيلي وهذا سيكون له انعكاسات على التطورات المستقبلية. ويضاف لذلك الاتجاه نحو سيطرة العنصر العسكري على المجتمع الاسرائيلي وتحالفه مع القوى الدينية والقوى اليمينية.

ثالثاً: طبيعة التطورات في النظام العالمي، ويشمل ذلك:

- (١) الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام تعدد الأقطاب.
- (٢) مدى تأثير العولمة على نظام القيم في العالم بما يؤدي إلى ، أو يمنع ، الذوبان الحضاري.
- (٣) كيفية التحول في المصالح الدولية ومدى أهمية ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الدولية.
- (٤) اختفاء القوى الجاذبة الفرعية (التحول الاسلامي في إيران، التحول التدريجي في المجتمع التركي، وانكفاء أتيوبيا عن مشاغلة الدول العربية).

مستقبل الصراع الحضاري العربي-الصهيوني

ستتوقف مدى سخونة أو برودة هذا الصراع على كيفية رؤية أطراف الصراع لمصالحها ومدى تلبية تلك المصالح. فمثلاً، كيف ستنظر إسرائيل إلى نفسها وإلى وظيفتها في المنطقة وفي العالم. وما هي التصورات المختلفة لوظيفة دولة إسرائيل^{١٧}؟

التصور الأول، ما إذا كانت إسرائيل ستصبح هي العاصمة الفكرية والروحية للكومنولث اليهودي (وهو تصور جولدمان، بمعنى أن تصبح إسرائيل لندن جديدة). وأن تصبح دولة ليست محاربة وإنما دولة مسالمة هادئة لتستطيع أن تؤدي هذه الوظيفة، بمعنى أنها لن تستطيع أن تؤدي هذه الوظيفة طالما أنها في حالة حرب مع جيرانها.

التصور الثاني، ما إذا كانت إسرائيل ستصبح جنيف جديدة أو سويسرا ما يسمى بالشرق الأوسط، تضم كلا من اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، والعرب الفلسطينيين (تصور أبا إيان، وتشاركة بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية). وهذا ما يعبر عنه بالأزمة الايديولوجية في إسرائيل.

التصور الثالث، (تصور موشي ديان، وشمعون بيريز في أحد مراحل حياته السياسية) وهو أن تصير إسرائيل روما الجديدة، بحيث تتحكم في المنطقة العربية والبحر المتوسط. وإذا كان موشي ديان يعبر عن هذا التصور من المنطلق الإستراتيجي، فإن شمعون بيريز يعبر عنه من منطلق مفهوم الأقليات ومنطلق "الفتح السلمي" للمنطقة والسيطرة عليها بحيث تصبح إسرائيل بمثابة الدولة القائد Pilot State في ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد.

التصور الرابع، الذي يسيطر على اليمين (حيروت والليكود والجنرالوات) الإسرائيلي، وهو أن تصبح إسرائيل أداة للسيطرة الأمريكية والغربية على المنطقة^{١٨}.

يشهد الصراع العربي الصهيوني تسويات سياسية ناتجة عن موازين قوى تعمل لصالح الطرف الإسرائيلي. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الحل السياسي والحل التاريخي. فالحل التاريخي له مواصفات تحقق العدل على أرض فلسطين وتعيد الشعب الفلسطيني إلى وطنه. والحل القائم اليوم هو حل سياسي وليس حلاً تاريخياً. وليس بمقدور أحد أن يتحدث اليوم عن حل تاريخي أو مصالحة تاريخية بين إسرائيل والأطراف العربية والفلسطينية والإسلامية. والحل النهائي للقضية الفلسطينية لن يتحقق إلا إذا غيرت إسرائيل نظرتها لعملية التسوية بحيث تتحول إلى عملية سلام حقيقي. ورغم الخلل في موازين القوى بيننا وبين الطرف الإسرائيلي والصهيوني فإن الشعب الفلسطيني يملك من القوة ما يمكنه من تعديل موازين القوى لصالحه. ومصدر قوة الشعب الفلسطيني يكمن في عاملين:

العامل الأول، القوة السلبية المتمثلة بعدم التوقيع على معاهدة حل الدائم ما لم تتحقق المطالب الفلسطينية كاملة.

العامل الثاني، القوة الإيجابية المتمثلة بثبات الموقف الفلسطيني على موقفه القاضي بإقامة دولة فلسطينية على ما مساحته ١٠٠٪ من مساحة الضفة وغزة والقدس وتكون القدس عاصمة لها، وعدم القبول بمبدأ التعديلات الإقليمية، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وإزالة المستوطنات. وأن تكون هذه الدولة ذات توجهات عربية وإسلامية وليست دولة تابعة تدور في الفلك الإسرائيلي.

وكذلك ينبغي على المفاوض الفلسطيني أن يتمسك بمبدأ وقف تمدد المستوطنات. فلو بدأت مفاوضات الوضع النهائي دون توقف الإستيطان فهذا معناه أنه سيأتي وقت لن نجد ما نتفاوض عليه بعد ابتلاع الأرض نتيجة للتوسع الإستيطاني.

وهنا ننبه صانع القرار السياسي إلى أنه عندما نوقع حلاً سياسياً بيننا وبين إسرائيل، إذا تم ذلك فعلاً، فيجب ألا يحذف ذلك بحقوقنا التاريخية في فلسطين. فهل يعقل أن نوقع على مصالحة تاريخية مع إسرائيل دون أن ننتبه إلى ما حدث لنا ولشعبنا من ظلم تاريخي وكوارث خلال المائة عام الأخيرة. إن ما يدور اليوم من تسوية سياسية هو عبارة عن هدنة أو تسوية سياسية قد تدوم فترة من الزمن ولكنها لن تدوم إلى الأبد. ولقد أدركت القوى الفلسطينية جميعها، حتى القوى الإسلامية، أن الواقع يتحدث عن

حل سياسي وليس مصالحة تاريخية فقبلت بإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين التاريخية.

وهنا ننوه إلى أنه لا يجوز أن تتفاوض دون وقف الاستيطان، ودون الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي على المبادئ التالية التي ينبغي أن تقوم عليها مفاوضات الحل النهائي وتشكل إطارا للتفاوض:

أولا، أن الأرض الفلسطينية في الضفة وغزة والقدس هي أرض محتلة Occupied وليس مناطق متنازع عليها Disputed Territories.

ثانيا، أن القدس هي مدينة محتلة وضمها لإسرائيل غير قانوني.

ثالثا، أن المستوطنات غير شرعية وغير مشروعة ومخالفة للشرعية الدولية.

رابعا، أن قضية اللاجئين يجب أن تحل على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ وأن قضية النازحين يجب أن تحل على أساس قرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

خامسا، الإقرار الإسرائيلي بحق الطرف الفلسطيني بالتعويض عن نهب المصادر والثروات الطبيعية (مياه، أحجار، مناجم، غابات...) وعن استغلال الموارد البشرية الفلسطينية.

سادسا، إقرار الطرف الإسرائيلي بأن هدف المفاوضات النهائية هو الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وذات توجهات عربية وإسلامية وغير مرتبطة بإسرائيل.

سابعاً، أن مرجعية المفاوضات هي قرارات وقوانين الشرعية الدولية.

ثامنا، وينبغي على الطرف الفلسطيني أن يدرك أن الحل القائم أو الذي سيقوم ليس حلا عادلا وليس حلا تاريخيا وإنما هو تسوية سياسية من أجل أن يكون للأجيال القادمة موطيء قدم حسب الشرعية الدولية.

ويبقى القول بأنه ليس هناك حل دائم للقضية الفلسطينية في المدى المنظور إلا إذا تغلّى الطرف الفلسطيني والعربي والإسلامي عن ما نسميه بالثوابت الفلسطينية، أو تراجعت حكومة إسرائيل عن أهداف الجمع ما بين الإسيطان والسلام أو استمرار

الاحتلال والسلام. إن منهجية المفاوضات يجب أن تتغير، كما أن المشاركين في المفاوضات ينبغي أن يتم تطعيمهم بخبرات جديدة، كما أن مبادئ المفاوضات يجب أن تتحدد ويتفق عليها فلسطينيا وعربيا وإسرائيليا ودوليا. وحتى يكون السلام سلاما حقيقيا فيجب أن تدرك إسرائيل أن مشكلة فلسطين هي مشكلتها قبل أن تكون مشكلة الشعب الفلسطيني، فهي في حاجة إلى السلام ونحن في حاجة إلى السلام العادل والشامل.

وأخيرا، يمكن القول بأن إرادة السلام إذا قدر لها أن تنتصر في المنطقة فإن صنع هذا السلام سيكون بيد الشعب الفلسطيني وإسرائيل، وإذا عادت إرادة القتال فستكون بيد القاهرة وتل أبيب. وسواء أكان هناك سلام أم عادت المنطقة للحرب فإن الحرب الحضارية ستستمر. وكما قال "كلاوفيتز": "إذا كانت السياسة هي الحرب الهادئة فإن الحرب هي عبارة عن السياسة العنيفة وهي لجوء الأطراف إلى فض خلافاتهم عن طريق إراقة الدماء". الحرب امتداد للسياسة والسياسة امتداد للحرب. وبهذا المنطق فالصراع العربي- الصهيوني هو صراع حضاري سيستمر بأشكال جديدة حتى لو تم تحقيق بعض التسويات أو معاهدات السلام. وستظل المنطقة تعيش في ظل معادلة قد تكون غريبة من نوعها: سلام غير مكتمل وحرب ليست منتهية، أو بمعنى آخر: مصالحة ليست تاريخية، بل محكومة بموازين القوى وليس بموازين المصالح، وتسويات سياسية- وهدنة قد تستمر لعقد أو عقدين من الزمان- وصراع مستمر على كافة خنادق الجاهمة الحضارية الشاملة. فنحن في تسوية سياسية وليس في مصالحة تاريخية.

الهوامش:

- ١ الطائي، محمد، التاريخ ومشاكل اليوم والغد، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول، إبريل-مايو-يونيو ١٩٧٤، ص ٢٤.
- ٢ الأسطل، كمال، نفس المصدر السابق، ص ٦٦.
- ٣ الأسطل، كمال محمد محمد، خصائص الكيانات السكنية، مجلة الموقف العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، نوفمبر-تشرين ثاني ١٩٧٩.
- ٤ حول فلسفة العنف في الحركة الصهيونية أنظر: بيجن، مناحيم، التمرد (الثورة): قصة الأراجون.
- ٥ لمزيد من التفاصيل راجع أدبيات حركة فتح.
- ٦ لمزيد من التفاصيل راجع: النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، والميثاق القومي الفلسطينية، والميثاق الوطني الفلسطيني.
- ٧ أنظر الميثاق الوطني الفلسطيني.
- ٨ أنظر الميثاق الوطني الفلسطيني.
- ٩ راجع الميثاق الوطني الفلسطيني.
- ١٠ أنظر: النظام الأساسي لحركة فتح.
- ١١ الأسطل، كمال محمد محمد، صراع المفاهيم وحرب المدرعات...، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥-٧٦.
- ١٢ راجع مثلاً: الأهداف التي رفعتها حركة فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى.
- ١٣ راجع الأهداف التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية ومنها اهداف حركة فتح.
- ١٤ نحن نفضل استعمال مصطلح "التسوية السياسية" وليس "عملية السلام" لأن التسوية القائمة لازالت ذات طابع قهري قائم على أساس تحكيم معادلة موازين القوى. أما عملية السلام فهي تقوم -حسب اعتقادنا- على أساس تحكيم معادلة توازن المصالح بين الأطراف.
- ١٥ الأسطل، كمال محمد محمد، مستقبل إسرائيل بين الإستئصال والتذويب: دراسة حول المشاهدة التاريخية بين الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية، الطبعة الأولى، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٢٠٠-٢٠١.
- ١٦ هانسون، و.، بالدوين، استراتيجية للغد: الإستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠، (ترجمة د. محمود خير بنونة)، القاهرة، مكتبة النجلو المصرية، ١٩٧٢، ص ٥.
- ١٧ الأسطل، كمال محمد محمد، مستقبل إسرائيل...، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥-٢٨٧.
- ١٨ اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على أفكار أستاذنا المرحوم الدكتور حامد عبد الله ربيع.

تفاعلات الحاضر ... واحتمالات المستقبل

د. إياد البرغوثي*

عرب .. ونظام عالمي جديد

يدخل العالم العربي القرن الواحد والعشرين في حالة من الترقب والذهول وفقدان التوازن. كان ذلك لسببين أساسيين: الأول، هو عدم الاستيعاب الكافي للمستجدات التي طرأت على العالم في السنوات الماضية، وبالتالي عدم القدرة على التكيف مع متطلبات الوضع الجديد. والثاني، هو التخلف عن المساهمة في الإنجازات العالمية بالشكل الكافي وغير الكافي، لذلك لم تملك البلدان العربية غير أن تكون موضوعاً (رهينة) تستطع الدول الفاعلة أن تتحكم فيها إلى أقصى درجة.

فلأول مرة في تاريخ البشرية يسود حكم القطب الواحد العالم، حيث انتقل ذلك الحكم تاريخياً بفضل التكنولوجيا أساساً، من العالم متعدد الاقطاب إلى ثنائي القطبية، حتى انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، ومن ثم إلى العالم أحادي القطب الذي يشكل أكثر الأوضاع سلبية بالنسبة للبلدان الضعيفة والأكثر تخلفاً.

في ظل الظروف الجديدة باتت واضحة الهيمنة الأمريكية شبه الكاملة على القرار الدولي. ورغم وجود دول كبرى أو مجموعات كبرى مثل أوروبا الموحدة، والصين، واليابان التي "تقود" مجموعة النمرور في جنوب شرق آسيا، إلا أنه أصبح مطلوباً منها أن توائم مصالحها بشكل ينسجم، أو على الأقل لا يتناقض كثيراً، مع مصالح الولايات المتحدة.

* د. إياد البرغوثي: أستاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية، ومدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

لقد حرم حكم القطب الواحد البلدان الصغيرة من إمكانية المناورة بين القوى المختلفة. وخلق وضعاً استعماريًا أو شبه استعماري، تستطيع فيه دولة القطب الواحد، أو إحدى حليفاتها المقربات السيطرة على موارد البلدان الأخرى، وتتحكم في طبيعة النظام السياسي القائم كلياً أو جزئياً. ومن أهم متطلبات نظام القطب الواحد فيما يتعلق بالعرب الأمور التالية:

أن يكون "السلام" مع إسرائيل خياراً استراتيجياً وحيداً للفلسطينيين، وكذلك لكل دولة عربية على حدة. وأن يكون هذا "السلام" قريباً، إن لم يكن متطابقاً مع وجهة النظر الإسرائيلية.

ويتطلب هذا كذلك إلغاء أي مظهر من مظاهر الثورة، سواء كحالة أو كتنظيمات وكرموز. وهذا يصح على الحالة العربية كما هو حال بن لادن، ويتضح أيضاً من الحالة العالمية مثلما جرى مع عبدالله أو جلان، و كارلوس.

ويقتضي ذلك إيجاد وضع إقليمي في المنطقة يتناسب مع المتغيرات العالمية الجديدة. إسرائيلياً، يترجم ذلك بشكل إقامة نظام إقليمي تكون فيه إسرائيل عنصراً "طبيعياً" وقيادياً ومحورياً فيه، ويتم ضمان مصالح الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة.

وعني ذلك داخلياً أن لا للوحدة العربية تحت أي ظرف، واعتبار التنسيق بين الدول العربية مجتمعة أو بصورة ثنائية دون طرف ثالث مسألة غير مستحبة. وهذا الطرف الثالث يفضل أن يكون إما إحدى الدول الغربية مباشرة، أو إسرائيل، أو دولة مثل تركيا كحد أدنى. ويتجسد البعد عن الوحدة العربية بشكل انكفاء كل دولة عربية نحو هومها القطرية، وضرورة وصول كل دولة عربية إلى حد القناعة بأن حل مشاكلها القطرية يقتضي عدم الالتفات إلى التنسيق العربي وضرورة الدخول إلى العالم من البوابة الإسرائيلية.

حدث ذلك مع كل الدول العربية تقريباً ومن المحيط إلى الخليج، حيث أقامت علاقات متشابكة مع الدولة العبرية تراوحت بين "المعاكسة" بيعث وفود الحجاج إلى المسجد الأقصى كما حدث مع ليبيا وانتهاء بالتوقيع على إقامة العلاقات الدبلوماسية كما جرى في واشنطن مؤخراً بالنسبة لموريتانيا. في حينه اختلط الأمر بحيث لم يكن بالامكان التمييز فيما إذا كانت أولبرايت وزيرة لخارجية الولايات المتحدة أم لإسرائيل، أو أن المسألة الإسرائيلية باتت هما أمريكيا داخليا.

كما عني الوضع الجديد استمرار المحاولات من أجل إحداث المزيد من التفكك والانقسام في العالم العربي، خاصة في البلدان التي تمتلك مقومات النهوض الاقتصادي والعسكري والديمقراطي. ففي مصر تبرز المسألة الطائفية بين الحين والآخر، وفي السودان حرب أهلية والانقسام لا يحتاج إلا الاعلان عنه، وفي الجزائر حرب ليست مفهومة إن كانت أهلية أو غير أهلية، وفي العراق دولة مطلوب منها أن تحتضر دون أن تنقسم، وفي اليمن مشاكل لا تنتهي، وفي لبنان إمكانيات لمشاكل لا تنتهي، أما في فلسطين فمشاكلها تتضمن كل ما سبق، وأكثر من كل ما سبق.

خارجيا، اقتضى الوضع الاقليمي المطلوب محاصرة الوطن العربي من كل الجهات، حيث لم ينقذ العرب من الحصار الكامل إلا البحر، رغم أن البحر محاصر أيضا. ففي شمال الوطن العربي توجد تركيا، ذات العلاقة الاستراتيجية مع اسرائيل، وهي عضو في حلف شمال الاطلسي وتطلق الطائرات الامريكية من قواعدها لضرب العراق، وتهدد سوريا، وتستبيح قواتها شمال العراق، وتتحكم بأهم مصادر المياه العربية.

وفي الشرق توجد ايران التي تختلف عن تركيا في توجهها نحو الولايات المتحدة حتى الآن، ولكنها ما زالت تتقاطع مع بعض البلدان العربية في كثير مما يمكن أن يكون شرارة لتراع قادم، حيث احتلال الجزر الخليجية، إن لم يكن كلها.

كما أن الحدود الجنوبية للوطن العربي ليست أقل توترا. فهناك العديد من المشاكل مع الدول الافريقية في مصب النيل. فالعلاقات بين السودان وكل من اوغندا وكينيا وارتيريا ليست على ما يرام. وهناك المشكلة اليمنية-الاريتيرية. وهناك مؤخرا الاختراق في موريتانيا. إنه حصار شبه كامل، وتحكم في أهم موارد الوطن العربي وعلى رأس تلك الموارد، المياه.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك، الحصار الدولي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠، والذي لا يبدو أن له نهاية حتى الآن، وحصار ليبيا، وشبه الحصار للسودان، ندرك مدى حجم المعضلات التي وجد العالم العربي نفسه بها، وفي وضع يكاد يخلو من أية حصانة.

ولاستكمال متطلبات النظام العالمي الجديد كان على دول العالم، وفي مقدمتها الدول العربية، أن تتلاءم اقتصاديا مع متطلبات البنك الدولي التي تركز على الخصخصة ورفع الدعم عن السلع وما يحمله ذلك من تأثير على الفئات الدنيا في المجتمع.

لم تتوان معظم الأنظمة العربية في الاستجابة لمتطلبات هذا النظام، لقناعتها بأن هذه هي الطريقة الأمثل، إن لم تكن الوحيدة لاستمرارها كأنظمة، ودعم ذلك



حرصت الولايات المتحدة على إبراز حالة عينية على مصير أولئك الذين لا يمثلون بالشكل المطلوب للارادة الأمريكية، تمثل ذلك فيما جرى بالنسبة للعراق. إن حرص الغرب على استمرار الحالة العراقية، بالإبقاء على الرئيس صدام والابقاء على الحصار، هو لاعطاء الأمثلة لكافة الدول الأخرى على "مصيرها" فيما لو هي لم تمثل بالشكل المطلوب. ولكي يتأكد النظام العالمي الجديد من ضمان امتثال البلدان العربية لمتطلباته، كان عليه أن يعمل على إضعاف هذه البلدان اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وبكافة المجالات الأخرى.

تهميش العالم العربي

وفيما يتعلق بوسائل وأعراض إضعاف البلدان العربية فإننا نلاحظ الظواهر التالية :

١- لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة المنطقة العربية، منطقة للكسب السريع ليس فقط فيما يتعلق بمصالحها الاستراتيجية، بل أيضا فيما يتعلق بالتنافس الداخلي بين أجنحة أنظمتها المختلفة. من هنا كان على كليتين أن ينشط في الشرق الأوسط من أجل تخفيف تراجعه في مشكلة مونيكا، ومن هنا أيضا كان على مسز كليتون أن تأتي إلى المنطقة للتسهيل لانتخابها للكونجرس.

٢- ولاعتبارات كثيرة، أهمها العمل على إضعاف الدول العربية، والاهتمام بالمصالح الحيوية للغرب في المنطقة، لم تراجع الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل كما تنبأ البعض، بل ازدادت، وأصبحت جزءا مهما ومعلنا وأحيانا قياديا في المشروع الغربي في المنطقة.

٣- ترسخت التبعية شبه الكاملة فيما يتعلق بالدول العربية للغرب سواء كان ذلك على مستوى اتخاذ القرار السياسي أو العلاقات الدولية.

إضافة إلى التبعية السياسية التي أظهرت الحاكم بوضوح وكأنه ليس أكثر من موظف من الدرجة الثانية لدى الغرب وخاصة الولايات المتحدة، كانت هناك التبعية الاقتصادية التي أنهكت، إن لم تكن أنهت، الانتاج الحقيقي في الوطن العربي، ووصلت إلى حد تحديد الولايات المتحدة لبعض الدول العربية ما هو مسموح أو غير مسموح زراعته. كرس هذا تبعية البلدان العربية، وأسس لترير تلك التبعية.

أحدث ذلك الوضع خلافا كبيرا في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الوطن العربي. فالمفروض أصلا أن تكون العلاقة السليمة بينهما.

الحاكم قد انبثق عن المحكومين بطريقة من الطرق، وأن الحاكم لهذا السبب يحرص على تمثيل مصالح أولئك الذين انبثق عنهم. أما في الحالة التي نعيشها فإن المطلوب من الحاكم هو أن يمثل بشكل أو بآخر مصالح الغرب الذي هو مدين له بالبقاء. وهذا يفسر التناقض بين واقع سياسة الغرب التي تدعم الأنظمة التوتاليتارية الديكتاتورية في المنطقة وبين دعوته النظرية لايجاد أنظمة ديمقراطية.

٥- إضافة إلى ذلك، ولكون الحاكم يدرك عدم فائدة الشعب له إلا من خلال الوجود الجسدي لذلك الشعب "كشيء" محكوم يؤكد وجوده كحاكم، ولكون الشعب قد أدرك أيضا من خلال تجاربه المستمرة و"فراسته" التي تتوفر أحيانا بالقدر الكافي لادراك ما يجري، فإن وجود الحاكم لن يتأثر كثيرا بإرادته هو (الشعب) بل بإرادة القطب الواحد في العالم و"ممثل" في المنطقة (اسرائيل). لذلك، "قرر" الشعب أن لا ينهك قواه في محاولات لا طائل منها من أجل التغيير، فتراجعت الحالة الحزبية لحد الانتهاء، وأخفقت ظاهرة الشارع العربي والحالة الجماهيرية العربية، وغيرت مواقعها كثير من الفئات "الطلائعية" لتتساوق مع متطلبات المرحلة.

لقد أدى هذا الوضع المتمثل بالتبعية، واضمحلال الإرادة الشعبية، إلى عملية مسخ للدولة ولسيادتها، وتضخيم للحاكم الذي لولاه ولولا "حنكته وبراعته" السياسية وعلاقاته العامة الواسعة ومهارته في توفير الأموال Fund Raising، لما استطاعت الدولة "الصمود"، ولما الشعب جوعا. هنا يصبح الحاكم أكبر من الدولة، وأهم من الشعب، ويكون الحفاظ على "صحة" الحاكم أهم من الحفاظ على وحدة الوطن. من هنا تعرف معظم دول الشرق الأوسط (العربية) بحكامها وليس العكس.

٦- وما دام الحديث هنا يتم عن النظام السياسي العربي، فقد تحولت كل الأنظمة إلى نوع من أنواع الملكية الوراثية. وفي حين حافظ "جلالة" الملك على وضعه، تحول سيادة الرئيس إلى "جلالة" الرئيس. وكتعبير عن "الثورة" في عالم الجنينات، لم يعد ابن الملك فقط ملكا، بل أصبح كذلك ابن الرئيس رئيسا، أو ملكا، إن توخينا الدقة.

وأصبح لزاما على الدولة هذه أن تحتل كافة مساحة المجتمع. ففي الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى التخصصية والانفتاح والشفافية، نجد الدولة في العالم العربي، ممثلة برأسها الأول، وقد تحول كل شيء إلى قطاعها هي، ابتداء من



الشركات بكافة أشكالها، إلى أية مؤسسة مهما صغرت. في مثل هذا الجو، يكون طبيعياً أن توجد وزارات للأشياء الحكومية ووزارات للأشياء غير الحكومية، والأمثلة عندنا كثيرة.

إنهاء القضية الفلسطينية كقرضية مركزية موحدة للعرب

ترتب على ذلك فلسطينياً إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية كحالة "ثورية" في المنطقة، بل لقد أصرت إسرائيل والنظام الجديد حتى على إنهاء الشكلائية الثورية للمنظمة وذلك بالاصرار على إلغاء ميثاقها أكثر من مرة، وبالطرق البيروقراطية الضرورية لاستكمال إجراءات النعي للرمزية الثورية.

يضاف إلى ذلك، إنهاء القضية الفلسطينية كقرضية مركزية وموحدة للعرب، وتوقف القضية عن كونها مسألة وطنية وقومية وتحويلها إلى مسألة خلافات تحل بالتقريب بين وجهات النظر المختلفة في جو من العشائرية والتسلح.

لقد ترتب على العملية السياسية الجارية الآن متغيرات كثيرة، وأحياناً جذرية، بالنسبة للقضية الفلسطينية. فكان أن نشأت سلطة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، وتبينت معالم نظام سياسي فلسطيني، كنظام فردي، تلاشت فيه إلى حد كبير الآمال بإيجاد وضع ديمقراطي يتمتع بالشفافية والاستقامة واحترام سلطة القانون وحقوق الإنسان. وبات في حكم المؤكد إيجاد كيان فلسطيني لديه بعض الصلاحيات وعليه الكثير من القيود.

هزيمة أم سلام شجعان!

الأهم من كل ذلك، أن معظم ما جرى ويجري فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إن لم يكن كله، مفروض على القيادة الفلسطينية فرضاً. وهو نتاج هزيمة تاريخية، أكثر منه نتاج لسلام "الشجعان". وبالتالي، فإن هذا الذي جرى تحت اسم السلام لم يحل القضايا الجوهرية ولا غير الجوهرية المتعلقة بالسواد الأعظم من الشعب الفلسطيني، ولا هو مرشح لحلها. ربما كانت النتيجة حل مشاكل جزء من الفئات العليا من الشعب الفلسطيني، عملت ظروف عديدة لأن تصبح هذه الفئات ممثلاً سياسياً للشعب، ولكنها ليست بالتأكيد ممثلاً "اجتماعياً" له.

إن مشكلة عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تكمن في أنها لا يمكن أن تكون عادلة بالمطلق، لأنه لو كان بالإمكان أن يكون هناك حل بالمطلق لما ظهرت



المشكلة أصلاً. ولا هي تسوية تاريخية عادلة، حيث لا يمكن أن تأتي التسوية "العادلة" إلا بموازين قوى متكافئة. والذي جرى بين الاسرائيليين والفلسطينيين، إذا ما ابتعدنا عن الكلمات المنمقة، والرمزية المواربة، هو ليس أكثر من إتاحة الاسرائيليين للفرصة أمام الفلسطينيين للاستسلام. ومن هنا، فإن الاسرائيليين يفرضون شروطهم ويسعون لأن لا تكون عملية التسوية حقيقية ومتكافئة وإنما تهدئة مؤقتة وتأجيل للمشكلة لا أكبر، كون أدوات تأجيلها غير متوفرة في الوقت الحاضر.

الأمر هنا يتعلق بوجود الميراث التاريخية للصراع وعدم وجود أدواته. ولو كانت عملية السلام حقيقية، والنظام العالمي معني به فعلاً وليس معنياً فقط في عملية استقرار، لكان الأولى البحث عن طرق لازالة الميراث التاريخية للصراع وليس محاولة إجتثاث أدواته.

عالم يحمل بذور تحوله

عالمياً، على الرغم من أن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي لا تنافس، وأن المسافة بينها وبين الدولة التي تليها في المرتبة ليست بالقصيرة، إلا أن المراقب يستطيع إدراك عدم التجانس التام بين سياسات الولايات المتحدة وسياسات بعض الدول التي يفترض أنها حليفة لها. كما يستشف وجود إمكانيات لصعود قوى عالمية ولهبوط قوى عالمية أخرى.

فمع أننا نستخدم مفهوم "الغرب" للدلالة على واقع حضاري وجغرافي واحد، إلا أننا سنقع في خطأ كبير لو تعاملنا مع الغرب وحلفائه وكأنه وحدة سياسية واحدة، أو مع الآخر وكأنه الغرب وحده. فهناك الاشكالات التجارية والاقتصادية إجمالاً بين الولايات المتحدة واليابان، والاشكالات الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة، أو مع بعض الدول الأوروبية كل على حدة. وهناك الصين التي تتقدم باضطراد باتجاه المواقع المتقدمة اقتصادياً وديمقراطياً رغم افتقارها للارادة السياسية في التنافس، والذي لا يحتاج إلى أكثر من قرار في حال توفر عناصر القوة الأخرى.

من الذي قال أن من المستحيل تقارب اليابان والصين على سبيل المثال لتشكيل قوة عظمى في منطقة المحيط الهادئ؟ لقد أثبتت تجارب كثير من الأمم إمكانية تناسي أحقاد الماضي في سبيل تطلعات المستقبل، فلماذا لا يصح ذلك في حالة اليابان والصين؟ ولماذا لا تنضم إليهما كثير من دول جنوب شرق آسيا، أو الهند، أو حتى روسيا؟

ولماذا تبقى أوروبا الموحدة قوة اقتصادية كبيرة دون أن تترجم ذلك إلى قوة سياسية؟ خاصة وأن التملل من تحكم الولايات المتحدة بالسياسة العالمية لا يوجد فقط عند الصين والروس واليابانيين بل وعند كثير من الاوروبيين. بمن فيهم أهم حلفاء الولايات المتحدة.

ومن زاوية أخرى، فإن العالم الغربي، وبضمنه الولايات المتحدة، يشهد الكثير من الاشكالات الداخلية التي قد تستفحل فيما لو وجدت مناخا مناسباً لذلك، خاصة إذا ما تراجع الوضع الاقتصادي. فهناك المشاكل الأمنية في الولايات المتحدة، وهناك النمو في الشعور القومي لدى كثير من الأقليات في داخل المجتمعات الأوروبية. وهناك تأسيس لجماعات ضغط تتجدد باستمرار داخل تلك المجتمعات، وغالبا ما تكون متنافسة فيما بينها.

إن ما نجده من انقسامات داخلية هذه الأيام يتمركز في البلدان التي هي ليست في الصف الأول من حيث القوة السياسية والاقتصادية، ولكنها قد تكون مرشحة لامتلاك عناصر القوة. هذا بالإضافة إلى المشاكل المتواجدة بصورة مزمنة في البلدان الفقيرة والضعيفة. ففي عالم اليوم، تكثر المشاكل القومية في روسيا، مثل مشاكل الشيشان وغيرهم. وهناك المشاكل في اندونيسيا التي تتفسخ، ومشاكل يوغسلافيا التي تفسخت، والعالم العربي كما ورد.

كثير من هذه المشاكل يوجد لها شبيهه في العالم الأول. فالمجتمع الأمريكي فسيفسائي بصورة كبيرة، حيث الألوان المختلفة، والاصول المختلفة، وأحيانا المصالح المختلفة. أما في أوروبا الغربية، فالعلاقة بين الصرب والالبان في كوسوفو لم تكن في يوم من الأيام أسوأ من الايرلنديين والانجليز في بريطانيا، وكذلك الحال بين الباسكيين والاسبان، إلى غير ذلك من أمثال هذه المشاكل في دول أخرى.

عربيا، وحيث الصورة أكثر قتامة، إلا أن إمكانيات التغيير ليست مستبعدة تماما. فرغم كل ما يدفع باتجاه الانقسام العربي نجد هناك فئات كبيرة من الناس ومن المثقفين بالذات تضيق ذرعا بالحاضر، وتزداد اقتناعا بأن حل مشاكل العالم العربي يكمن في سيره نحو الوحدة، أو شكل من أشكالها وبأن لا مكان للضعيف في عالم اليوم. ويقتنع جزء من هذه الفئات بضرورة السير نحو أنظمة سياسية ديمقراطية، ومشاركة الجماهير في القرار، والجزء الآخر يرفض الواقع من خلال توجهه الاسلامي، وهو الذي يتمتع بشرعية الماضي، وبشعبية لا بأس بها في طول العالم العربي وعرضه.

بات الكثير من العرب مقتنعين بضرورة إيجاد صحوة للعقل العربي. وأخذت تجارب الكثير من البلدان، فيما يتعلق بالوحدة بما فيها - وربما أولها - أوروبا، تشكل كابوسا للعقل العربي الذي مل الانقسامات لأسباب يفسرها في مجملها على أنها اختلاف في المصالح بين الأنظمة العربية وليست بين شعوبها.

فلسطينيا، يزداد الشعور بمرارة الهزيمة، وبضخامة الثمن، وسخافة النتيجة. ومما زاد من عمق الشعور بالمرارة لدى الفلسطينيين إصرار الجانب الاسرائيلي على أن يكون عنصريا، وأن لا تكون اسرائيل في المنطقة جسما "طبيعيا" بل مختلفا ومتفوقا. وأن ما يجري على الأرض لا يمكن أن يكون سائرا باتجاه السلام.

كل ذلك يدفع المزيد من الفلسطينيين باتجاه العروبة كعمق استراتيجي، ويدفع غالبا باتجاه الاسلام كعمق حضاري ثقافي. ويبقى باب الصراع في القرن القادم مفتوحا، حيث كما قلنا لا حاجة لايجاد مبررات جديدة للصراع، فهي لم تنته، وربما يكون بالامكان أن تسرع المبررات الموجودة في خلق أدوات جديدة، في ظروف جديدة.

إن الجوهر المتناقض للصهيونية، والذي يتطلب الانفصال عن الآخر لكي يحافظ على التفرد والتعالي، كما يتطلب احتلال الآخر كما هو بارز في الاستيطان والتشبث به من ناحية أخرى، لن يسمح بايجاد مجال لانفصال منطقي للأطراف بمعنى استقلال كل طرف بشكل جوهري، والمقصود هنا الشعب الفلسطيني. كما أن الرفض الصهيوني للآخر لن يسمح باندماج الفلسطينيين في دولة ثنائية القومية ربما تكون الحل الاكثر عدلا للظلم التاريخي الذي وقع بحق الفلسطينيين، لذلك تبقى إمكانيات الصراع واردة، كما أن تجارب البوسنة وكوسوفو والشيشان تبقى احتمالات النتائج لهذا الصراع متعددة.

تطور الفكر السياسي الفلسطيني واختراق الجبهة الداخلية الإسرائيلية: بحث عن مصالحة تاريخية

توفيق أبو بكر*

منذ إستلام الفصائل المسلحة قيادة منظمة التحرير عام ١٩٦٩، بدأ التطور المتدرج في الفكر السياسي الفلسطيني خلافا لما توحى به النظرة السطحية والتصور السائد من أن اقتحام حاملي البنادق رحاب المنظمة، وهي بيتنا وبيت كل أبناء الشعب الفلسطيني، قد دفع بالمنظمة نحو مزيد من التطرف. صحيح أن ذلك التطور المتدرج قد شق طريقه نحو الاعتدال ونحو قبول فكرة المساومة التاريخية بصعوبة شديدة واضطر رجاله الأوائل للإنخاء للزوبعة مراراً عديدة، وقبلوا بالتقدم خطوة للأمام والتراجع نصف خطوة للوراء، وهدفهم بعيد المدى هو تحقيق مصالحة تاريخية مع "الآخر"، ولكن ذلك حدث أساساً بسبب التراث الضخم الممتد عبر عشرات السنين، والذي يقوم على أساس رفض أية حلول تقل عن التحرير الكامل لفلسطين من البحر إلى النهر. ويقوم على أساس رفض الحوار مع أية قطاعات من الشعب الإسرائيلي مهما كانت معتدلة إلا إذا كانت تؤمن، مثلنا، بالكفاح المسلح ضد الصهيونية. وقد اهدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في عصر "اليسار الجديد" الذي فجرته انتفاضة طلاب باريس عام ١٩٦٨ وانتشرت مجموعاته اليسارية والتروتسكية في العديد من الجامعات وأوساط المثقفين الحالمين بانتصار اليسار على المستوى العالمي، إلى مجموعة يهودية صغيرة هي منظمة "ماتزين" التي تؤمن بالكفاح المسلح ضد الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية تخدم مصالح الإمبريالية على المستوى العالمي، وقد انتهت تلك المنظمة منذ وقت مبكر حين جرى الحكم على زعيمها رامي لنفيه بالسجن عشر سنوات جرى تخفيفه إلى

* توفيق أبو بكر: مدير مركز جنين للدراسات الإستراتيجية.

أربع سنوات بفضل المحامية التقدمية الشهيرة فيليسيا لانغر. وكانت همته العمل لصالح منظمة فلسطينية "إرهابية".

والذي يؤمن بالتحريك الكامل من الماء إلى الماء من المنطقي أن لا يؤمن بأي حوار مع قوى إسرائيلية وأن لا يؤمن بما أسميناه نحن المعتدلين، و كاتب هذه السطور واحد منهم، محاولات اختراق الجبهة الداخلية الإسرائيلية لإيجاد خلخلة في تماسك ذلك المجتمع في المواجهة مع الفلسطينيين.

كان الميثاق القومي الفلسطيني، والذي تغير اسمه ليصبح الميثاق الوطني في عصر "الفصائل المسلحة" إيذاناً ببدء المرحلة الوطنية المتميزة بهذه الدرجة أو تلك عن الإطار القومي القضاة، واضحا في رفضه إحداث تطور من أي نوع في الفكر السياسي الفلسطيني، إذ أن بنوده واضحة وقاطعة في رفض ما لا يقل عن تحرير كامل فلسطين وبأسلوب الكفاح المسلح حصرا. فهو "الأسلوب الرئيسي" للتحرير كما جاء في نص المادة التاسعة: "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو إستراتيجية وليس تكتيكا".

و كانت بنوده واضحة وقاطعة في رفض الحوار مع "الإسرائيليين" باستثناء أولئك الذين جاءوا لبلادنا قبل الصهيونية السياسية، أي قبل وعد بلفور وربما قبل مؤتمر بازل (١٨٨٢)، تاريخ بدء الصهيونية السياسية، وهم مجموعة صغيرة من "المستوطنين" والبعض منهم جاء لأسباب دينية رغم أن الصهيونية السياسية انطلقت في مؤتمر بازل بسويسرا عام ١٨٨٢ وقبل وعد بلفور بعقدين من الزمن، لكنها لم تكن قد حققت أي نجاح فعلي، وابتدأت نجاحاتها في الثلاثينات من القرن العشرين بشكل محدود وانطلقت بنجاحها المدوية عشية وغداة الحرب العالمية الثانية بعد مذابح النازية ضد يهود أوروبا والتي استثمرتها الصهيونية وبالغت في مآسيها لدفع اليهود نحو الهجرة صوب فلسطين، و صوب فلسطين فقط.

وتعديل الميثاق الوطني مسألة في غاية الصعوبة وقد قصد المشرعون الأوائل للميثاق إيجاد مثل هذه الصعوبة كما يبدو، تحوطا للمستقبل، فالتعديل يحتاج لجلسة خاصة للمجلس الوطني ولقرارات ثلاثة ولتصويت ثلثي مجموع أعضاء المجلس (وليس ثلثي الحاضرين) على أي تعديل لأي بند من بنود الميثاق الوطني. ولهذا اتجه رواد تطوير الفكر السياسي الفلسطيني منذ البداية ورواد المصالحة التاريخية ليتخذوا من قرارات المجلس الوطني المنبر الشرعي والمرجعية الشرعية لإحداث ما يستطيعون إحداثه من تطوير في الفكر السياسي، دون مساس بالميثاق ودون اتخاذ مرجعية في واقع الأمر، إذ أن كل

تطوير قد حدث في الفكر السياسي من خلال قرارات المجالس الوطنية كان متناقضا مع "الميثاق" بدرجة أو بأخرى، وكان الجميع يعرفون ذلك. المتشددون الفلسطينيون كانوا يرون معارضتهم لهذا التطوير المتدرج في الأطروحات السياسية بأنه يتعارض مع الميثاق وهو المرجعية الأولى للشعب الفلسطيني. لكن المعتدلين كانوا يتجنبون الخوض في هذا الموضوع ذي الحساسية الوطنية العالية، وكانوا يكتفون بانتزاع القرارات في المجالس الوطنية ثم يذهبون بها للكودار والنخب السياسية والجمهور العريض في حركة دائبة من التثقيف والبناء السياسي والمهدف البعيد المدى الذي تحقق في نهاية المطاف أو تحقق جزء منه، إذا أردنا الدقة في التعبير، هو اتخاذ القرارات طريقا للحوار مع قطاعات سياسية إسرائيلية لا اختراق جبهتهم الداخلية وصولا لمساومة تاريخية ومصالحة في منتصف الطريق أو في مكان ما من الطريق. كان هدف المعتدلين أصحاب نظرية تطوير الفكر السياسي ليتلاءم مع المتغيرات الجديدة وأصحاب نظرية اختراق الجبهة الداخلية هو القضاء المتدرج على فكرة التحرير الكامل العميق الجذور في التريسة والتثقيف الفلسطيني باعتبارها فكرة مستحيلة التحقيق من شأنها إعدام كل الفرص التي قد تلوح في الأفق السياسي في ظروف ذاتية وموضوعية معينة لإنقاذ ما يمكن من أرض وحقوق قبل أن تنهد الأرض بالكامل، ولا يهم الإسرائيليين عندئذ إذا بقي الفلسطيني متمسكا بمفاتيح المترل القدم وكوشان "الطابو" للأرض، فقد بقي المغاربة وربما ما زال بعضهم يحتفظ بمفاتيح مترل أجداده في الأندلس... فماذا يعني ذلك؟

التطور الأول في الفكر السياسي

التطور الأول في الفكر السياسي جاء في قرارات المجلس الوطني الذي انعقد عام ١٩٦٩. في ذلك المجلس تم تبني الإنعطاف الأول حين وافق المجلس رغم معارضة "حراس الميثاق الوطني" على فكرة قيام دولة فلسطينية ديمقراطية يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود.

وقد جاء في النص الحرفي لتوصية اللجنة السياسية في الدورة السادسة، أيلول ١٩٦٩:

"يهدف الكفاح المسلح الفلسطيني إلى إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، البعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري أو التعصب الديني ويقرر المجلس الوطني تثبيت هذا الشعار في قراراته وبيانه السياسي، ويطلب إلى اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة لدراسته وإعطائه كافة أبعاده ومضامينه، بمتهى الوضوح".

وهذا يعني على وجه الدقة أن التحرير الكامل لم يعد واردا. وقد شكل هذا الطرح أول اختراق سياسي ولقي قبولا واسعا في حينه من قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي الذي كانت أطروحاته الديمقراطية والتعايش بين أتباع الديانات المختلفة تستهويها. وشكل أول رد عملي على الفكرة التي حاولت الصهيونية زرعها في أعماق القوى السياسية والشعبية على مستوى العالم وهو أن هدف العرب وهدف منظمة التحرير على وجه التحديد يتمثل في تدمير دولة إسرائيل. النشاط الوطنيون الفلسطينيون في كل أنحاء العالم ومؤيدوهم استلهموا قرارات الدورة الخامسة والسادسة للمجلس الوطني - والدورتان انعقدتا عام ١٩٦٩- فيما يتعلق بقبول فكرة الدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، ليؤكدوا للعالم أن الفلسطينيين يرغبون بالعيش في دولة ديمقراطية علمانية مع اليهود ضمن أراضي فلسطين الطبيعية.

ولا بد من الإحتراس بالقول بأن الدورة السادسة وكذلك السابعة لم تقرر بشكل نهائي قبول توصية اللجنة السياسية بشأن الدولة الديمقراطية، وإن كانت قد قبلتها بشكل عام وأحالتها لمكتب المجلس الوطني. لكن الدورة الثامنة للمجلس الوطني (شباط ١٩٧١) كانت حاسمة في إقرار التوجه السابق وجاء في نص قرارات الدورة الثامنة:

"إن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الإستعمار الصهيوني هي الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات".

حفل عقد السبعينات بتطورات رئيسية في المجالين المرتبطين معا: تطور الفكر السياسي الفلسطيني والحوار مع القوى الإسرائيلية الذي أسمىناه اختراق جبهة الخصم والتأثير عليه وفي ذلك الكثير من الصحة السياسية. المجالان مرتبطان معا لأنه يستحيل الحديث مع القوى السياسية في إسرائيل، مهما كانت معتدلة ويسارية إذا كان البرنامج السياسي الفلسطيني متطرفا، ولهذا عمل المعتدلون الفلسطينيون على الدائرتين معا، وبدأت الاتصالات مطلع السبعينات مع مجلس السلام الإسرائيلي - الفلسطيني الذي كان يتزعمه أوري أفنيري. وقد تحدث بالكثير من التفاصيل عن تلك اللقاءات مع المرحومين خالد الحسن وعصام السرطاوي في كتابه "الأصدقاء الأعداء". لم تبدأ الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية السرية مع القوى التي كان يجب أن تبدأ معها وهي القوى اليسارية والحزب الشيوعي الإسرائيلي على وجه التحديد، والذي لم يكن قد انتقل للعمل في إطار أوسع هو "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، وهو حزب غير صهيوني، ولكن المرحوم خالد الحسن لم يكن على وفاق مع هذه الأحزاب اليسارية، لا

في إسرائيل ولا في فلسطين والوطن العربي، وكانوا يصنفونه "باليميني"، حيث كان هذا الوصف لعنة كبرى في ذلك الزمان الثوري الصاحب.

بدأت قناعات جديدة تغزو عقل جزء رئيسي من القيادة الفلسطينية عشية الخروج من الأردن بعد أيلول ١٩٧٠ والخروج من أحراش جرش وعجلون في صيف ١٩٧١. ربما شعرت القيادة بأن الوضع الجديد بعد أن خرجت من أحضان أهلنا في الأردن يتطلب إعادة الحسابات، ولهذا تسربت أنباء بأن اللجنة التنفيذية قد بحثت في أول اجتماع لها بدمشق، بعد الخروج من جرش وعجلون، إمكانية التعامل مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وكان ذلك واحدا من المحرمات والكبائر السياسية. وسمعت الرئيس عرفات يقول في اجتماع للمجلس الوطني بعد ذلك أن حارسي سيطلق علي النار (وأشار إليه بيده) إذا اعترفت بالقرار ٢٤٢. وقد نفت مصادر قيادية أي بحث جدي في التعامل مع ٢٤٢، وربما شعر المعتدلون أن الجرعة كبيرة، وجرعة الدواء الشافي قاتلة إذا تجاوزت الحدود المسموح بها.

تأثير حرب أكتوبر ١٩٧٣

بعد ذلك جاءت حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣، لتدفع بمسيرة الاعتدال والتطور المتدرج في الفكر السياسي الفلسطيني خطوة للأمام. فقد شعر المعتدلون، لبعض الوقت، أنه ربما كانت هناك ثمار في الطريق وساد الساحة الفلسطينية صراع عنيف وقع ضحيته شهداء عديدون بين تيارين: الأول ينادي بتحرير كامل فلسطين ويرفض التعامل مع مؤتمر جنيف للسلام الذي انعقد بعد الحرب، وبعد صدور قرار ٣٣٨ الذي دعا لتطبيق قرار ٢٤٢ في إطار وإشراف دولي مناسب، وقد صدرت مجلة "فلسطين الثورة" وكانت إحدى معاقل المتشددين في ذلك الزمان تحمل على صفحتها الأولى العنوان الكبير: "الجليل قبل الخليل، ويافا قبل نابلس". والثاني تيار عقلائي ينادي بالتريث وعدم رفض حضور مؤتمر جنيف ريثما تأتي دعوة للمنظمة للمشاركة في المؤتمر، وكان هذا التيار يعتقد في أعماقه بأننا جميعا "مرفوضون"، كما جاء في مقال هام لمحمود درويش في "شؤون فلسطينية" آنذاك، ويرى أن تطورات عديدة لا بد وأن تحصل في عمق البرنامج السياسي الفلسطيني حتى يمكن للقوى الكبرى، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، أن تتعامل مع المنظمة بجدية و باعتبارها تمثل شعب فلسطين.

وجاء أول مجلس وطني بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ليصوغ الكثير من الإنعطافات السياسية الكبرى في برنامج منظمة التحرير، حتى يمكن للمنظمة أن تشارك فعليا في أي

مؤتمر دولي يبحث قضية فلسطين، وحتى يمكن الانطلاق بعد ذلك بحرية أكبر لتعميق وتوسيع إطار الاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية السرية واستكمال الخطوات الصغيرة التي كانت قد بدأت، بسرية تامة، لاختراق جبهة المجتمع الإسرائيلي.

في المجلس الوطني الثاني عشر الذي انعقد في حزيران ١٩٧٤، في مبنى جامعة الدول العربية، حصل الانعطاف الأكبر نحو الاعتدال، رغم الصياغات الدقيقة جدا والتي جعلت الجرعة السياسية قادرة على أن تشق طريقها بأقل قدر من الصعوبات والمشكلات. وهو المجلس الذي أقر لأول مرة إمكانية قيام سلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، الأمر الذي مثل خروجاً واضحاً على الميثاق الوطني الذي يرفض ما هو أقل من التحرير الكامل. ولهذا شبه بعض المعتدلين وفي المقدمة منهم المرحوم سعيد حمامي (ممثل فلسطين في بريطانيا) المجلس الوطني الثاني عشر، بالمؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين الذي كان قد أقر هو الآخر إنشاء دولة يهودية على جزء من أرض "الميعاد المزعوم" مما شكل اختراقاً وخروجاً واضحاً على المبادئ الصهيونية التي تتحدث عن دولة يهودية في أرض الميعاد، وليس جزءاً منها.

وفي قرارات ذلك المجلس الوطني (حزيران ١٩٧٤) وهو المعروف ببرنامج النقاط العشرة جاء في البند الثاني:

"تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها أو الإنسحاب منها".

صحيح أن هناك الكثير من "الألفاظ" التي تقيد فكرة الدولة على أي جزء من أرض فلسطين في قرارات تلك الدورة، ولكن ذلك لم يكن أكثر من مرحلة مؤقتة ريثما يتم استيعاب البرنامج الجديد من الكوادر التي تربت سنوات وسنوات على فكرة التحرير الكامل. ففي قرارات ١٩٧٤ ورد تعبير "السلطة المقاتلة" وقد تغير الأمر في قرارات آذار ١٩٧٧ في المجلس الوطني الثالث عشر إلى تعبير "السلطة الوطنية" دون حاجة للنضال، ثم تغير في برنامج المجلس الوطني الرابع عشر (كانون ثاني ١٩٧٩) الذي انعقد في دمشق إلى تعبير "الدولة الوطنية" وليس السلطة. ويمجاد المتشددون أنهم نجحوا عام ١٩٧٤ في وضع قرارات تنادي باحترام الميثاق وترفض أي كيان فلسطيني ثمة الصلح والإعتراف والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان الشعب من حقه في العودة (البند الثالث)، لكن ذلك كله لم يكن أكثر من مرحلة مؤقتة لاسترضاء المتشددين ومنع انفجار الساحة الفلسطينية الداخلية ومحاولة للخروج بقرارات تحظى

بالتوافق، وتلك هي السنة المؤكدة التي سارت عليها كافة المجالس الوطنية، باستثناءات محدودة - في تشرين ثاني ١٩٨٨ - وفي نيسان ١٩٩٦، وفي انعطافات رئيسية لا تلغي القاعدة: قاعدة الوصول لقرارات بالتوافق. وقد صدرت قرارات المجلس الوطني الثاني عشر، رغم أنها الانعطاف الأكبر نحو الاعتدال، بما يشبه الإجماع وباعتراض عدد محدود جدا من الأعضاء، بسبب موافقة "المعتدلين" على العديد من الإضافات والاحتراسات التي طالب بها المتشددون، رغم أن التوافق سابق الذكر لم يدم طويلا إذ سرعان ما انشقت قوى المعارضة لتقيم ما عرف في تاريخنا المعاصر بـ"جبهة الرفض" والتي اتخذت في ذلك الزمان من بغداد مقرا ومستقرا لها. لم تصل "جبهة الرفض" حد الانشقاق الكامل عن منظمة التحرير ولهذا سرعان ما عادت لرحاب المنظمة بعد ذلك بأقل من ثلاثة أعوام حين التأم المجلس الوطني الثالث عشر (آذار ١٩٧٧) بحضور كافة فصائل المعارضة وهو المجلس الذي أكد على قرارات الدورة السابقة دون تعديل، بل إنها ازدادت اعتدالا كما سأوضح لاحقا.

لقد وجد الرئيس ياسر عرفات في قرارات المجلس الوطني الثاني عشر وما تلاها من قرارات مؤتمر الرباط في نفس العام فرصة لتقدم جرعة جديدة من الاعتدال أمام العالم الذي خاطبه في تشرين ثاني من ذلك العام، ١٩٧٤، حين تم قبول منظمة التحرير عضوا مراقبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كأول وآخر حركة وطنية في العالم تحظى بهذا الإمتياز.

قال أبو عمار في خطابه أمام ذلك المنتدى العالمي:

"إنني أعلن أمامكم كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائد للثورة الفلسطينية أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين"، وهذا متناقض تماما مع تعريف الميثاق الوطني في المادة السادسة بأن اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين. المادة لم تحدد بدء الغزو ولكن الإشارات التالية تحدثت عن وعد بلفور تارة وعن مؤتمر بازل عام ١٨٨٢ تارة أخرى.

أيقن المعتدلون الفلسطينيون أنهم كسبوا العديد من الجولات، وأن الوضع الفلسطيني والعربي والدولي بات مواتيا لمزيد من الحركة على ذات الطريق. فقد استقبل الفلسطينيون في الأراضي المحتلة قرارات الاعتدال (حزيران ١٩٧٤) وخطاب الرئيس

عرفات في الأمم المتحدة (تشرين ثاني ١٩٧٤) بحماس شديد وانطلقت فعاليات نضالية واسعة لتعرب عن التأييد الواسع لهذه "العقلانية الجديدة". لقد باتوا أكثر اعتقاداً بوجود هدف محدد ملموس ممكن التنفيذ وهو تحرير "الضفة والقطاع" والجمهور يصطف بقوة حين يرى في الأفق المرئي بشائر لنصر قريب، ونادراً ما يصطف بمجموعه من أجل تحقيق أهداف بعيدة المدى مثل التحرير الكامل. قد تستهوي مثل هذه الأهداف الطليعة ولكنها ليست ذات قوة مماثلة للجمهور العريض الواسع الذي يبحث في العمل السياسي والكفاحي عن تحقيق مصالحه المباشرة والآنية.

في الفترة الفاصلة بين حزيران ١٩٧٤ وآذار ١٩٧٧، وهو موعد المجلس الوطني الثالث عشر، نشط أبو مازن ومجموعة المعتدلين لإجراء اتصالات واسعة مع قوى إسرائيلية اعتماداً على مرجعية التطور الكبير في الفكر السياسي الفلسطيني التي انطلقت من دورة ١٩٧٤ عبر ما عرف بالبرنامج المحلي. وقد تسربت أنباء هذه الاتصالات على أبواب المجلس الذي انعقد في آذار ١٩٧٧ في مبنى جامعة الدول العربية. كانت هناك ضجة كبرى في الأوساط السياسية الفلسطينية حول احتمال حدوث ما كان صعباً بمجرد التفكير به في ذلك الزمان وهو إجراء اتصالات مع قوى سياسية إسرائيلية. وعكست الصحافة العربية تلك الضجة وبالغت فيها ليعقد المجلس في ظل توتر شديد بسبب تلك الأخبار "المزعجة".

الاتصالات مع إسرائيليين

لم يشأ ياسر عرفات أن يواجه رياح الانتقادات العاصفة لتلك الاتصالات وترك لأبي مازن مهمة الرد على استفسارات الأعضاء في مداخلتهم الحادة جداً حول تلك الاتصالات. كان خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني قد أعلن أن محمود عباس "أبو مازن" سيجيب على الأسئلة المطروحة حول الاتصالات "المزعومة" مع الإسرائيليين في جلسة بعد ظهر ذلك اليوم - الثالث عشر من آذار. دخل كافة الأعضاء قاعة الأمانة العامة للجامعة الدول العربية دون تعقيب عضو واحد وصعد أبو مازن للمنصة ليشرح وجود اتصالات بالفعل مع قوى سياسية إسرائيلية تؤمن بحقنا في إقامة دولة مستقلة على جزء من أرضنا كما قررنا في المجلس الوطني السابق. كان منطقاً قويا وعقلانياً ومقنعاً واستمع الأعضاء له بإصغاء شديد دون أية مقاطعة. كنت موجوداً في القاعة وكان علي المغادرة للمطار لألحق بالطائرة التونسية المتوجهة للكوييت ولكنني فضلت سماع المنطق الجديد، غير المسبوق، ووصلت المطار في اللحظة الأخيرة تماماً.

كانت المفاجأة أن الكثيرين من الذين هددوا بالويل والثبور وعظائم الأمور لوصحت حكاية "الاتصالات مع الإسرائيليين" قد خفت صوتهم، لقد خاطب أبو مازن عقولهم وبقيت قلوبهم وضمائرهم مشدودة بالاتجاه الآخر. غادر أغلب الأعضاء القاعة بعد انتهاء أبي مازن من مداخلة ولم يستمع إلا القليل لممثل الصاعقة "سامي عطاري" الذي رد على أبي مازن بعد ذلك.

وفي نهاية المداولات قرر المجلس الوطني في تلك الدورة القرار الذي جاء في نصه:

"ندعو منظمة التحرير إلى فتح الحوار وإجراء الاتصالات مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية، داخل إسرائيل وخارجها، ممن يعادون الصهيونية فكرا وممارسة".

كانت تلك البداية للتطور الجديد في السلوك السياسي الفلسطيني والذي جاء ليتطابق مع التطور في الفكر السياسي كما عكسته دورة حزيران ١٩٧٤. وكان ذلك هو المقدمة الضرورية والأولى لانطلاق قطار الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية الذي وصل في النهاية لمحطة أوسلو. الاتصالات الأولى أواسط السبعينيات عبثت الطريق للاتصالات التي طرحت ثمرا واعترافا متبادلا في مطلع التسعينيات في أيلول ١٩٩٣ في أوسلو.

كان القرار بتخصيص الاتصالات مع القوى السياسية الإسرائيلية من أعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير قرارا مقيدا باتصالات مع قوى تعادي الصهيونية، ليس بالفكر وحده وإنما بالفكر والممارسة أيضا، ولم يكن ذلك لينطبق إلا على الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي دخل انتخابات الكنيست في أيار من ذلك العام ١٩٧٧، ولأول مرة في إطار جديد هو "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، وما زال يخوض الانتخابات في ذات الإطار. فهو القوة السياسية الوحيدة المعادية للصهيونية فكرا وممارسة. وقد ترجمت اللجنة التنفيذية القرار الصادر عن المجلس الوطني بلقاء علني في مدينة "براغ" عاصمة الشيوعيين في ذلك الزمان، حيث شارك فيه قادة من الحزب الشيوعي الإسرائيلي وقادة من منظمة التحرير. لكن الاتصالات السرية استمرت مع قوى سياسية أخرى مثل مجلس السلام الإسرائيلي - الفلسطيني الذي كان أوري أفيري ومتياهو يبيلد من أركانه، وهو يدعو لدولتين لشعبين في أرض فلسطين.

كان قرار ١٩٧٧ البداية المقيدة وما كان ممكنا انتزاع قرار مفتوح في ذلك الزمان حفاظا على وحدة الصف الداخلي الفلسطيني وحفاظا على تقليد صدور

القرارات بالتوافق والإجماع ما أمكن ذلك. لكن تلك البداية تعرضت لتطور متسدرج وتخلصت من قيود البداية الأولى بشكل متدرج أيضا.

انغمك المتحمسون للاتصالات مع القوى السياسية في إسرائيل في لقاءات ازدحمت بها فنادق أوروبا وتسربت الكثير من الأنباء للصحف واثارت نائرة المتشددین: البعض منهم معاد للاتصالات مع القوى السياسية في إسرائيل، البعض منهم معاد للاتصالات منذ الأساس (من حراس الميثاق الوطني وبعض الفصائل المعارضة) والبعض يرى أن هذه الاتصالات تجري مع قوى هامشية في المجتمع الإسرائيلي وتأتي مخالفة لقرار المجلس الوطني الذي رخص للحوار مع القوى المعادية للصهيونية فكرا وممارسة وجماعة افنيري يعتبرون الصهيونية هي الحركة الوطنية للشعب اليهودي رغم أنهم يؤمنون بمصالحة تاريخية مع الفلسطينيين ويطرحون شعارهم الشهير: "دولتان لشعبين في أرض فلسطين". وكانت الجبهة الديمقراطية رائدة هذه الانتقادات التي لا تعارض الاتصالات من حيث المبدأ.

الحصار والخروج من بيروت

مع مطلع الثمانينيات وإحكام الحصار الإسرائيلي حول كوادر الثورة في بيروت صيف ١٩٨٢ جاء أوري افنيري علنا إلى بيروت في الثالث من تموز من ذلك العام للاجتماع بالرئيس عرفات ورفاقه وكان بذلك يستغل لحظة تاريخية دراماتيكية لينقل الاتصالات الإسرائيلية إلى مرحلة علنية. وقد ثارت نائرة اليمين الإسرائيلي وطالب رئيس تحرير يدعوت احرونوت بمحاكمة افنيري للقائه عرفات.

بعد الخروج من بيروت صوب تونس قام افنيري في الثامن عشر من يناير ١٩٨٣ بزيارة لقيادة المنظمة ومعه أركان مجموعته السياسية: متياهو بيليد ويعقوب أرنون وغيرهم واجتمع معهم طاقم قيادي كامل من المنظمة بشكل علني بعدما تحررت القيادة الفلسطينية من ضغوط الجغرافيا السياسية، إذ كانت تحسب حسابا كبيرا للموقف السوري المتشدد في كل خطوة من خطواتها السياسية.

انعقد أول مجلس وطني فلسطيني بعد الخروج من لبنان في العاصمة الجزائرية في شباط ١٩٨٣ ليواجه المجلس ضجة مماثلة لما حدث عام ١٩٧٧ حول الاتصالات السرية الإسرائيلية - الفلسطينية وكانت الأنظار متركرة هذه المرة على الدكتور عصام السرطاوي الذي كان يجري تلك الاتصالات في عواصم مختلفة من العالم وليس حول أبي مازن مهندس الاتصالات. وحين شعر أبو عمار بقدرته الفائقة على تحديد اتجاه

هبوب الرياح السياسية بضخامة هذه الضجة منع السرطاوي من الرد على الانتقادات الكاسحة التي وجهها له ممثلو فصائل المعارضة وبعض الفتحاويين المتشددين من على منصة قصر الصنوبر في ضواحي العاصمة الجزائرية واستقال السرطاوي ليستقظ مضرجا بدمائه بعد أسابيع فقط أثناء اجتماع الإشتراكية الدولية في البرتغال ولم يلتفت القاتل لشمعون بيرس الذي تواجد في الصالة ذاتها وكان هدفا سهلا، لكن الرصاصات توجهت للهدف وهو عصام السرطاوي.

في ذلك المجلس ورغم الضجة الكبرى تحقق تطور جديد نحو مزيد من الاعتدال باتجاه مرونة أوسع في إطار الاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية. فقد أوكل المجلس الوطني الملف برمته إلى اللجنة التنفيذية طالبا رسم السياسات المطلوبة في هذا المضمار اعتمادا على قرار الدورة الثالثة عشرة في آذار ١٩٧٧. وقد جاء نصا ما يلي:

"الاتصالات مع القوى اليهودية:

تأكيدا للقرار رقم ١٤ من الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧ يدعو المجلس الوطني للجنة التنفيذية إلى دراسة التحرك في هذا الإطار بما يتلاءم ومصصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني".

وكان هذا القرار انتصارا جديدا للمعتدلين، فالمجلس لم يرقم بأية إدانة للاتصالات العلنية التي تمت في تونس عشية انعقاد دورة المجلس ولم يطالب بوقفها رغم الحملة الإعلامية الواسعة التي اجتاحت الساحة الفلسطينية احتجاجا على تلك الاتصالات. وأعطى المجلس، لأول مرة، اللجنة التنفيذية حرية التصرف دون قيود وبما يخدم النضال الوطني دون الإشارة إلى أن ذلك يجب أن يتم على قاعدة احترام الميثاق الوطني، على سبيل المثال.

تواصل إسقاط القيود المفروضة على الاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية من المؤسسة التشريعية الأولى في الساحة الفلسطينية. وحين انعقد المجلس الوطني مجددا في العاصمة الأردنية، في تشرين ثاني ١٩٨٤، وبمقاطعة قوى وفصائل المعارضة آنذاك، أسقط قيادا جديدا، إذ أسقط تعبير "الديمقراطية" من القوى الإسرائيلية المسموح الاتصال بها وأسقط تعبير "المعادية للصهيونية فكريا وممارسة". وقال بعض المتحدثين أن مجموعة ناتوري كارتا هي مجموعة دينية وليست ديمقراطية ولكنها تعادي الصهيونية فهل نمتنع عن الاتصال بها.

وفي إطار حكومة ما يسمى بالوحدة الوطنية بين العمل والليكوود (١٩٨٤-١٩٨٨) وأمام اتساع دائرة الاتصالات الإسرائيلية-ال فلسطينية التي كانت تلقى معارضة واسعة في أوساط الجمهور الإسرائيلي والجمهور الفلسطيني، اتفق الحزبان في الأيام الأخيرة لرئاسة شمعون بيرس وقبل انتقالها لاسحق شامير على أن يتقدما معا للكنيست بقانون يحظر الاتصالات مع منظمة التحرير ويعاقب من يخرق ذلك، وقد تم تمرير القانون بسهولة لأن الحزبين يملكان معا أغلبية واضحة في الكنيست. وردا على ذلك قرر رواد هذه الاتصالات اللقاء علنا مع قادة من منظمة التحرير في مدينة بوخارست في أكتوبر ١٩٨٦ لتحدي الحظر. وقد حدثت خلافات كبيرة في أوساط الأحزاب الإسرائيلية حول تشكيل الوفد انتهت بامتناع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عن المشاركة وانتهت باشتراك حزب "المابام" لأول مرة في تلك اللقاءات وتقلص الوفد إلى أقل من نصف العدد المتفق عليه. ولكنه كان اجتماع تحم وكسب الرهان إذ لم تتم في واقع الأمر محاسبة أي من المشاركين الإسرائيليين في لقاء بوخارست رغم استدعائهم للشرطة بعد عودتهم.

وفي نهاية الوقت الذي كان فيه شمعون بيرس يؤيد قانون حظر الاتصالات مع المنظمة، كان في واقع الأمر، كما كشفت هآرتس بعد ذلك بفترة طويلة، يجري اتصالات سرية مع قادة من المنظمة ومعرفة رايبين وشامير. وقد كلف بيرس في حينه يوسي غينوسار من كبار المسؤولين في المخابرات العامة (الشاباك) وشلومو غازيت رئيس الاستخبارات العسكرية السابق بإجراء اتصالات، وكان من المنظمة سعيد كمال وهابي الحسن، وأشرف على إعداد اللقاءات البروفيسور ستيف كوهين من كندا والذي كان مقربا من المنظمة ولقي تشجيعا من بيرس. وجرت اللقاءات التي استمرت أكثر من عام في فنادق بياريس وعواصم أوروبية متعددة. وقد كشفت هآرتس في عددها يوم ١١ تشرين ثاني ١٩٩٩ تفاصيل مثيرة حول المحادثات السرية التي تلت تلك اللقاءات وكانت ذات طابع سياسي استهدفت جس نبض المنظمة حول إمكانية وقف الانتفاضة (بعد انطلاقتها بعدة شهور) وحول فكرة اتحاد كونغرديالي أردني- فلسطيني وحول العنف والاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وفيما كان الطرفان يستعدان لبلورة نقاط تقدم كبرى، وقعت عمليات مسلحة ضد إسرائيل أدت لفقدان الثقة، وذلك في أيلول ١٩٨٨، حيث تم الاتفاق على العودة لمواصلة تلك المحادثات السرية بعد فوز شمعون بيرس في الانتخابات التي جرت بعد شهرين من ذلك التاريخ. ولكن فشل وهزيمة بيرس في تلك الانتخابات أدت إلى عدم استئناف المحادثات التي أشرف عليها افرام سنيه ويوسي بيلين من الجانب الإسرائيلي، وهابي الحسن وياسر

عرفات وأبو إياد من الجانب الفلسطيني. كان أبو إياد قد تجاوز الحاجز النفسي لمثل هذه الاتصالات في اللقاء المثير الذي عقده قبل ذلك في بودابست مع قادة من حزب العمل منهم رئيسة تحرير صحيفة دافار الناطقة بلسان الحزب والتي توقفت عن الصدور منذ فترة، ومردخاي بارأون من قادة حركة السلام الآن والرئيس السابق لقسم التربية في الجيش الإسرائيلي، وأريه يعاري رئيس الوفد ومدير المركز الدولي للدراسات السلمية في الشرق الأوسط.

التاريخ يعيد نفسه:

لقد أعاد التاريخ نفسه. ففي الوقت الذي كانت تجري فيه تلك الاتصالات السرية عام ١٩٨٨، كانت هناك اتصالات علنية مع قادة محليين في الضفة والقطاع. وبعد ذلك بسنوات، جرت محادثات علنية في واشنطن بعد مؤتمر مدريد في مطلع التسعينيات بين وفد إسرائيلي ووفد فلسطيني ترأسه د. حيدر عبد الشافي، وجرت محادثات سرية في الوقت نفسه في أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما لم يتحقق عام ١٩٨٨ أثناء المحادثات السرية آنذاك، تحقق عام ١٩٩٣ وفي أيلول من ذلك العام عبر قناة أوسلو السرية.

تلك هي قصة الاعتدال في المنظمة بجانبها البرنامجي والسلوكي. وقد سارت بخطوات متدرجة وساعدتها الظروف العربية والدولية، وساعدتها الانتفاضة التي فرضت على المجلس الوطني في الجزائر (تشرين ثاني ١٩٨٨) برنامجا واقعيا وافقت فيه المنظمة على الاعتراف ولو مداورة بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأطلقت ما عرف بمبادرة السلام الفلسطينية التي استند إليها الرئيس عرفات لإحداث مزيد من الاعتدال في خطابه بالجمعية العامة للأمم المتحدة. وسارت مياه كثيرة في النهر السياسي وجاء زلزال الخليج ليعبد الطريق نحو مؤتمر مدريد للسلام. وكانت الموافقة الفلسطينية على المشاركة فيه تحصيل حاصل بعد رحلة الاعتدال المتواصلة منذ عقد ونصف قبل ذلك التاريخ، وشبكت السنارة في أوسلو، أيلول ١٩٩٣، وكان ما كان.

كان ذلك هو الواقع الذي عشناه بحثا عن مصالحة تاريخية، أصبحت تقترب من التحقق يوما بعد يوم وأصبح الرجوع للخلف مستحيلا.

قد يستمر الصراع فترة أخرى وبأساليب أخرى، لكن أسلوب المواجهة العسكرية قد أصبح مستحيلا والقناعة بالتعايش أصبحت تكتسب مزيدا من التأيد في كل يوم على جانبي الصراع.

وآفاق المستقبل مفتوحة. هناك من يتحدثون عن الاحتواء كسياسة للمستقبل بديلا عن المجاهدة التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها. وهناك من يتحدثون عن شرق أوسط يحلم الناس فيه بالحياة المستقرة، والاحتمالات مفتوحة ما لم يتحقق سلام عادل يعكس توازن المصالح وليس توازن القوى أو الاختلال في توازن القوى. السلام المفروض بحكم هذا اللاتوازن في الموازين لا يعدو أن يكون هدنة ستلد حروبا ولو بعد حين.

الواقع الراهن وآفاق المستقبل

د. ناصر الدين الشاعر*

رغبة في تجنب الاطناب، وفي استبعاد المنهج الانشائي في الكتابة في هذا الموضوع الدقيق، وللوصول إلى الفكرة مباشرة، فقد رأيت أن أجعل مقالي موزعا على محطات بارزة، لكل محطة فكرة ذات علاقة بموضوعنا، وذلك على النحو التالي :

أساس الحكم على المستقبل

قبل الشروع في استعراض التوقعات المستقبلية، كان لا بد من التأكيد على أنها ستكون انعكاسا للواقع الحالي، وللمعطيات التي تشكل مقدمات أساسية لتشكيل المستقبل. وهو ما يقود بالتالي إلى ضرورة البحث في الواقع المعاش وفي خباياه، وإلى الدخول إلى ذهنية القائمين على الأمور هنا وهناك، لمعرفة أقصى ما يمكنهم الوصول إليه أو تقديمه، كي تتمكن أخيرا من رسم صورة تقريبية للمستقبل تكون أكثر الصور قربا من الحقيقة وأبعدها عن الخيال المجرد والآمال غير المبنية على أرض صلبة. ولا أحسب أن المطلوب هنا هو مجرد إفراغ رغبات الكاتب أو عكس وإسقاط أمانيه فيما يتعلق بالمستقبل، وبالتالي فإنه لا يدع الحقائق تنطق بما عندها، بل يكون قد فرض عليها الأشكال والنتائج التي يحلم هو بها، وهذا ضرب من التحليل الذاتي الإسقاطي غير الموضوعي.

شكل السلام المنشود

إذا كان البحث هنا يدور عن أي سلام، بأي شكل ومهما كانت الفرص لِدوام بقائه واتساع مداه، فإن الأمر سيكون ميسورا نسبيا، إذ أن هذا النوع من السلام

* د. ناصر الدين الشاعر: استاذ مقارنة الأديان في جامعة النجاح الوطنية، حاصل على درجة الدكتوراه في مقارنة الأديان من جامعة مانشستر في بريطانيا، ١٩٩٦.

يمكن تحقيقه بالأساليب المعهودة من العصا إلى الجزرة. فبالإمكان إشعار أحد الجانبين للجانب الآخر بأنه لا خيار له، فيما أن يأخذ هذا أو لن يأخذ شيئاً، ثم يوضع هذا الآخر في زاوية لا يملك معها إلا أن يختار ما يعرضه الطرف الآخر عليه، حيث يجرد من عناصر "السوم" والمناورة ويدفع قهراً إلى "المساومة" التي لا بديل عنها، وبذلك يكسب الطرف الآخر السلام الذي يبحث عنه. ويكون لأجل ذلك مسلحاً بكل أشكال الدعم وعناصر القوة وفق موازين القوى الحالية، في حين يكون ذلك الآخر، أو هكذا يكون أو يتم إشعاره، بأنه لا وجود ولا دعم له على الخارطة الدولية أو الإقليمية على حد سواء، إضافة إلى المحاولات الحثيثة من الطرف الكاسب لتجريده حتى من عناصر القوة الذاتية، وحتى على المستوى المحلي، مما يدفعه إلى الاعتقاد الجازم بأن هذا الطرف هو الأقوى، وبأن الخيار المطروح هو أفضل وأقصى ما يمكن تحقيقه، وأن المستقبل لن يكون في صالحه إذا ضيع هذه الفرصة.. وأن .. وأن .. الخ. أمام كل هذه المؤشرات النفسية والمادية الحقيقية معا يندفع الطرف الآخر لقبول سلام لا يلي طموحه أو حتى حقوقه الدنيا.

والسؤال المطروح هنا هو حول مدى ديمومة هذا السلام، وهل سيكون سلاماً دائماً أم سيكون ترحيلاً مؤقتاً للحرب إلى المستقبل القريب أو البعيد. غالب الظن أن هذا ليس سلاماً حقيقياً، إنما هو هدنة حقيقية على صورة سلام وهمي.

والسؤال الآخر هنا هو حول مدى اتساع دائرة هذا السلام ليشمل كل الأطراف المعنية في المنطقة. وإذا أمكن لك أن تضع طرفاً في ظروف قاهرة للقبول بهذا الشكل وهذه الشروط غير العادلة، فكيف من الأطراف تستطيع أن تضعها أنت في ظروف قاهرة؟ وهل من طرف في الدنيا ملك كل عناصر القوة وأمكنه فرض ما يريد على كل الأطراف الأخرى عبر التاريخ البشري كله؟ لو تصورنا حصول ذلك، فكيف سيدوم مثل هذا التفرد بامتلاك عناصر القوة لفرض ما تريد، مع أن الفرض الأول غير واقعي؟ وهذا بالتالي سيقود إلى الاعتقاد الجازم بدوام بقاء أطراف مهمة في الصراع الدائر خارج العملية السلمية المنقوصة، وهو ما يقود إلى التناؤم وعدم التفاؤل باستقرار تام في المنطقة. إنما الذي قد يقود إلى استقرار كامل هو السلام القائم على الموضوعية. وإذا كان هذا مستحيلاً في الغالب، ومستحيلاً في حالتنا التي نحن بصدها، فإن الحد الأدنى المعقول منطقياً هو الحل الذي يلقي قبول غالبية أطراف الصراع لضمان أكبر قدر من الاستقرار. وهو ما يفرض على الطرف الذي يعتقد في نفسه القوة مزيداً من القبول عن السقف الذي رسمه لنفسه في سبيل تحقيق الاستقرار المنشود.

اسرائيل : طرف الصراع الأول

لما كان حصاد الغد هو ثمرة ما نزرعه اليوم، فقد كان لزاما سير أطراف الصراع الأساسيين لمعرفة ما يقدمونه لذلك المستقبل الوشيك، مبتدئين بالاسرائيليين، الطرف الأول في هذا الصراع. فمن خلال تتبع الخطاب الاسرائيلي، وكذلك الممارسات الاسرائيلية، ومن خلال المقارنة بين البرامج التي تعرضها الأحزاب الاسرائيلية على ناخبها وصولا للحكم وبين شكل الخطاب الذي تعرض تلك الأحزاب للفلسطينيين، مع نظرة إلى الممارسات الحقيقية التي تقوم بها تلك الاحزاب بعد وصولها إلى الحكم، يتبين للمراقب مدى التناقض العجيب الذي لا يدل على مصداقية حقيقية في التعامل مع الفلسطينيين الطرف الثاني الرئيسي في الصراع. وهو ما ينعكس سلبا على مجريات العملية السلمية، فضلا عن الصورة القائمة التي تخلقها بخصوص المستقبل. ففي حين تسمع رئيس الوزراء الاسرائيلي يصرح بإمكان أن يكون للفلسطينيين عملتهم الخاصة بهم، وفي حين يصرح بإمكان أن يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة بهم، يكون قد صرح أو صدرت عن مكتبه تصريحات تفرغ هذه الدولة التي يتحدث عنها من مفهومها الحقيقي، فلا قوات غربي النهر، والقدس عاصمة اسرائيل الموحدة الأبدية، ولا مجال للمساس بالمستوطنات القانونية، فضلا عن الاعاقات اليومية المفروضة على سير العملية السلمية حتى فيما يتعلق بالاتفاقيات المحلية. فكيف سيكون الحال عند الانتقال إلى بحث الوضع الدائم؟ كل هذا ونحن نتعامل مع باراك الذي جاء إلى الحكومة على أنه حزب العمل، المنقذ للعملية السلمية من أنياب الليكود، ثم ها هو لم ينجز على أرض الواقع حتى ما وقع عليه نتياهو. فأى شكل للتفاوض سيسري إلى شرائح المجتمع الفلسطيني؟ لا شك أن ثمة فروقات بين حزب العمل من جهة والليكود من جهة أخرى فيما يتعلق بالنظرة إلى السلام مع الفلسطينيين. لكن ما حجم هذا الفرق، وما مدى تأثيره إيجابيا وواقعا على العملية السلمية معنا؟ صحيح أن ثمة تغيرات طرأت على العقلية الاسرائيلية بلغت حتى إقرار العديد من السياسيين والاكاديميين منهم بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم، لكن هذه التغيرات لم تستطع على أرض الواقع حتى الآن شطب "صفة الارهاب" عن منظمة التحرير الفلسطينية، الشريك الأساسي في العملية السلمية. صحيح أن هذه قد تبدو مسألة شكلية، فإسرائيل على أرض الواقع تجلس وتتحاور وتفاوض وتعامل مع المنظمة، إلا أن هذه الشكلية تبقى مؤشرا على العقلية الاسرائيلية التي تريد فرض شروطها واملأها على الفلسطينيين ولا تريد أن تقدم شيئا إلا بثمن كبير، حتى وإن كان ذلك الشيء أمرا شكليا. وهذه المنهجية معروفة جيدا، وهي لا تخدم العملية السلمية، ولا تصب في صالح المصالحة العربية - الاسرائيلية.

لقد انقضت على تعايش العرب داخل الخط الأخضر مع الحكومات الاسرائيلية، بل ومع الاسرائيليين عامة، سنوات بل وعقودا عديدة. وهم في كل هذه السنوات الطوال لم يصدر عنهم ما يخالف القانون الاسرائيلي أو يهدد أمن اسرائيل سوى حالات نادرة تحصل حتى داخل المجتمع الواحد المتجانس، حتى لقد بلغ الحد بالشارع العربي أن يتطلع للأحزاب الاسرائيلية على اختلافها من حزب العمل إلى الليكود، وأن يكون من العرب أعضاء في هذه الأحزاب.

لم يشعروا يوما واحدا بشعور المصالحة أو التعايش أو أنهم يعيشون في دولتهم. ليس لأسباب قومية نابعة منهم، وإن كان هذا البعد غير منكر عليهم، إنما لأسباب تتعلق بالحكومات الاسرائيلية وممارستها التمييزية ضدهم. وهو مرة أخرى ما لا يبشر بخير كبير فيما يتعلق بمصالحة وتعايش دائمين.

إن المجتمع الاسرائيلي لا زالت تعمره أفكار وأحزاب وحركات متعددة، وكلها تدعو إلى ما لا يبشر بمصالحة وتعايش دائمين. لقد اعتاد الاسرائيليون الضغط على الفلسطينيين لفرض قوانين على المواطنين تتعلق بالتحريض، ولاعتقال العديدين بهذه التهمة، بينما لا تقوم اسرائيل بأي شيء يذكر في هذا الخصوص ضد المحرضين من الاسرائيليين ضد الفلسطينيين خاصة وضد العرب عامة. إن التبادلية تفرض فيما تفرض أن يقوم الاسرائيليون بدورهم في وقف التحريض. وما دامت الحكومات الاسرائيلية لا تقوم بذلك، بل وتغض الطرف عنه، فإن المستقبل لن يكون واعدا فيما يتعلق بإمكانية المصالحة والتعايش، خاصة وأن بعض هذه المنابر لا زال يتحدث عن أفكار كالترحيل (الترانسفير) في وقت يتحدث فيه المفاوضون عن اللاجئين وحقهم في العودة. فمتى ستقوم الحكومات والأحزاب الاسرائيلية بتحضير الاسرائيليين وتجهيزهم لقبول التعايش، أم أنها ستبقى تغض الطرف عن ذلك، كي تستخدمه ورقة ضغط على الفلسطينيين لمزيد من التنازلات التي تضر بديمومة الاستقرار.

العرب والفلسطينيون : طرف الصراع الثاني

لقد كان معروفا لكل المعنيين ضرورة موافقة جميع الاقطاب في المنطقة على العملية السلمية، أو على أقل تقدير تحييد من لا يوافق عليها أو عزله عن التأثير فيها، وذلك بهدف تشكيل جو ضاغط لصالح المصالحة، وعدم بقاء أية أرض يرتكز عليها أو ينطلق منها المعارضون للعملية السلمية. وهذا ما يفسر اشراك، أو الاستعانة بدول عربية، بعيدة عن الصراع وليس طرفا مباشرا فيه. وهذا ما يفسر كذلك محاولة عمل علاقات علنية لاسرائيل مع دول عربية عديدة وفتح مكاتب تمثيلية لها في تلك الدول. كل ذلك لخلق

جو عربي قابل للتعايش مع اسرائيل، ولرصد وتحجيم الأصوات والأطراف المعارضة لذلك في هذا المحيط العربي، ولقطع خطوط التعاون ونسف مواقع الدعم وتحجيم مصادر الامداد المادي والمعنوي الذي تشكله تلك الأطراف للرفض الفلسطيني مقدمة للقضاء عليه وإنهاء وجوده أو تحجيم خطره على العملية السلمية. وهذا ما يبرر دوام مطالبة اسرائيل هذا الطرف العربي أو ذلك، مباشرة، أو من خلال أميركا، أو من خلال مؤتمرات دولية عقدت خصيصا لهذا الغرض كمؤتمر شرم الشيخ، لوضع حد لنشاط ووجود هذا الطرف أو ذلك على أراضيه.

يضاف إلى هذا، بل ويسبقه أصلا، ضرورة موافقة الفلسطينيين أنفسهم، أصحاب الشأن الأساسيين للصراع، مع هذه المصالحة بشروطها. وهو ما يفسر سلسلة الخطوات التي مرت بها العملية التفاوضية من الجهة التمثيلية عن الفلسطينيين، لضمان جهة تمثيلية عن الفلسطينيين، تعطي الغطاء الديمقراطي الاختياري لرضى الفلسطينيين عن الاتفاق، وحتى لا يكون مصيره كسائر المحاولات السابقة التي باءت بالفشل والرفض، وكذلك لضمان موافقة هذه الجهة المفاوضة على الشروط المعروضة أو على جوهرها مع ترك مجال للمناورة في مساحات محدودة. وهو ما يفسر التغيير التاريخي في الموقف الاسرائيلي من التحدث مع المنظمة والاعتراف بها. وهو ما يفسر كذلك السعي الحثيث للرئيس عرفات لفتح الحوار مع حماس لادخالها العملية السلمية أو لدججها في السلطة الفلسطينية وتشكيلاتها، أو على أقل تقدير لضمان عدم قيامها بما من شأنه عرقلة ونسف العملية السلمية برمتها. وهو ما يفسر أيضا محاولة الزج بالمؤسسة الدينية للتحرك بصورة تخدم العملية السلمية، أو تقدم التبرير الشرعي لها. حصل ذلك فيما اعتبر محاولة اسرائيلية لاخترق الأزهر من خلال التقاء رجال دين اسرائيليين بشيخ الأزهر، كما حصل في الاستنصار بفتاوى نسبت إلى الشيخ ابن باز في المؤسسة الدينية السعودية، وتصب في صالح المصالحة.

لكن، أمام كل هذه المحاولات لتحصيل الاجماع العربي لصالح المصالحة، وبعد مرور سنوات على العملية السلمية وما سبقها من خطوات تمهيدية، ورغم الكم الهائل من الدعاية والترويج لصالح المصالحة وما ستقود اليه من ازدهار واستقرار لكل سكان المنطقة، ورغم كل المحاولات الحثيثة لتحجيم الأصوات المعارضة للعملية السلمية، ماذا كانت الحصيلة النهائية في الشارع العربي؟ هل الأصوات المعارضة تقلصت وخفت لصالح المصالحة والتعايش، أم أن استطلاعات الرأي تقول خلاف ذلك، خاصة على ضوء التجربة غير المشجعة للعملية التفاوضية، والتي أنزلت الفلسطينيين من السقف الذي وعدوه أو حلموا به إلى ما دون الحد الأدنى بدرجات؟

لا شك أن بإمكان الزعامات العربية إبرام اتفاق من أي شكل مع الاسرائيليين ثم حمل شعوبهم على القبول بذلك الاتفاق، خاصة على ضوء السلطات المطلقة التي يتمتع بها أي نظام عربي والتي تؤهله لفعل ما يريد من غير مرجعية حقيقية تمثل الشعب وتملك حق الاعتراض على أي إجراء لا يريده الشعب. ومن ثم يتكفل الزمن والاجراءات المبرجة والدعاية المكثفة بحمل عموم الناس على تأييد الخطوات الحكومية في المصالحة مع اسرائيل، وبهذا يتحقق المقصود. هذا السيناريو لعله كان بإمكانه تحقيق أهدافه، فيما لو قدمت اسرائيل شيئاً معقولاً لنا نحن الفلسطينيين، خاصة في القضايا الجوهرية التي يدور حولها الصراع. أما الحال ما نشاهده، فإن مثل هذا السيناريو لا يصلح أسلوباً لخلق مصالحة تاريخية، ما دام لا يقدم شيئاً حقيقياً يرد على المتشككين بجدوى العملية الحالية، فضلاً عن المتشككين بإمكانية التعايش والمصالحة من حيث المبدأ. فهذا هو الشعب المصري، ورغم انقضاء فترة كافية من الزمن على اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها الرئيس السابق محمد أنور السادات، لا يقدم على مصالحة تاريخية شعبية مع اسرائيل، ولا يفكر بقبول التطبيع معها، علماً بأن الثمرة الحقيقية للسلام إنما تكمن هنا في التطبيع والتعايش الذي تسعى إليه اسرائيل لقبولها في المحيط العربي وليس لدوام النظر إليها على أنها جسم غريب أو حتى ورم غريب يجب التخلص منه. وما كانت النتيجة كذلك على ما يبدو إلا بسبب الثمار غير الايجابية للعملية السلمية على الشعب المصري، وهو ما يزيد من مخاوف شعوب الدول العربية الأخرى من الوقوع في نفس المترلق حال إقدامهم على اتفاقية صلح مع اسرائيل. وهو ما يصب في النهاية في غير صالح التعايش مستقبلاً.

صحيح أن الأمر على المسار الفلسطيني، وكذا على أكثر من مسار عربي، قد أصبح في حكم الأمر الواقع الذي لا مفر منه ولا رجوع عنه. وصحيح كذلك أن ثقافة السلام والتعايش قد وجدت لها مدخلاً وأرضية في الواقع الفلسطيني والعربي، إلى حد استخدام اصطلاحات صريحة في الاقرار بحق اسرائيل بأجزاء من أرض فلسطين التاريخية، وهو الأمر الذي كان يقال على استحياء وتردد قبل هذه الحقبة الزمنية. ولا شك أن هذا يؤثر في تشكيل عقلية الجيل القادم أو يترك بصمات عليها على أقل تقدير. كل هذا صحيح ولا يملك انكاره عاقل، إلا أن هذا كله سرعان ما ينهار إذا لم يجد ما يسنده ويدعم بقاءه. ولا شيء يقدر على ذلك الدعم سوى قيام اسرائيل بسلسلة من الاجراءات العملية التي تؤكد أفعالها. بيد أن استعداد اسرائيل لمثل هذا الأمر، وإلى المدى الذي يريده العرب والفلسطينيون، يبقى محل شك.

قضايا قابلة للانفجار

من القضايا التي رحلها الطرفان المتفاوضان إلى المرحلة النهائية مسائل القدس واللاجئين والمستوطنات. ولا شك أنها قضايا غاية في التعقيد، ولم يستطع الطرفان رسم الخط الذي سيلتقيان عنده بخصوص كل منها. وهو ما جعل الهوة شاسعة وعميقة بين الطرفين. ففي حين يصر الفلسطينيون على حق العودة الذي كفلته كل الشرائع والأعراف القانونية والمحافل الدولية، يجري الحديث عن أرقام محدودة يمكن أن يسمح الاسرائيليون بعودتهم لا إلى داخل الخط الأخضر، إنما إلى مناطق السلطة الفلسطينية. هذا إلى جانب الحديث عن التوطين والتعويض وغيره. وهي كلها طروحات تتعارض مع حق العودة الذي يطالب به الفلسطينيون. وفي حين غامر الفلسطينيون وقبلوا بالطرح الاسرائيلي مع تعديلات تحسينية عليه، فإن ذلك سيسهم في خلق بؤر معارضة للسلطة الفلسطينية بشكل كبير وموزع في أكثر من دولة عربية، وربما تبدأ هذه البؤر بايجاد أطر وتجمعات تطعن بمصداقية التمثيل الفلسطيني لهم من جهة، وقد يتطور بها الأمر إلى الشروع بأنشطة تضر بالاستقرار والعملية السلمية في المنطقة من جهة ثانية. ومما لا شك فيه، أن السلطة الفلسطينية في غنى عن مثل هذه الاشكالات والقلق مما يفرض عليها تبني مواقف تلي الحد الأدنى لهؤلاء الفلسطينيين في الشتات على أقل تقدير. لكن، ماذا سيكون عليه الحال إذا اصطدم هذا الحد الأدنى مع الحد الأقصى الذي يمكن أن يقبل به الاسرائيليون؟ هل يلزم في هذه الحالة أيضا أن يتنازل الفلسطينيون عن طروحاتهم لصالح السقف الذي يرسمه الاسرائيليون؟ وماذا ستكون النتيجة عندها على مستقبل الاستقرار في المنطقة؟ لا شك أن الصورة ستكون غير زاهية وغير مشجعة.

أما المستوطنات، فهي الأخرى تشكل واحدة من العقبات في طريق التوصل إلى مصالحة تاريخية، خاصة في ضوء إصرار الاسرائيليين على بقاء مستوطنات على شكل تجمعات تمزق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية وتحول دون تواصلها الحقيقي بعد أن مزقت القرارات والاجراءات الاسرائيلية الوحدة الجغرافية بين الضفة والقطاع. فأى استقرار هذا الذي ستتم فيه المنطقة في ظل بؤر التوتر هذه التي تجثم في حاصرة الوطن وتحول دون التنقل الحر من منطقة إلى أخرى داخل الوطن؟ فضلا عن أشكال الاستفزاز التي قد يخلقها هؤلاء المستوطنون، فضلا عن مطالبتهم بأن يكونوا تابعين مباشرة لاسرائيل وليس بأي حال للفلسطينيين وسلطتهم، مما يشكل تهديدا صارخا للسيادة الفلسطينية على الأرض.

وأما القدس، والتي رحلت هي الأخرى إلى مفاوضات الوضع النهائي، فإنها تشكل في العقل الفلسطيني، بل والعربي والاسلامي قاطبة، بؤرة الصراع وبوصلة الصراع. فهي

أولى القبلتين وثالث الحرمين وأرض الاسراء والمعراج والأقصى والصخرة. لا يعرف المسلمون والعرب في الدنيا فلسطين إلا مع القدس والأقصى وسائر المقدسات فيها. ولا يمكن لفلسطيني أو عربي أو حتى لمسلم يعيش في الطرف الآخر من الكرة الأرضية أن يتخيل فلسطين من غير القدس، ولا أن يتخيل القدس من غير الأقصى. ليس هذا فحسب، فهم لا ينظرون إلى هذه المساحة المحدودة التي يقوم عليها المسجد الأقصى، ولا ينظرون إلى الأمر من زاويته الشعائرية فحسب، إنما ينظرون إلى المسجد الأقصى رمزا للقدس ولفلسطين وللصراع كله في المنطقة. ولذا، فإن سلاما من غير القدس لن يرضى به الفلسطينيون ولا العرب ولا عموم المسلمين. ولعل هذا ما يفسر استطلاعات الرأي الراضية لخطة أبي مازن - بيلين بشأن القدس رفضا يكاد يكون قاطبا. ولعل هذا ما يفسر أيضا عدم تبني السلطة الفلسطينية لتلك الخطة المقترحة أو حتى الإقرار بوجودها أصلا، رغم أنها نشرت في كل من الصحف العربية والعربية على حد سواء. وما ذلك إلا لأن النص المقترح هناك يمس السيادة العربية الفلسطينية المفترضة على القدس بشكل الأشكال.

ونحن إذا التفتنا إلى الموقف الاسرائيلي من القدس، والذي يعتبرها عاصمة أبدية موحدة لدولة اسرائيل، فضلا عن الممارسات اليومية المرجحة لابتلاع البلد وتحويله وابتلاع مساحات إضافية شاسعة من أراضي الضفة الغربية وضمها إلى القدس، وإذا وضعنا هذا الموقف الاسرائيلي إلى جانب موقف الفلسطينيين، اتضح لنا مدى محدودية السلام القائم، ومدى العقبات التي تعترضه وتحول دون الوصول به إلى مصالحة دائمة وشاملة بين العرب والاسرائيليين. وهذا لا يعني بحال عدم التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين المتفاوضين الآن، فهذا أمر ممكن الوقوع، إلا أنه لن يكون ذلك السلام الذي يحقق مصالحة شاملة ما لم يحقق الحد الأدنى من المطامح الفلسطينية.

الاسلاميون الفلسطينيون

إذا كنت قد تحدثت في المحطة الرابعة عن العرب والفلسطينيين بشكل عام باعتبارهم طرفا في الصراع الحالي وفي التفاوض بشأن المستقبل مع اسرائيل، فقد رأيت أن أجعل هذه المحطة للاسلاميين الفلسطينيين، لما لموقفهم من خصوصية ولما يتوقف على قراراتهم من آثار حسام على مستقبل العلاقة مع اسرائيل، ولما لهم من تأثير على الشارع الفلسطيني بوجه خاص.

الاسلاميون الذين ظهروا ومبرر ظهورهم وجود الاحتلال وضرورة السعي لقهره وتحرير فلسطين منه، وجدوا أنفسهم في موقف معارض لعملية السلام، ويسعون

لاسقاطها، مما وضعهم في زاوية حرجة تسلط عليها العيون والملاحظة من أكثر من طرف محلي واقليمي ودولي. الاسلاميون برروا موقفهم الراض هذا بأسباب مبدئية من جنس "المطلق الديني" الذي يحرم التنازل عن أي جزء من فلسطين تحرهما دينيا قاطعا. وإذا كانت "حماس" قد صدر عن بعض قياداتها ما يوحي بقبولها بالحلول المرحلة، فقد كان يصدر عقب تلك التصريحات في كل مرة ما يوحي بأن قبول الحل مرحلي لا يعني مجال التنازل عن باقي الحق الفلسطيني أو الاعتراف به لاسرائيل. كما أن أيا من تلك التصريحات لا يعني مجال تنازل حركة "حماس" عن خيصار "المقاومة" لاستعادة سائر الأرض الفلسطينية المعتصبة. موقف بعض الاسلاميين "البراغماتي"، كما يصفه البعض، لم يكن ذا أثر إلى جانب الموقف العام الراض بشكل مطلق لكل أشكال التعاون مع افرازات العملية السلمية، بما في ذلك الدخول في السلطة الوطنية الفلسطينية. هذا الموقف الراض ينسحب كذلك على حركة الجهاد الاسلامي، بل وعلى التيار الاسلامي بشكل عام. ولعل هذا ما يفسر الحملات التي كانت أحيانا تطال اسلاميين غير منتمين إلى أي من "حماس" أو "الجهاد الاسلامي". ولعل هذا ما يفسر كذلك الحملة المستمرة ضد الاسلاميين ليس في فلسطين وحدها، بل وفي أماكن تواجدهم الأخرى خارج فلسطين، في محاولة على ما يبدو لتقليص نشاط حماس حتى على المستوى السياسي، بعد الجهود الحثيثة التي بذلت لاجهاض انشطتها في مجال المقاومة على أرض فلسطين.

الاسلاميون الفلسطينيون، ورغم هذا الاختلال الكبير في موازين القوى ضدهم، ورغم التنسيق الأمني والسياسي الساعي إلى تحجيم دورهم وكبح انشطتهم العسكرية، إلا أنهم رغم ذلك غير مستعدين للقبول بالتعايش مع اسرائيل ما دامت الأرض محتلة وما دامت المستوطنات قائمة وما دام الأسرى في السجون الاسرائيلية. "فالقوى - حسب الشيخ ياسين - لا يبقى قويا أبد الدهر، والضعيف لا يبقى ضعيفا". وهو ما يشير إلى عدم الرغبة في طي صفحة الصراع وفق الشروط الحالية، حتى وإن لزم الأمر تعليق القضية على تغيرات مستقبلية في موازين القوى.

على ضوء ما تقدم، وعلى أثر الضغط الأمريكي "وغيره" للوصول إلى سلام في المنطقة بين الاسرائيليين من جهة وبين العرب والفلسطينيين من جهة ثانية، فإنني أتوقع إمكانية عقد اتفاقيات سلام بين طرفي الصراع، إلا أنني لا أرى ذلك الاتفاقيات يحقق المصالحة الدائمة، وذلك لعدم توفر الشروط اللازمة للمصالحة الدائمة. وبالتالي، فقد تبقى المنطقة على المدى القريب أو البعيد معرضة لأشكال متعددة من الصراع.

قرن من الصراع ... السلام المدوم

والتعايش المستحيل

د. غازي حمد*

صراع ليس له حدود

بقدر ما يكون تعقيد الصراع بقدر ما تكون صعوبة الحل، هكذا وباختصار شديد. وبقدر امتداد الصراع واختلاف أطرافه وتنوع إشكالياته بقدر ما تضعف فرص الحل وتتوارى، بل وتفشل في غالب الأحيان. إن الصراع العربي - الصهيوني هو من أكثر الصراعات الاقليمية والدولية تعقيدا وضراوة. تعقيدا: من جهة المركبات الكثيرة والمتداخلة بل والمتناقضة - محليا وإقليميا ودوليا - التي قام عليها الصراع. وضراوة: لاستخدام كل الوسائل الحربية والسلمية لوضع حد له لأنه لم ينته. ورغم هذا وذلك فإن هذا الصراع، ورغم امتداده ما يقارب القرن من الزمان، لم يزد إلا صعوبة وتعقيدا وابتعادا عن احتمالات الحل الصحيح الذي يكفل وجود ضوء في نهاية النفق، بل أن المحاولات التي بذلت لتقريب وجهات النظر وإيجاد حلول وسطية توفيقية فرضت أسئلة جديدة على ساحة الصراع.. إن الصراع العربي - الصهيوني لازال يتضخم كالورم ويكبر ويتعمد مع كل مشكلة ليس في ساحة الصراع الرئيسية فلسطين فحسب، وإنما في العديد من الدول بدءا من لبنان ومرورا بمصر والعراق والاردن، وانتهاء بسقوط الاتحاد السوفيتي وحرب البلقان وتركيا وجنوب السودان. ومن ثم باتت قناعات كثيرة بأنه لا يمكن إنهاء هذا الصراع بمعزل عن الصراعات التي تدور حوله نظرا لارتباطها به ارتباطا وثيقا بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن الاضطرابات والانقلابات والتغيرات الحادة التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط عموما جعلت من المستحيل التفكير بطريقة (واقعية عقلانية) لحل هذا الصراع وإيجاد

* د. غازي حمد: مدير تحرير صحيفة الرسالة التي تصدر عن حزب الخلاص الاسلامي.

مخرج له، بل أن محاولات ثلاثين عاما لطرح الحل والمبادرات والتسويات باءت بالفشل، لأنها - باختصار - تبنى على قواعد مختلفة أهمها موازين القوى المائلة إلى غير الصالح العربي والاسلامي. ومن ثم فإن جذوة الصراع ستظل مستمرة ما لم تعد موازين القوى إلى طبيعتها، وما لم تصل هذه الحلول والتسويات إلى حل حاسم ونهائي يعيد الحقوق إلى نصابها.

صراع كل الأشكال والألوان

إن الصراع العربي - الصهيوني كان ولا زال صراعاً شاذاً يختلف عن غيره من الصراعات في مختلف دول العالم. إنه صراع يصفه القوميون بأنه مصري والاسلاميون بأنه حضاري واليساريون بأنه طبقي والمثقفون والاعلاميون بأنه ثقافي، وكلها دلالات على أنه صراع شامل يطال الأرض والتاريخ والدين والوطن والقومية. إنه كذلك صراع الحب والكراهية وصراع تضارب المصالح وصراع اختلاف العرق واللون والدين والجنس. كلها مركبات تدخل في أتون هذا الصراع. واسرائيل يوم أن قامت على انقاض الوجود الفلسطيني استهدفت كل ما له صلة بهذا الوجود من تراث وهوية وحتى المخلفات الأثرية، أو باختصار إحلال شعب مكان شعب آخر.

وبالطبع لن يكون غير ذلك، إذ أن الظروف التي نشأت من خلالها إسرائيل كانت تستدعي كل بذور الصراع هذه، وترسخت كذلك على امتداد خمسين عاماً، بل زادت وتعمقت إلى أكثر من ذلك حينما تداخلت المصالح الدولية والاقليمية وزاد البعد الديموغرافي من تأثيره على ساحة الصراع.

وبغض النظر عن كل هذه المسميات، فإن حال الصراع يقول بأنه يقوم على أساس شعب في مواجهة شعب وأنه أقرب إلى المستحيل تعايش الاثنین على أرض واحدة.

الفلسطينيون يقولون بأن هذه الأرض، تاريخياً ودينياً، ملك لهم من بحرهما إلى نهرها ومن شمالها إلى جنوبها. ورغم الزمن الطويل، ورغم كل الاتفاقيات السياسية، فإنهم لازالوا يتغنون بـ"يافا وعكا واللد والجليل". والاسرائيليون من جهتهم يزعمون ذلك ويسوقون الادعاءات وحتى الاكاذيب لتبرير جذورهم وامتدادهم على هذه الأرض. ومن هنا كانت جولدا مائير تدعى دوماً بأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. إذا كان الاعتراف بالفلسطينيين كشعب له تاريخ أمر معدوم وغير قابل للنقاش فهل يمكن تصور وجود تعايش بالمعنى الحقيقي؟ فحتى بريطانيا التي احتلت

فلسطين أكثر من عشرين عاما (عهد الانتداب) توصلت إلى نتيجة مفادها بأنه لا يمكن إيجاد حل يرضي الطرفين أو يطفىء جذوة الصراع رغم كل قرارات التقسيم والكتاب الأبيض ومحاولات التوزيع الوظيفي وغيرها، فخرجت تاركة وراءها الطرفين يتنازعان ويتصارعان، لتدخل الأمم المتحدة بعد ذلك إلى ساحة الصراع. غم عشرات القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٥ وحتى نهاية القرن إلا أن قرارا واحدا لم ينفذ، مما يعني بوضوح أن الأمم المتحدة فشلت كذلك على مدار الخمسين عاما في إلزام إسرائيل بأي من قراراتها. وكان أن خرجت الأمم المتحدة (أو أخرجت بالأصح) من دائرة الصراع، وبالذات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لتحل محلها الحلول والمبادرات الثنائية فلسطينيا وإسرائيليا برعاية أمريكية. وحتى الثنائية هذه، ورغم توصلها للعديد من الاتفاقيات السياسية، إلا أنها لا تعطي بصيصا من أمل بإمكان حل جذور هذا الصراع بشكل مقبول أو مرض.

وخلال هذه المراحل الثلاثة، بريطانيا - الأمم المتحدة - والثنائية، كانت هناك فترات معارك مواجهة ساخنة. كانت تمثل أحد الخيارات لاقتلاع إسرائيل أو هزيمتها غير أن أيًا من هذه الحروب (٤٨، ٥٦، ٦٧، ٧٣) لم تنجح في توجيه ضربة قاسية لإسرائيل أو محاصرتها أو إرغامها على التراجع وتسليم بعض الأراضي. خرجت إسرائيل من هذه الحروب منتصرة قوية، بل وبرجت تعاطيها السياسي مع العرب عموما على أساس هذه الانتصارات. وقد يستغرب المرء كثيرا، بل والعرب عموما، كيف استطاعت إسرائيل أن تصمد طوال هذه الفترة، رغم كل الحروب ورغم كل المشاعر العدائية من قبل العرب والمسلمين ورغم صغر حجم إسرائيل وقلّة عددها وجيشها وسلاحها مقارنة بخصومها وبالطبع، فإن الإجابة عن هذا السؤال ستحمل في طياتها صور وأشكال الصراع وتقلباته وكيفية التعاطي معه، إذ أن الشعور السائد لدى الشعوب العربية أن حكامها خذلوها وأن حروبهم مع إسرائيل لم تكن جادة. لماذا؟ هل لأن وجود إسرائيل فيه مصلحة لهؤلاء الحكام أم أن بعضهم ارتبط مصيره بوجودها ولذلك دافع عنها أو أن بعضهم "قبض" مقابل ذلك؟ إن الحروب مع إسرائيل خلقت إشكالات كثيرة لدى المواطن العربي أهمها الاحباط واليأس والشعور بالهزيمة والتسليم بالأمر الواقع، بل أعطت إسرائيل فرصة لتعزيز قوتها ووجودها، وتقوي كيانها الاقتصادي بشكل فاق ميزانية خمس دول عربية مجتمعة. ولذا، رسخت إسرائيل وجودها منذ نشأتها على أسس واضحة: أولها التفوق العسكري والقدرة على توفير قوة رادعة وذلك بفضل الدعم الأمريكي والغربي، وتفوقها في صناعة الأسلحة. وثانيها تفوقها الاقتصادي بحيث جارت دول الغرب من حيث النمو والتطور وارتفاع مستوى المعيشة، وبالطبع استثمرت في ذلك كل المقدرات الفلسطينية. وثالثها التوازن

الديمقراطي وذلك عبر استقدام آلاف المهاجرين من اثيوبيا والاتحاد السوفييتي سابقا ودول أخرى مما ضاعف عدد سكانها بشكل سريع، وهي بذلك تحاول قطع الطريق على الفلسطينيين الذين يتزايدون أضعاف ما هو موجود في اسرائيل .

يقول الكاتب فؤاد مغربي "كنا على يقين ونحن نكبر بأن اسرائيل، هذا الجسم الغريب الذي حل محلنا، لن تبقى إلا فترة قصيرة من الزمن، وكنا نفكر أننا نستطيع في النهاية أن نحوها من وجودنا ومن ذاكرتنا، ولكن هذا الكيان أخذ في وقت لاحق يغزو خيالنا كشيء حافل بالتهديد والخطر. والشعور بالتفاؤل الكاذب قاد الكثيرين إلى الاعتقاد بأن يوم التحرير قريب المتال، وفي كل مرة كانت تحدث لنا خيبة أمل كبرى. كان الحلم يتعد لكنه لم يكن ليخرج من خيالنا".

وهكذا تمددت اسرائيل وتعمقت في الارض العربية عبر الحروب (المسرحية)، ثم عبر الاتصالات السرية التي بدأت تأخذ طريقها من تل ابيب إلى العواصم العربية. ولقد كشف الكاتب المصري محمد حسنين هيكل في كتاباته الأخيرة عن حجم الاتصالات الموهولة والتي قادت إلى اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل سرا أو إقامة علاقات خفية معها.

تمزيق الصف العربي

لقد ذهبت اسرائيل إلى أبعد من ذلك حينما صممت بالفعل أن تمزق الصف العربي عبر طرق ووسائل أخذت أبعادها السياسية والأمنية فيما بعد. فقد نجحت اسرائيل في أن تقطع من لبنان جزءا تقيم فيه دولة للعميل لحد، ورسخت الطائفة عبر دعمها لبعض الفرق المارونية والمسيحية، ثم دارت على الاكراد فمحتهم تدريبات عسكرية وقوتهم وصنعت منهم جيشا مواليا، ثم التفتت إلى جنوب السودان حيث وثقت علاقاتها بالمتمردين وعلى رأسهم جون قرنق ودعمتهم بالمال والسلاح من أجل الانفصال عن السودان، ثم الاقباط في مصر والبربر في الجزائر. كل ذلك من أجل كسب الأقليات في الدول العربية وزعزعة استقرارها. ونجحت في ذلك إلى حد ما، مما جعل ميزان القوى يميل لصالحها، ويؤثر على سياسات تلك الدول بشكل كبير.

لقد آمنت اسرائيل، ولا زالت حتى اللحظة، بأن الدول العربية تمثل لها عدوا للدودا لا يمكن الوثوق به. وخير دليل على ذلك ما قاله ارئيل شارون في شهر أيلول / ١٩٩٩ بأن مصر لا زالت تمثل عدوا خطيرا لاسرائيل رغم اتفاقات السلام معها. وبذات

اللهجة صرح بنيامين نتياهو رئيس الوزراء السابق تجاه سوريا ولبنان وأبدى عدم ثقته بحكومة الاردن ووصفها بأنها ضعيفة.

والذي يقارن بين القدرة التسلحية للدول العربية واسرائيل سيجد كم هو الفرق الهائل الذي يجمل لصالح اسرائيل . وكان ساغي أحد رؤساء الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية قد صرح بأن اسرائيل لا تجد خيارا سوى التفوق النوعي من أجل الحفاظ على نفسها من المخاطر التي تهددها من الدول العربية .

وحتى في الاتفاقيات السلمية التي عقدت بين اسرائيل وكل من الفلسطينيين ومصر والاردن كانت المخاوف الأمنية الاسرائيلية تتصدر كل اتفاق. فالترتيبات الامنية في شبه جزيرة سيناء والتنسيق الأمني مع الفلسطينيين والتركيز على الترتيبات الامنية في الجولان وحماية الحدود الشمالية مع لبنان، خير دليل على ذلك. إن ما يحكم اسرائيل هو العقلية الامنية التي لا تثق بأحد ولا تؤمن لأحد، بل وكان شعار اسرائيل المطروح خصوصا مع الفلسطينيين : الأمن مقابل السلام ، حتى أنهم، سواء حزب الليكود أو العمل، اكدوا بأنه لا يمكن تحقيق السلام إلا بعد توافر مقومات الأمن، في الوقت الذي كان خصوم اسرائيل يقولون بأنه لا يمكن توافر الأمن إلا بعد تحقيق السلام.

إن السلام الذي نشأ بين اسرائيل ودول مثل مصر والاردن وفلسطين لم يكن ليمثل في الحقيقة انقلابا في الصورة عن اسرائيل، وخصوصا من قبل شعوب تلك الدول. فبالرغم من سنوات السلام بين مصر واسرائيل إلا أن كل النقابات والاتحادات والجمعيات في مصر رفضت التطبيع وكانت زيارة المصريين للأراضي الفلسطينية ضئيلة جدا، وكذلك الصادرات والواردات. ونفس الأمر ينطبق على الاردن ، مما يعني أنه سلام بارد بلا روح، وبلا قواعد راسخة ، أو هو، كما قال كثير من المعلقين السياسيين، سلام حكومات أو سلام على أوراق.

لو عدنا إلى السلام المركزي الذي نشأ في المنطقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين لوجدنا أنه في بدايته استند إلى قواعد مختلة ودواع هشة. فمؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ شهد اذلالا للفلسطينيين الذين رفضت اسرائيل الاعتراف بهم كوفد مستقل ، بل وأصرت على صائب عريقات أن يخلع كوفيته وأن يزيل العلم الفلسطيني من على معطفه.

ولما جاء اوسلو كانت الامور مختلفة ، فمُنظمة التحرير خرجت بعد حرب الخليج الثانية ضعيفة منهكة معزولة سياسيا وفقدت الدعم المالي إضافة إلى المخاوف التي بدأت تعترها بعد بروز قوة قيادة فتح في الداخل أثناء الانتفاضة ، ثم بروز حركة حماس كمنافس قوي في الساحة الفلسطينية.

المنظمة وجدت نفسها ضعيفة محاصرة ليس امامها خيارات كثيرة، رغم أنها كانت تستند إلى ورقة قوية وهي الانتفاضة الشعبية التي شكلت خطراً جسيماً على إسرائيل، بل وأرغمت راين على أن يتمنى غرق غزة في البحر، أو دعت أقطاب حزب العمل إلى الدعوة للخروج من قطاع غزة بلا مقابل.

الضغط الأمريكي على المنظمة كان كبيراً وهائلاً لدرجة أن المنظمة وصلت إلى حد استجداء الإدارة الأمريكية لمجرد فتح حوار معها، ودفعت مقابل ذلك الاعتراف بإسرائيل خلال خطاب عرفات في جنيف وكذلك نبذ الإرهاب، وكانت هذه هي الخطوة الأولى، إنهاء المنظمة، وهي الخطة التي اتبعتها وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر. وكان الخيار الوحيد أمام المنظمة أن تسلم بهذا الواقع وتجر جراً إلى المسلك الأمريكي - الإسرائيلي وتقبل بحل هش ضعيف بانت نتائج في السنوات الخمسة الأولى رغم الوعود والاماني الكثيرة التي بني عليها هذا الاتفاق.

اوسلو.. ضربة قاضية

إن اتفاق اوسلو باختصار شديد مثل ضربة قاضية للقضية الفلسطينية، إذ أنه منح الاحتلال شرعية، واحتزل حقوق الفلسطينيين في مجرد منجزات صغيرة. ولهذا، كان الاتفاق يتعثر أمام كل تطبيق حتى تولد من الاتفاق عشرات الاتفاقيات التي كانت كل مرة تمثل انتكاسة لطموحات الشعب الفلسطيني.

إن الدراسات والأبحاث التي نشرت، ولا زالت تنشر، توضح بشكل قاطع أن السياسات الإسرائيلية لم يطرأ عليها أدنى تغيير. فالمستوطنات شهدت ارتفاعاً في عهد المسيرة السلمية بنسبة ٤٠٪، وتمت المصادقة على آلاف الوحدات السكنية ومصادرة ما يزيد عن ٣٥ ألف دونم، وهدم عشرات المنازل واعتقال ما يزيد عن ألفي مواطن، ومصادرة حوالي ثلاثة آلاف هوية مقدسية. وهذا فضلاً عن سياسة الإغلاق والعقاب الجماعي، وغيرها من الممارسات التي أعطت انطباعاً للفلسطينيين بأن إسرائيل تستغل المسيرة السلمية كي تمارس من خلالها انشطتها العدائية. وحتى الاتفاقيات السياسية التي وقعت لم تحترم ولو لمرة واحدة ابتداءً من اوسلو وانتهاءً بواي ريفر، بل كانت المماثلة والتسويف والتحريف السمة الرئيسة لتنفيذ كل اتفاق.

إن الواقع أبرز بشكل واضح أن المقارنة في الإنجازات بين إسرائيل والفلسطينيين لم تكن على قاعدة النفع المتبادل أو المصالح المشتركة، وإنما على أسس الحفاظ على الأمن الإسرائيلي واعطاء الفلسطينيين جزءاً يسيراً من الصلاحيات، هنا أو هناك، حتى احتزلت

العملية السلمية في نهاية المرحلة الانتقالية في شكل ١٨٪ من الاراضي تحت سيطرة فلسطينية ، ومطار محاصر وميناء معطل، ومعبر آمن مخوف بالمخاطر، وتبعية اقتصادية رسختها اتفاق باريس حتى غدا الاقتصاد الفلسطيني معتمدا على المعونات الخارجية اكثر من اعتماده على نفسه..

إن الاتفاقيات لم تولد سلاما بقدر ما ولدت نزاعات وعمقت اشكال الصراع، إذ بدأت الخلافات تبرز حول قضية المياه ، وتعقدت قضية المعتقلين واعادة الانتشار ، بل وتعقدت العلاقة أكثر حينما طرحت، على سبيل المثال ، قضية الفصل التي يتبناها باراك والتي أصبحت من شبه المستحيل تطبيقها على أرض الواقع بسبب تداخل الديمغرافيا السكانية وكذلك تداخل المصالح.

خيارات محصورة

إن الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين بعد ما يقرب من ست سنوات تفاوضية لاتزال محصورة ضيقة إلى حد بعيد ، تحبسهم في اطار اقرب ما يكون إلى السجن. وهذه الخيارات أكثرها لم يجد للآن سبيلا إلى التنفيذ بالشكل الدقيق والسليم. فخيرار الدولة الفلسطينية الذي يعتبر بمثابة الامل الكبير والاستراتيجي لا يزال مبهما وغامضا ولازال يخضع للمبضع الاسرائيلي في كل جولة مفاوضات. فاسرائيل ترفض رفضا قاطعا قيام دولة مستقلة وتصر على أن تكون هذه الدولة ناقصة السيادة متزوعة السلاح ، ليس لها سيطرة على الحدود وليس بينها تواصل جغرافي بل تمزقها المستوطنات والثكنات العسكرية الاسرائيلية. وقدرتها على التجارة الحرة واقامة علاقات خارجية ستكون محدودة ، ومن ثم فإنها في نهاية الأمر ستكون دولة بشروط اسرائيلية ، أو هي أقرب إلى الحكم الذاتي في لباس دولة.

أما خيار الكونفدرالية فخيرار لا يرغب فيه الفلسطينيون عموما، فضلا عن أن الاردن حذر جدا منه ولا يفضلها. كما أنه اضحى لا يمثل طموحا بل تقييدا للتطلعات الفلسطينية. وربما يتعقد الأمر أكثر، كما تقول لارا دريك المحاضرة في العلاقات الدولية في الجامعة الامريكية في واشنطن، أن قضية الحدود في الوضع النهائي لاتفاقات اوسلو لا تدور حقا حول حدود الدولة الفلسطينية وإنما- كما كان عليه الأمر في الماضي - حول حدود اسرائيل، وهذا سيعود إلى أن طبيعة حدود اسرائيل ستقرر واقعية أو لا واقعية الدولة الفلسطينية.

وتشير دريك إلى أن باراك يريد من وراء فكرة الفصل ترسيخ هيمنة الاسرائيليين على الفلسطينيين في صورة ابارتهايد. إن ما يهدف اليه باراك - وهنا المفارقة - هو ايجاد دولة لمنظمة التحرير داخل دولة أخرى.

هناك من بدأ يطرح أفكارا أخرى بعدما وجد أن خيار الدولة الفلسطينية لن يكون جادا ولن يحل قضية الشعب الفلسطيني. وأحد أهم هذه الافكار هي الدولة الثنائية القومية التي تجمع الفلسطينيين والاسرائيليين في اطار دولة واحدة يتقاسمون فيها الوظائف والصلاحيات. تقول د. غادة الكرمي، وهي ممن تبنا فكرة الدولة ثنائية القومية، "واليوم تهيمن فكرة دولية على الخطاب المتعلق بالنتيجة النهائية للعملية السلمية وذلك لاستثناء الاحتمالات الاخرى، ولكن من غير المؤكد أن يكون الحل القائم على انشاء دولتين لهذا الصراع المؤكد إما عمليا أو مرغوبا". وعندما تستعرض الكرمي الأوضاع الديموغرافية والاستيطان في الضفة الغربية تصل إلى نتيجة مفادها "ولهذه الاسباب، فإن الدولة الفلسطينية وفق التصور المذكور لا تعتبر عملية. كما أن الوضع على أرض الواقع يجعل حتى الفصل المادي بين الشعبين صعب التحقيق". وتشير الكرمي إلى أنه في ظل دولة ثنائية القومية سيتعايش اليهود والفلسطينيون كشعبين منفصلين في ترتيب فدرالي وسيدير كل شعب شؤونه الخاصة به بشكل مستقل. وسيشارك الشعبان في حكومة وضمن برلمان واحد سيهتم بالامور ذات الاهمية فوق القومية، وبالدفاع والمصادر والاقتصاد وهكذا.

غير أن الكرمي، وبعد طرح بعض التفاصيل، تعود فتقول "إن توقع العيش مع العدو بعد عقود من الكراهية يبدو غير مستساغ إلى درجة كبيرة. فقد وصل الاحساس العام في المناطق المحتلة إلى درجة اليأس. فالفلسطينيون يتوقون إلى انهاء الاحتلال وليس إلى علاقة جديدة مع الاسرائيليين".

ورغم كل الطروحات التي أيدت فكرة الكرمي أو عارضتها نشير إلى تجربة الفلسطينيين داخل مناطق الـ ١٩٤٨ والتي تبرز فشل هذا الطرح وعدم إمكانية تطبيقه عمليا. ومن هنا، نخرج بخلاصة مهمة وواضحة وهي أن الخيارات المطروحة بشكلها السلمي أو التفاوضي لا تجد لها قبولا، سواء من قبل الطرف الفلسطيني أو الاسرائيلي. ولذا، فإن المستقبل يشير إلى أن الامور ستزداد تعقيدا، اللهم الا اذا تنازل الجانب الفلسطيني عن حقه وقبل بدولة منقوصة مشروطة، لكن هذا لن يضع حدا لاستمرار الصراع بل سيفاقمه. ومن هذه النقطة بالذات يأتي التعارض والتناقض بين من يتبنون فكرة التسوية التاريخية ومن يتبنون فكرة التسوية السياسية، إذ يظهر كم هو البون الشاسع الذي يفرق بينهما.

السلطة الفلسطينية اعتبرت أن ما يجري الآن هو تسوية سياسية-تاريخية رغم اعتقاد بعض قادتها في الباطن أنها مجرد تسوية سياسية.

الجهة الديمقراطية، وعلى لسان أحد قادتها تيسير خالد، أشارت إلى أن الجهة لازالت تدعو إلى حل تاريخي للصراع في إطار دولة علمانية ديمقراطية، أي دولة ثنائية القومية يتعايش فيها الشعبان على أساس المساواة القومية الكاملة. ولكنها تشير إلى أن مثل هذا الحل التاريخي غير قابل للتحقيق الا اذا قام على قاعدة نضال مشترك لقوى السلام من أبناء الشعبين.

أما الجهة الشعبية، وعلى لسان عبد الرحيم ملوح، فتري أن فكرة دولة ثنائية القومية تصل إلى حدود استحالة القبول بها. يقول ملوح " ولازلت أرى أن أهون الشرين هو الاستمرار في العمل من اجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والعودة لأنه الحل الوحيد الممكن والمتوازن في هذه المرحلة التاريخية".

التعايش مستحيل

إن منطق التعايش مع الاحتلال مستحيل بكل اتجاهاته السياسية والاجتماعية، إذ أن الفلسطينيين ينظرون إلى اسرائيل على أنها جسم احتلالي عنصري قائم على الاستبداد والقهر منذ نشأته وحتى الآن. كيف يمكن تصور أن يمحو الفلسطينيون من ذاكرتهم خمسين عاما من القتل والتشريد ومصادرة الاراضي وغيرها من الممارسات التي حفرت أثرها على مدى التاريخ الفلسطيني. إن الأمر أشد من ذلك، فاسرائيل لم تعترف للآن ولو لمرة واحدة أنها أساءت للفلسطينيين أو سببت لهم معاناة. ولم تقدم لهم اعتذارا، بل شددت على أنها هي الضحية وأن الفلسطينيين هم الارهابيون. ولم تكن كل المعاناة التي مر بها الفلسطينيون لتشكل اشارة توقف للاسرائيليين، وهذا يؤكد أن الهوة عميقة وأن الكراهية أعمق.

إن الفلسطينيين يرغبون في داخلهم بأن يتخلصوا من اسرائيل كلها دون استثناء. إنهم يريدون العودة إلى اوطانهم إلى بينا وحيفا ويافا وعكا ويريدون لليهود الذين قدموا من كل اطراف العالم أن يعودوا من حيث أتوا.

لقد عبر الاسرائيليون عموما عن كراهيتهم للعرب عبر شعارهم المطروح "الموت للعرب" وعبر ممارساتهم القمعية التي وصلت إلى حد لا يوصف من البشاعة والقسوة. وعبر الفلسطينيون عن كراهيتهم للاسرائيليين عبر مقاومتهم الصلبة والمستمرة ودفعهم ثمنا كبيرا من دمهم وجهدهم.

إن السلام لا يمكن أبدا أن يكون على ورق أو بين حكومات. فالسلام يعني سلام القلوب والمشاعر والعلاقات الطيبة وهذه معدومة تماما ولا يمكن تصور وجودها في الاصل. فالنظرة العدائية من قبل المسلمين عموما إلى اليهود قائمة والعكس صحيح، وهي نظرة امتدت إلى أكثر من ألف وخمسمائة عام، ولم تشهد تصالحا بالمعنى المسدرك، بل كان المسلمون ينظرون إلى اليهود على أنهم وراء المؤامرات والمصائب التي تحاك ضدهم، مثل هذه العداوة المتأصلة لا يمكن ردمها عبر اتفاقيات هزيلة أو حل مشكلة هنا أو هناك، الأمر أعمق وأخطر. قد يقول قائل وما الحل؟

إذا أردنا الحديث عن الحل فلا بد من توقع الخيار الآخر، وهو اللاخل، وأقصد به حلا من نوع آخر قد لا يخطر على الذهن في العصر الحاضر نظرا للاوضاع المختلفة والموازن المقلوبة، لأن القضية أكبر من أن تحل عبر حلول ترقيعية أو وقتية أقرب ما تكون إلى الهدنة. وإذا كان خيار الدولة المستقلة ذات السيادة غير قائم وخيار الدولة الثنائية القومية غير معقول ولا عملي فماذا يمكن أن يكون شكل نهاية الصراع؟ هل ستحسم الحرب وتقلب موازين المنطقة؟

وإذا حسمت الحرب لصالح العرب- على سبيل الافتراض - فماذا يمكن ان نصنع بحوالي ستة ملايين يهودي في فلسطين، وهم يشكلون اغلبية مقارنة مع عدد الفلسطينيين في الداخل؟ هل سي طرح موضوع إخراجهم وإعادتهم إلى بلدانهم الاصلية؟ وهل يمكن استيعابهم وتحت أي مسمى؟ كلها اسئلة يصعب الاجابة عليها، بل وتزيد من حيرة المرء وتشل قدرته على التفكير في الاتجاه الصحيح.

أنا موقن استراتيجيا بأن السلام في شكله الحالي سيصل إلى نهاية سلبية ومن ثم لن يكون هناك خيار سوى الصدام. فاسرائيل دولة احتلال، والاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة. ويوم أن تجرد اسرائيل أمامها قوة عربية موحدة ستجد نفسها ضعيفة محاصرة حتى لو كانت الولايات المتحدة والغرب يدعمونها.

حسب الرؤى الاسلامية عموما، فان نهاية علو بني اسرائيل ستكون عبر هزيمة عسكرية، وهذا امر يشكل محور تفكير الاسلاميين الذين يعتقدون بضرورة ازالة اسرائيل عن الوجود. الفصائل الاخرى والشعب الفلسطيني بمجموعه لا يرغب في بقاء اسرائيل بل يتمنى زوالها، ومن ثم فإن هذا الزوال يشكل إجماعا وطنيا لا أظن أنه سيتراجع حتى في ظروف السلام والمعاهدات، لأن الفلسطيني وضع اسرائيل في مخيلته كعدو يجب التخلص منه، وأنا حينما أقول أن الحرب هي خيار استراتيجي أشير إلى أنه في وقت نشوبها ستكون موازين كثيرة قد تغيرت ووقائع أخرى قد تغيرت الوضع

العربي والاسلامي لن يستمر على شاكلته هذه، متأكدانه سيحدث تغيير واتجاه نحو الإصلاح يشمل تطوير المجتمع نحو الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسلذ. وهذا ما كانت اسرائيل والغرب عموما يخشونه ويصرون على ابقاء المنطقة العربية محكومة بالديكتاتوريات والأنظمة الشمولية. وهذا الواقع هو الذي سهل عملية الاعتراف الاسرائيلي - الامريكى للمنطقة العربية في ظل تغييب الشعوب وإلغاء تأثيرها.

إن بقاء اسرائيل في وسط المحيط العربي والاسلامي يقول بوضوح إن الصراع لا يمكن أن يتوقف، وليس من سبيل إلى الاستقرار واستتباب الأمن الا بزوالها. لا يمكن تصور أن الشعوب العربية والاسلامية يمكن أن تتجرع اسرائيل بسهولة وتقبل فكرة وجودها.

اسرائيل نفسها - وكما ذكرت سابقا - تعتقد بهذا التصور لكنها تحاول إطالة أمد وجودها إلى أطول فترة ممكنة، لكن إلى متى؟ وهل ستظل لعبة القط والفأر هي التي تحكم مسار المنطقة العربية بأكملها؟

إن اسرائيل تفرض لغة الصدام مع جميع اطراف المنطقة وترزع بذور العداة وترسخ وجودها كجسم احتلالي لا يمكن تصوره واستمراره على هذه الشاكلة إلى الأبد. ولا يمكن كذلك أن تبقى حالة الاستفزاز والعلو قناعا يغطي وجه اسرائيل. وأن الدول التي اقدمت على السلام مع اسرائيل - مصر مثلا - لم تقدم على ذلك من باب القناعة الذاتية بضرورة السلام معها ولكن من باب الظروف السياسية السيئة التي تحيط بالمنطقة والضعوط الغربية والضائقة الاقتصادية، وهذه كلها ظواهر قد تنعدم في وقت ما.

ومن ثم تعود حالة العداة الرسمي إلى وضعها الطبيعي. إن اسرائيل التي فشلت كمجتمع يهودي في إقامة علاقات سلام وحسن جوار في المجتمع الاوروي، فرنسا والنمسا على سبيل المثال، وكذلك روسيا، لن تتجح في اقامة هذه العلاقة في المجتمع العربي لأن عقلية الهوس الأمني والعزلة والشك في الآخرين والتمييز العرقي هي التي تحكم سياسة الدولة العبرية. وليس أدل على ذلك من إصرارها على الطابع اليهودي وعلى أن اسرائيل دولة اليهود فقط وأن الأجناس الأخرى هم مجرد أقلية.

وهناك نقطة اخرى قد تسهم في اضعاف اسرائيل وكسر شوكتها وهي طبيعة التركيبة الاجتماعية التي تظهر مدى التناقض في وحدة الاسرائيليين. فاسرائيل موزعة ما بين شرقيين وغربيين، وما بين مهاجرين ومقيمين، وما بين علمانيين ومتدينين. وهذه كلها بذور صراع نبحث اسرائيل في احفائها وطبها إلى الآن وذلك

بفضل الطابع الديمقراطي الذي سادها لكنها بذور قد تنبت في وقت ما وتشتد، وهو أكبر خطر يمكن أن يهدد مستقبل هذه الدولة.

خلاصة

وختاماً فإنني أستطيع تلخيص رؤيّي في نقاط محددة :

- ١- إسرائيل ستظل جسماً غريباً لا يربطه بالواقع العربي والإسلامي أي رابط مشترك لا من جهة الدين ولا التاريخ ولا اللغة، مما سيضع هذا الجسم في صورة العدو دائماً.
- ٢- إن ممارسات إسرائيل العدوانية بكل أشكالها ستعزز الرفض العربي والإسلامي لقبولها واستمرارها وستستفز الآخرين للتحدي ومحاولة كسر شوكتها.
- ٣- إن السلام مع إسرائيل لن يوصل إلى نتيجة ولن يمنح الفلسطينيين الحق والشرعية والوطنية التي يتطلعون إليها.
- ٤- إن موازين القوى ستتغير بلا شك ولن يبقى الوضع العربي والإسلامي على ما هو عليه من حالة الضعف، وستبرز معادلات أخرى ترغم إسرائيل على النظر بشكل آخر إلى وجودها واستمرارها.
- ٥- إن الصدام بين العرب وإسرائيل قادم لا محالة، وسيكون هذا الصدام هو الخيار الذي سيحسم حالة المواجهة الخفية ومن الطبيعي أن يخلق هذا الصدام وقائع مغايرة تماماً.

نظرة إلى الصراع، نظرة إلى المستقبل

سالم جبران*

عندما بدأ الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية وأهدافها الموضوعية من جهة، وبين الحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني في فلسطين، كان اليهود أقل من ٣٪ من سكان فلسطين، وكانت فلسطين للفلسطينيين حقيقة كما كانت بريطانيا للبريطانيين. والادعاء الصهيوني الكلاسيكي بأن اليهود هم شعب بلا وطن يفتش عن وطن بلا شعب ادعاء بعيد عن الحقيقة بعد الأرض عن السماء. ولكن هذا الادعاء أراد أن يصيد عصفورين بحجر واحد، لتسهيل قبول إعطاء الغرب فلسطين لليهود من ناحية، والإيهام بأن هذا لا يلحق ضرراً بشعب ما، لأن البلاد فارغة من السكان.

وهناك في كتابات العديد من المثقفين اليهود من المرحلة المبكرة تنبؤ مؤلم بالصراع الدموي المقبل، لأن الفلسطينيين سوف يقاومون بالغريزة، وسوف يطورون وعياً قومياً وحركة قومية لمقاومة المشروع الاستيطاني اليهودي.

ولكننا يجب أن نلاحظ أن توازن القوى لم يكن، منذ البداية، متكافئاً. فمع اليهود ووراءهم اقتصاد أوروبي، وعلم أوروبي، ورأسمال أوروبي، ونهج حياة أوروبي. ولذلك، فإن الاستيطان، منذ البداية، كان متطوراً وعصرياً. هل صدفة أن اليهود أقاموا "الجامعة العبرية" في القدس، في العشرينيات المبكرة، عندما كانت الثانويات نادرة عند الفلسطينيين؟ هل صدفة أن اليهود أقاموا جامعة تكنولوجية في حيفا "التخنيون" في العشرينيات المبكرة، عندما لم تكن عند الفلسطينيين ثانوية تكنولوجية واحدة؟ هل صدفة أن اليهود أقاموا نقابات مهنية موحدة في العشرينيات عندما كان المجتمع الفلسطيني بعيداً عن تطوره وطموحه بإقامة حركة عمالية قطرية منظمة؟ هل صدفة أن اليهود هم الذين كانوا المبادرين الأوائل لإنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد؟

* سالم جبران: كاتب وباحث فلسطيني، يعمل في المركز اليهودي-العربي للسلام في جنغعات حبيبا.

لقد بدأ يقوم في فلسطين كيان اقتصادي-سياسي-اجتماعي يهودي متطور طبقا للمقاييس الأوروبية آنذاك، بينما كان الكيان الفلسطيني زراعيا متخلفا، وكانت المحلية والعشائرية والطائفية تنخر جسد مجتمعا فلسطيني مما منعه من بناء الذات الموحدة العصرية المقاومة للتحدي الصهيوني. إننا نقرأ الآن، أيضا، في أبحاث محللين فلسطينيين بأن حجم الصناعة اليهودية في فلسطين في نهاية الثلاثينيات كان أكبر بثمانية أضعاف من حجم الصناعة الفلسطينية آنذاك، إضافة إلى أن الصناعة اليهودية كانت طبقا للموديل الأوروبي، بينما صناعتنا تركزت في الزيت والزيتون والصابون والمطاحن.

الكيان اليهودي-الصهيوني في فلسطين كان يتغذى ويتنفس من إمكانات الحركة الصهيونية العالمية، اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا. وبلا ضجيج، بنى لنفسه مؤسسات اقتصادية وثقافية وعسكرية، وقام بإعادة الحياة للغة العبرية وتطويرها وأقام المسارح والصحف. وكانت في حقيقة الأمر وزارات في الوكالة اليهودية تدير أغلب شؤون الحياة اليومية للمجتمع اليهودي في فلسطين بالإضافة إلى إقامة مؤسسات عسكرية منظمة ومدربة.

مقابل هذا، كان الشعار الفلسطيني الرسمي الصاخب يقول بمنع إقامة كيان يهودي (بينما هذا الكيان يقوم يوميا ويتنامى) وبأن فلسطين عربية وإسلامية. وكان الخطاب السياسي الرسمي للعالم العربي كله يؤكد أن "قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى"، وأن الأمة العربية سوف تقف بكل طاقاتها ومقدراتها إلى جانب الشعب الفلسطيني لإفشال مخطط إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

كانت فلسطين طوال فترة الانتداب تشهد، من ناحية، تنفيذًا يوميًا منهجيًا للمشروع الاستيطاني اليهودي، بينما تشهد كلامًا خطايا حماسيا ناريا فارغا من النخبة السياسية والدينية الفلسطينية والعربية عموما، من ناحية أخرى. هم كانوا يعملون وينون، ونحن نحرر فلسطين كلاميا يوميا بالآلاف الخطب والبيانات.

وقد أدركت القوى الوطنية الأصيلة والصادقة والشجاعة أن هذه الحالة كانت حالة كارثية، فكأما النكبة كانت تتكامل وتتنامى إيدانا بالانفجار. لذلك قال شاعر فلسطين، إبراهيم طوقان، مخاطبا الزعامة التقليدية وساحرا منها:

أنتم المخلصون للوطنية
 أنتم العاملون من غير من
 وخطاب منكم يعيد إلينا
 إلى أن يصرخ في وجوههم:

في يدينا بقية من بلاد
 فاستريحوا كي لا تضع البقية

هناك موضوع قد يكون مثيرا للباحثين وهو أن النخبة السياسية لم تفرز، خلال سنوات طويلة، تيارا وطنيا ثوريا مرتبطا بالطبقات الشعبية، قادرا على تنظيم وتعبئة الطبقات الشعبية. وبالمقابل، فقد كان المثقفون (غير السياسيين، من أمثال خليل بيدس، خليل السكاكيني، قدي حافظ طوقان، إسحق موسى الحسيني، إبراهيم طوقان، عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى)، عبد الرحيم محمود وغيرهم) المعبرين الحقيقيين عن ضخامة المأزق الفلسطيني وعن الطريق الحقيقي للمواجهة والعمل لمنع الكارثة.

من المذهل أن نلاحظ اليوم أن الطامع المعتدي كان قليل الكلام، براغماتيا واقعيا، يصنع الحقائق على الأرض مع أقل ما يمكن من الكلام، بينما كان صاحب البلاد، بسبب القيادة العاجزة المتخلفة، يتخذ من الكلام بديلا للعمل ومن الشعار اللاهب الذي لا يفيد بديلا للمشروع الوطني المتكامل والمسؤول والقادر على النجاح.

لقد كانت النكبة الرهيبة للشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٤٨، محطة حاسمة. فقد سقطت القيادة الفارغة العاجزة، وبعضها متواطئ مع الإنجليز ومع الصهيونية. وقد سقطت قومية الشعارات الفارغة التي مارستها النخبة السياسية الحاكمة في العالم العربي، الإقطاعية وشبه الإقطاعية، أو المدنية من أصل إقطاعي من ملاكي الأراضي والذين كانوا جميعا أعوانا للسيد البريطاني في المنطقة. خلال سنوات ليست قصيرة قامت الطغمة المنتفذة، فلسطينيا وعربيا، بإفشال قيام تيار وطني ديمقراطي واقعي داخل المجتمع الفلسطيني، يتعامل مع الواقع كما هو ولا يحلم بمعزل عنه.

لا شك في أن تقسيم الوطن أمر موجه. ولكن، هل، حقا، خططت الأنظمة العربية لمنع التقسيم مع المحافظة على الوطن كاملا، أم أن رفض التقسيم كان لتسهيل المؤامرة وتقسيم فلسطين طبقا لتوصيات لجنة بيل؟ يقال أن المؤامرة كانت مخططة ومبرمجة. لنفترض ذلك، ولكن، هل نحن علينا أن نجلس لنقوم بدور المتلقي أم أننا، كشعب، كان يجب أن نعمل الحد الأقصى الممكن دفاعا عن النفس؟ وهل نحن

متفرجون على مسرحية أم جزء من الممثلين، وكان يجب أن نكون الممثل الرئيسي بوصفنا أصحاب البلاد؟

إن نكبة شعبنا عام ١٩٤٨ أدت إلى تقطيعه، قسم في الضفة ألحق بالأردن، وقسم في قطاع غزة ألحق بمصر، وقسم لم يغادر البيوت والأرض فوجد نفسه داخل إسرائيل، والقسم الرابع هم اللاجئون الفلسطينيون المنتشرون في العالم العربي والعالم الأوسع، في جيوبهم مفاتيح بيوتهم ولكن الطريق إلى الوطن مسدود.

سنة ١٩٤٨، سقط الخطاب السياسي الكاذب، سقط التضامن العربي الكاذب (تضامن الأنظمة)، سقط الوهم بأن الحلم يمكن أن يكون بديلا للعمل، وسقط شعار "كل شيء أو لا شيء" بضياح كل شيء.

لقد كانت المأساة الفلسطينية سببا مباشرا، إلى حد بعيد، للانفجارات الثورية التي اجتاحت العالم العربي، ابتداء بثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٣ في مصر وما تلاها. وبدأ كأن الديناميت الفلسطيني ينسف كل العفن والعار والخيانة والعجز، وأن هزيمة قومية عربية، جمهورية، راديكالية، معادية للغرب تحمل من جديد راية المسؤولية الوطنية العربية تجاه فلسطين. وقد اندمج المثقفون والمناضلون الفلسطينيون في كل الديار العربية في الحركة القومية العربية الثورية وصاغوا حلما مفاده أن العودة إلى فلسطين تمر في بوابة الوحدة العربية.

خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، كان الموضوع الفلسطيني في مكان الصدارة من الخطاب العربي العام. وبعض الأنظمة، مثل النظام الناصري في مصر، كان فعلا مخلصا للقضية الفلسطينية ملتزما بها.

ولكن، أيضا، في المرحلة الثورية العربية، كان الخطاب صاخبا والعمل ضعيفا، كان الضحيج عاليا والتخطيط لاهتا، كان الحلم شامخا والتطبيق متعثرا وعفويا وفاشلا.

في هذه المرحلة، أيضا، كانت الصهيونية، الآن من خلال دولة مستقلة ومعترف بها، تخلق حقائق مع الأرض. فقد جلبت ملايين المهاجرين بينهم الأكثرية الساحقة من اليهود الذين عاشوا خلال قرون في الدول العربية، مثل مصر وسوريا واليمن والعراق والمغرب وتونس. والحقيقة أن بعض الدول العربية تعاونت مع القيادة الصهيونية على انتقال اليهود من الدول العربية إلى إسرائيل. وقد تسلمت حكومات بعض الدول،

مثل حكومة نور السعيد في العراق، مبالغ ملائمة مقابل هذه الخدمة، بينما كان يستمر إطلاق الشعارات القومية لتحرير فلسطين وتصفية "الكيان الصهيوني".

إن الحصيلة القاسية والمرّة هي أن المشروع القومي الناصري قد فشل. ومعهم، وخلال الحروب الإسرائيلية-العربية، تلقت القضية الفلسطينية ضربات قاسية وموجعة أقساها احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران ١٩٦٧.

في المعارك العسكرية حققت الصهيونية الانتصار تلو الانتصار. ولكن الحقيقة الشائخة هي أن كل مسلسل التطورات في المنطقة يؤكد أن الدبابة والطيارة، وحتى امتلاك القنبلة الذرية، ليست قادرة على إبادة الحلم القومي لدى شعب طامح إلى وجود قومي. إن احتلال كل فلسطين بالذات قاد إلى انبعاث المشروع القومي وإلى نمو حركة قومية فلسطينية نابعة من قبل الأرض ومن قلب الشعب، لها كل عنف العذاب وتوهج الحلم، ولها، أيضا، النبض الشعبي، نبض المخيمات ونبض الفقراء والمسحوقين. وبدأ أن شعبنا قد تعلم الدرس كاملا من خيانة الأنظمة العربية وعجز وفشل النخبة السياسية القيادية الفلسطينية في مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨.

خلال عقد من الزمن، أنكرت القيادة الصهيونية وجود الشعب الفلسطيني القومي. كما وصفوا قياداته الناشئة بأنها "أعوان للدول العربية والاتحاد السوفييتي" أو "مرتزقة يبحثون عن المال" أو "إرهابيون". وقام الغرب الاستعماري بالتعاون مع الدعاية الصهيونية. ولكن مسار التطور تعمق واغتنت تجربته، ونضوج المشروع الفلسطيني أدى إلى اختراق الفلسطينيين للضمير العالمي في الغرب والشرق وإلى كسب تضامن كل القوى اليسارية والثورية والراديكالية والمثقفة، إلى أن وصلنا إلى وضع صارت فيه الخطة الفلسطينية هوية نضال وشرف للشباب والطلاب في كل دول أوروبا، وصارت فيه القضية الفلسطينية محكا ومعيارا للوطنية في العالم العربي.

وفي فترة لاحقة تمكن الحلم الفلسطيني من اختراق الضمير اليهودي في العالم، وكذلك في داخل إسرائيل جزئيا.

إن المشروع الإعلامي الدعائي الصهيوني المعادي للانبعاث القومي والثقافي الفلسطيني قد سقط. وصارت إسرائيل، أناسا وقيادات، تدرك أن الشعب الفلسطيني قائم ومتماسك، وأن الحلقة الفلسطينية هي الأضعف في حلقات نزاع اليهود مع الأمة العربية.

وهناك منذ أكثر من عشرين عاما صحوة ضمير مع شعور عميق بالذنب داخل إسرائيل بين مثقفين وكتاب وأساتذة جامعات وطلاب جامعات وساسة شباب. وما ظاهرة "المؤرخين الجدد" الذين يبحثون الماضي بروح انتقادية حادة، ويعترفون بالغبن الرهيب الذي لحق بالشعب الفلسطيني، إلا تعبيرا عن تصدع "الإجماع القومي الصهيوني" تجاه الفلسطيني، شعبا وقضية.

الآن، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، يجب أن نقف وقفة مسؤولة ونسأل أنفسنا عن الخيارات الممكنة لمستقبل نريد للشعب الفلسطيني أن يكون فيه شعبا عاديا، حرا، مستقلا، متطورا وآمنا.

هل حلم تحرير كامل التراب الفلسطيني، من النهر إلى البحر، وفلسطين عربية، هو حلم واقعي بعد القرن الأخير من التطورات السياسية والسكانية في هذه البلاد؟ أم أننا يجب أن نعترف ونعمل على أساس حقيقة التطورات الحاصلة التي مفادها موت نظرية "أرض إسرائيل الكاملة" الصهيونية وموت نظرية "فلسطين الكاملة عربية"؟

إن القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، في موازاة مع القيادة الوطنية لليهود، توصلنا إلى استنتاج مفاده أن تحقيق ١٠٠٪ من الحلم هو أمر غير ممكن وأن المصالحة السياسية التاريخية هي الخيار الوحيد الباقي.

ومنذ اتفاق أوسلو، صار النضال سلميا سياسيا، تحاول من خلاله القيادة الوطنية الفلسطينية أولا ترسيخ الاعتراف من العالم، بما فيه إسرائيل، بالشعب الفلسطيني وحقوقه القومية، بما فيها، بل وعلى رأسها، حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبالمقابل، تحاول إسرائيل، (في تفاهم كامل بين اليسار واليمين) تقليص وتقزيم المشروع الفلسطيني إلى ما يشبه "دويلة" أو "إمارة" بلا مقومات الدولة العصرية (السيادة، القرار المستقل، الكيان الاقتصادي المستقل وحرية الحركة السياسية في العالم).

إن الصراع الذي كان عسكريا قتاليا انتهى وجاء مكانه الصراع مع خارطة البلاد وخارطة المستقبل.

ولا يمكن للقيادة الوطنية الفلسطينية أن تدير الصراع في أبعاده الجديدة بدون:

١- وحدة وطنية فلسطينية تستوعب كل التيارات وكل القوى والشرائح الاجتماعية، التفافا حول خطة وطنية واعية وواقعية.

٢- العمل على تحشيد العالم العربي، دولا وشعبا دعما للمفاوض الفلسطيني، بحيث تدرك إسرائيل أنه مقابل تفوقها العسكري والاقتصادي على السلطة الوطنية الفلسطينية تملك القضية الفلسطينية البعد السكاني والاستراتيجي والاقتصادي للأمم العربية. إن التكامل السياسي والاقتصادي العربي هو الدرغ الذي يجب أن يحمي صدر هذه القضية الفلسطينية وهي تجابه الضغوط والابتزازات.

٣- الشعب الفلسطيني بحاجة أكثر من أية مرحلة سابقة إلى عزل وتصفية التطرف القومي والديني والتعامل بواقعية وبروح العصر مع المشاكل والتحديات. وعندئذ يمكن أن يحترق الحق الفلسطيني الضمير العالمي والضمير الإسرائيلي، ويمكن تحقيق إنجاز هام هو إسقاط الإجماع اليهودي على أسس متطرفة خلال التفاوض مع الفلسطينيين.

وأولا وأخيرا، يجب أن تكون للحلم الفلسطيني في تحقيق الحرية والاستقلال مضامين داخلية فعلية في مجال الترميم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في مجال بناء مجتمع فلسطيني يقوم على الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والمساواة للمرأة وانتشار مناخ من الحرية يفسح المجال للانطلاق الإبداعي للشعب الفلسطيني. يجب أن تصبح الحياة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني كريمة وحررة وديمقراطية، وهذا هو هدف بحد ذاته، ولكنه، أيضا، حافز للعالم المتحضر لتقدم الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق الاستقلال الكامل، وأيضا لبناء المجتمع الفلسطيني ازدهاره، بعد الاستقلال.

مقالات

رؤية نقدية للتعاون الإقليمي العربي - الإسرائيلي

وتأثيراته السياسية - الاستراتيجية المحتملة

د. نورما مصرية*

تمثل إسرائيل حازرا جغرافيا وبشريا كولونيايا يسيطر على أهم حلقة وصل "جيوبوليتية" بين المشرق العربي من جهة والشمال الافريقي العربي من جهة أخرى، والتي بدونها يستحيل تاريخيا واستراتيجيا وحدة المشرق بل والوطن العربي بأسره.

طوال سنوات الصراع العربي - الإسرائيلي شملت المجاهمة بين إسرائيل والعرب جهات متعددة منها الجبهة الاقتصادية التي تمثلت بالمقاطعة العربية لإسرائيل في كافة مناحي النشاط الاقتصادي، بما فيها مقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل، والتي تضررت من جراء هذا القرار، الأمر الذي أدى بالكونغرس الأمريكي إلى إصدار قانون يحظر على الشركات الأمريكية قبول قواعد المقاطعة العربية، وحث الدول الغربية واليابان على أن تحذو حذوها (سعيد، ١٩٩٤).

لم يطرح موضوع التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل على قائمة أعمال عملية السلام بين الطرفين. فقد استمرت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل كأحد موضوعات الصراع التي تثار بين الحين والآخر^(١).

وفي إطار العلاقات الدولية، فإنه ينظر إلى التعاون الاقتصادي عبر تنامي المصالح الاقتصادية، بحيث تعمل الأطراف المتخاصمة والمتصارعة على إنهاء العداء التاريخي بينهما، وخلق قنوات للاعتماد المتبادل. فمثلا، لا يمكن أن نتصور عودة الحرب بين

* د. نورما مصرية حربون: أستاذة مساعدة في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم، وتحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية "علم الاجتماع السياسي" من جامعة ليدز في بريطانيا، ١٩٩٤.

فرنسا وبريطانيا وهما اللتان تصارعتا لقرون. ففكرة الحرب تصبح غير مقبولة، وغير منطقية لخدمة مصالحهما (عبد العليم، ١٩٩٤).

لا شك في أن ضبط المفاهيم الفكرية والسياسية هو مقدمة أساسية لكل عمل سياسي أو فكري جاد. وهنا، من ناحية الأطر العامة، تتساءل: ما المقصود بالتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط؟ في الواقع، أن هذا التساؤل، في بعده الآتي، يعزز بالضرورة تساؤلا آخر هو: لماذا، تحديدا، يتزايد الاهتمام بنظام إقليمي شرق أوسطي؟ ولكنه، أي التساؤل، في ضرورته التاريخية، يقودنا بدوره، إلى تساؤل ثالث هو: هل من خلال تناولنا لمثل هذه القضايا، نسعى لتأسيس مشروعية أيديولوجية لنظام إقليمي شرق أوسطي تمثل فيه الدول العربية الحلقة الأضعف؟ وغير ذلك من التساؤلات التي لا حصر لها هنا.

إن مفهوم الإقليمية هو أحد الموضوعات الرئيسية في مجال المنظمات الدولية. فلقد استحوذ الجدل بين العالمية والإقليمية على عقول مفكري السلام في هذا المجال. فنجد أن المادة (٢١) من ميثاق عصبة الأمم تؤكد على دور "التفاهم الإقليمي" في "حماية حفظ السلام"، بينما تنص المادة (٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "لا يوجد ما يعيق تواجد ترتيبات إقليمية أو وكالات تتعامل مع تلك الأمور الخاصة بحفظ السلام والأمن الدوليين". أما باقي المواد فتشجع على إقامة ترتيبات إقليمية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للتراعات المحلية قبل إحالتها إلى مجلس الأمن.

تجارب التعاون الإقليمي عديدة ومعروفة سواء في آسيا أو تجربة الاتحاد الأوروبي (EU) التي قدمت مثلا نموذجيا للتكامل والتعاون الإقليمي القائم على التطور المؤسسي (سعيد، ١٩٩٥).

ونقطة التركيز هنا هي استخلاص تعريف للتعاون الإقليمي، فهو، إذن، "مفهوم وسيط بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائي من ناحية أخرى، وأنه يهيء المناخ لحل الصراعات وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول، وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية، وذلك للوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التقدم الإنساني" (أبو طالب، ١٩٩٦).

اليوم، تلقى عملية بناء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط دفعا قياديا وأساسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها "راعية للسلام" في المنطقة، والقطب القائد في العالم، وتحاول أن تمسك كل الخيوط في يدها، حيث تعتمد في ظل استراتيجيتها

ومخططاتها إلى تعطيل بروز القوى الاقتصادية الأخرى (اليابان، الصين، كوريا... الخ)، خدمة وتحقيقاً لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية التي اكتسبت مكانة مركزية في إدارة كليتوتن.

وبإيجاز، فإنه إلى جانب تثبيت وجود إسرائيل الأقوى، وتحقيق الاعتراف العربي بها، وتوطيد التحالف الاستراتيجي الأمريكي معها، وهي أهداف ثابتة للسياسة الأمريكية، تسعى الولايات المتحدة من منطلق اقتصادي - استراتيجي إلى دعم عملية السلام في الشرق الأوسط لتحقيق أهداف أخرى ثابتة تتأكد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وأهمها : تأمين الوصول غير المقيد إلى النفط الخام والغاز الطبيعي، وهو ما هددته الحروب الاسرائيلية - العربية ويهدده عدم التوصل إلى سلام مستقر، والإهلاء التام للمقاطعة العربية لاسرائيل، وخاصة التمييز ضد الشركات الأمريكية التي تتعامل مع اسرائيل، لتوسيع الصادرات الأمريكية إلى المنطقة وإعادة بناء اقتصاديات المنطقة (الشرق الأوسط) في إطار سوق شرق أوسطية تقوم على أساس تحرير التجارة والاستثمار. كما يخدم المصالح الأمريكية بتوسيع الفرص أمامها.

وقد نضيف هنا أن العلاقات الشرق أوسطية الجديدة من شأنها تضيق الخناق على النظم "المنافسة" للولايات المتحدة في العراق وليبيا وايران، وأن الدعم الاقتصادي للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي يقود إلى تقليص الأسباب المولدة لقوى التطرف "المهددة" للمصالح الأمريكية (عبد العليم، ١٩٩٣).

تقود الجماعة الأوروبية نشاط مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي في إطار المفاوضات متعددة الأطراف، وقد تسارعت وتيرة دورها النشاط عقب الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي لتأمين دعمه اقتصاديا^(٢).

إن الهدف الكامن وراء دعم الجماعة الأوروبية للخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية هو تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تحقيق اندماج اقتصادي قائم على أسس تنموية. وقد طرحت الجماعة الأوروبية وثيقة توضح تصورها لقيام سوق موحدة في الشرق الأوسط، والربط بين المستقبل الاقتصادي لدول المنطقة بقوة يستحيل معها التفكير في خوض حروب أخرى، وذلك انطلاقاً من خبرة الجماعة الأوروبية ذاتها بعد الحرب العالمية الثانية^(٣).
العرض السابق يوضح الأهداف الاستراتيجية للطرف الأمريكي وللجماعة الأوروبية من

وراء دعم المشاريع الإقليمية للتعاون الاقتصادي، وفرض ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

ولعل العقدة الحاكمة في هذا الطرح هي التناقض الحاد في الهدف الاستراتيجي للحكومة الاسرائيلية، وهو تحقيق قبول اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط دون تنازلات كبيرة في موضوع الأراضي والقضية، في حين أن الهدف العربي هو أن تكون المفاوضات أحد أدوات "تليين" المواقف الاسرائيلية المتشددة في موضوع الأرض وحقوق الشعب الفلسطيني، وما تشمله من انتهاكات تتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي والأسرى وسحب الهويات وغيرها.

هذه العقدة الحاكمة سوف تشكل الخلفية "السياسية" و "الاستراتيجية" لعملية التفاوض.

وقد أثار موضوع التعاون الاقتصادي مع اسرائيل الكثير من الخلاف حوله، حيث انقسم الفكر العربي حياله إلى تيارين اثنين، إلا أن التحفظ حياله ظل قائما مستندا إلى الأسباب التالية :

التيار الأول، استند في تحفظه إلى الأسباب التالية:

- أ- أن التعاون الاقتصادي مع اسرائيل سوف يعني هيمنتها على الأسواق العربية.
- ب- أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الاسرائيلي، فضلا عن ارتباطه برأس المال العالمي، سوف يعني إخضاع الاقتصاديات العربية لأساليب استعمارية.
- ج- أن التعاون الاقليمي سوف يكون أداة لتسلل وتجنس إسرائيل على المجتمعات العربية.
- د- أن التعاون الاقتصادي سوف يعطي الاقتصاد الاسرائيلي قدرات إضافية تسمح له باستيعاب المزيد من اليهود، ومن ثم التوسع في الأراضي العربية.
- هـ- قبل وبعد كل شيء، فإن التعاون الاقتصادي يعطي مشروعية للوجود الاسرائيلي، ويقلل من إرادة المقاومة.
- و- إن اسرائيل من خلال التعاون الاقتصادي سوف تخلق جماعات داخل الدول العربية موالية لها ولصالحها، ومن ثم تشكل "لوبيًا" أو "طابورا خامسا" لصالح إسرائيل.

التيار الثاني، ومؤيدوه قلة، يرى أن لا تخوف هناك من موضوع التعاون الاقتصادي استنادا إلى الأسباب التالية :

أ- أن هناك مبالغة في قدرات إسرائيل الاقتصادية. فرغم تقدم اقتصاديات الدول العربية، فإن إسرائيل لا تشكل "معجزة" اقتصادية لدى خبراء العالم، رغم طموحها للانفراد بأن تصبح النمر الآسيوي في الشرق الأوسط.

ب- أن إسرائيل لا تستطيع الهيمنة على الأسواق العربية، فصادراتها لا تزيد عن ١١ مليار دولار سنويا (مقارنة بـ ٥٩ مليار لسنغافورة ذات ٢,٥ مليون نسمة فقط).

ج- أن التعاون الاقتصادي سوف يعني تخفيف الضغط الحالي على الاقتصاد الفلسطيني، ويؤدي إلى تنميته، مما يؤدي إلى تثبيت السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويخلق لهم بديلا عن الهجرة التي تزداد معدلاتها بينهم.

د- أن التعاون الاقتصادي، في ظل السلام، سوف يترع عن اسرائيل صفة الدولة الحاربة، ويقلل تدريجيا من التزعة العقائدية الصهيونية التي تمثل الدافع وراء التوسع الصهيوني.

و- أن التعاون الاقتصادي سوف يعني في الحقيقة خلق اعتماد اسرائيلي على العالم العربي في المياه والأسواق والطاقة، مما يعطي الجانب العربي أوراقا هامة للتأثير على اسرائيل في المستقبل، الأمر الذي يؤدي إلى استيعابها وذوبانها في المنطقة، كما حدث من قبل مع العديد من الامارات الصليبية (سعيد، ١٩٩٤).

إن طرح مشاريع التعاون الاقليمي الاقتصادي في المنطقة بدعم أمريكي وأوروبي كبير ليس بجديد، بل تمتد جذوره إلى نهاية الاربعينيات، عبر سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وفي مبدأ معين مفاده أن من الضروري تشجيع الفرص التجارية والمالية لحساب أمريكا في المنطقة كلما كان ذلك ممكنا (سليمان، ١٩٩٦).

إن السياسة الثابتة التي طبعت بطابعها المدخل الأمريكي نحو فلسطين، برفض المطامح الوطنية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير منذ عهد روزفلت وايزنهاور، قد أعطيت قوة متجددة في الإدارات الأمريكية اللاحقة حتى يومنا الراهن.

من حيث الواقع، فإن إساءة التقدير وعدم الاعتراف الحقيقي بمطامح الفلسطينيين السياسية، أدت إلى إصابة جهود الولايات المتحدة بالاخفاق منذ الابتداء وحتى اليوم. وكما تقول ديبورا جرنر فإن الجهود الأمريكية كانت قائمة على معطى زائف يقضى بأن معالجة القضايا الاقتصادية معالجة وافية من شأنها أن تحل الأبعاد السياسية للمعضلة بسهولة أكبر. وواقع الأمر هو عدم إمكان تحقيق تقدم على الجبهة الاقتصادية، إلا إذا جرى الاهتمام بالقضايا السياسية (جرنر، ١٩٩٦).

وفي إطار منطق النتيجة التي تسبق السبب، فقد صرح ريتشارد ميرفي سفير أمريكا السابق في السعودية بأن السلام الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يبدأ من التكامل الاقتصادي بين إسرائيل وجيرانها العرب عن طريق الزواج بين الثراء العربي الهائل وبين التطور التكنولوجي الإسرائيلي (القدس، ١/٢٤/١٩٩٥).

إن عملية الترويج لمقولة السلام الذي يجلب الرخاء والتنمية قد تكررت في المؤتمرات الاقتصادية الأربعة التي عقدت لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين العربي والإسرائيلي بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١^(٤). وكذلك، في مؤتمرات ومؤسسات أكاديمية أمريكية ودولية، حتى أن هذه المقولة أخذت تتردد في أعمال بعض لجان عمل المفاوضات المتعددة الطرف.

لقد اعتبر المؤتمر الأول في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ فاتحة للمقاطعة العربية لإسرائيل، في حين انتقل التعاون الاقتصادي الإقليمي في مؤتمر عمان عام ١٩٩٥ إلى مرحلة نوعية ثانية، إذ أعلن عن قيام مؤسسات اقليمية للمنطقة ككل، مثل "بنك التنمية في الشرق الأوسط"، ثم جاء مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٦ ليتوج هذا المسار ويعزز العلاقات الثنائية. واستكمل مؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧ أعمال سابقه، إلا أنه وبالرغم من محاولة فصل السياسة عن الاقتصاد، فإن بنود إعلان الدوحة كانت سياسية بالدرجة الأولى، وتم انتقاد التعنت الإسرائيلي إزاء الالتزام بكافة الاتفاقيات الموقعة بين الاسرائيليين والفلسطينيين دون تحقيق صفقات اقتصادية تذكر، خاصة وأن مستوى الحضور العربي كان متدنياً (٩ دول فقط)^(٥).

ونتساءل: ماذا حققت المؤتمرات الاقتصادية الأربعة للفلسطينيين والعرب؟ إن الدعوة إلى عقد مؤتمرات التعاون الإقليمي جاءت من المنتدى الاقتصادي العالمي و "منتدى دافوس" بسويسرا - وهما منظمتان غير رسميتين - وذلك لتعزيز عملية السلام، ومن ثم لا توجد سمة دولية مباشرة لهما. ولا يوجد معنى حقيقي لعقد مؤتمر تعاون

اقتصادي في اقليم تعثره العديد من الاضطرابات السياسية. وكذلك، فإن مؤتمرات التعاون الاقتصادي عندما بزغت في بادىء الأمر، افترض فيها مشاركة كافة الأعضاء بقدر من الحقوق والواجبات. وطالما أن الجانب الاسرائيلي قد أحل في كثير من الأحيان بمبادئ مؤتمر مدريد، وساعد بشكل متشدد في عرقلة عملية السلام، فإن أية صفقات اقتصادية ستعقد ستكون لصالح الاقتصاد الاسرائيلي وحده، رغم تجاوزات القيادة الاسرائيلية فيما يتعلق بإعاقه مسارات التسوية السلمية (السعدني، ١٩٩٨).

إن مؤتمرات التعاون الاقليمي لا تهدف بالأساس إلى عقد صفقات أو مناقشة مشروعات، وإنما تهدف إلى التقريب ما بين القوتين العربية والاسرائيلية، اللتين تنافرتا حتى زمن قريب. وبمعنى آخر، فإن مؤتمرات التعاون الإقليمية تنطوي على محاولات لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بكافة درجاتها وإنهاء عزلة اسرائيل السياسية والاقتصادية.

إن هذه المشروعات الاقتصادية تأخذ طابعا استراتيجيا في أغلب الأوقات ولكن عدم الالتزام باتفاقيات السلام، وانعدام السلام من جراء ذلك، يجعل المعنى الحقيقي من وراء عقد هذه المؤتمرات محدودا.

من الواضح، أن هذه المؤتمرات لم تحقق شيئا لا للعرب ولا للفلسطينيين، بل استغلت لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. وهنا تكمن المشكلة. فاستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية لا تتم في غياب السلام الحقيقي الذي لا يستقيم مع منطق التكافؤ، ولا مع فرضيات الشراكة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد النقاش والجدل حول المؤتمرات وأهدافها ومخططاتها، ثم اشكاليات حضورها وتأجيلها أو مقاطعتها عند اقتراب موعد انعقاد كل من المؤتمرات الأربعة.

ويمكن فهم هذه الاشكاليات من منطلقين أساسيين :

الأول، إن هذه المؤتمرات إنما هي تكريس للمنطق الذي يفصل بين السياسة والاقتصاد. وهذا المنطق الذي تحاول الدول الغربية الدفع في اتجاهه انصب أكثر ما انصب على محاولة "تطبيع" العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والدول العربية، وعلى القفز عن الحقوق السياسية، بعكس ما هو الحال من سلوك الدول الغربية في تاريخها المعاصر وفي مختلف الأزمان التي مرت بها، حيث جعلت الاقتصاد دوما تابعا لاملءات السياسة.

الثاني، إن أي تعاون اقتصادي، وأية تنمية اقتصادية شاملة، إذا لم يسبقها تحقيق السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فإنها عملية فاشلة لن يكتب لها النجاح، وسوف تمثل اعترافا عريبا بأن السياسات الاسرائيلية المتعاقبة التي انتهجتها اسرائيل على مدى نصف قرن من الزمن لا تشكل عائقا أمام التعاون بين العرب واسرائيل على المستوى الاقتصادي (القدس، ١٩٩٧/١١/٧).

ولعلنا، نتفق مع جيمس باستر^(٦) في تعليق له عام ١٩٥٤، حين قال :

إن السعي من أجل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كان يجري حتى الآن على أساس فرضية تقول بأن إعادة توطين السكان المشردين عن طريق إجراءات اقتصادية ستحسن من إمكانات تسوية سياسية ما.

ويتابع قوله :

وتفيد التجربة بأن أية استراتيجية قائمة على فرضية معاكسة تماما ستؤدي في الاحتمال الأغلب إلى إعطاء نتائج أخرى (جرنر، ١٩٩٦). يمثل هذه الخلفية، إزاء الأبعاد السياسية - الاستراتيجية لعقد المؤتمرات الاقتصادية والتعاون الاقليمي المزعوم، فإن اسرائيل تسعى جاهدة إلى أن تلغي كل مسافة بين التسوية والتطبيع، وتشترط التطبيع أساسا ومدخلا إلى التسوية.

وهي تهدف من ذلك، كما لاحظ الباحث والكاتب اللبناني محمد السماك، إلى تحقيق أمرين أساسيين :

الأول، تحويل العالم العربي إلى سوق استهلاكية للاقتصاد الاسرائيلي.

الثاني، محاولة ضرب الشعوب العربية بأنظمتها، مستندة إلى استراتيجية الأمن الاسرائيلي التي لا تقوم على التفوق العسكري - وحتى النووي - على الدول العربية مجتمعة وحسب، ولكنها تقوم على الأمن العربي أيضا، أي على تمزيق المجتمعات العربية إلى مجموعات طائفية ومذهبية وإثنية متقاتلة على النحو الذي يجري في شمال العراق وجنوبه، وفي مصر، والسودان، والجزائر (القدس، ١٩٩٤/٩/٤).

إن تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، عن طريق غزو الوطن العربي واحتوائه اقتصاديا وسياسيا وثقافيا هو "بالمحصلة تخليد للدور الوظيفي التاريخي لإسرائيل الذي

يهدف إلى تكريس واقع تجزئة الوطن العربي وضعفه وتفككه وجهله وفقره (القدس، ١٩٩٥/٥/١٠).

إن أبا ايان وزير الخارجية الاسرائيلي السابق، يؤكد على هذا الطرح في كتابه الدبلوماسية الجديدة، حين دعا المجتمع الدولي إلى الكف عن التعامل مع العرب ككتلة من الدول، بل كأقطار منفردة، كونها في تقديره لا تملك أية آلية للتعامل الجماعي مع الآخرين.

إن ما يطرحه ايان هو الأقلمة بعينها، حيث كما يقول ناصيف حتى يجري القفز فوق الهوية الجامعة للنظام العربي للتعامل مع "دول"، وليس ذلك بالصعب طالما أن أهل البيت هم من أسقطوا سياج الهوية (حتى، ١٩٩٥).

لقد اتضح لنا أن المشروع الإقليمي للشرق الأوسط هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي، بهدف بناء ما أسماه شمعون بيرس بـ "الشرق الأوسط الجديد" زاعماً بأن هذا المشروع سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الشعوب العربية، ومن ثم القضاء على ما يسميه "ارهاب الأصولية الاسلامية".

وهذه الطريقة في التسويق تذكر بمقولات حاييم وايزمان في مقالة له في مجلة Foreign Affairs - كانون الثاني ١٩٤٢، حيث زعم أن هجرة اليهود إلى فلسطين ستخدم هدفين محددتين: حل مشكلة تشتت اليهود من ناحية، وتنمية فلسطين وتحسين أوضاعها الزراعية والتجارية والصناعية من ناحية أخرى. (Weizmann, ١٩٤٢)

إن بيرس، في طرحه "الجديد"، لم يقدم صيغة للاندماج الاقتصادي العادل في المنطقة، وإنما صيغة واضحة جدا محدد فيها طرفاها الأعلى والأسفل.

إن مخاطبة الآخرين بإسم المنطقة لا يدل على أن إسرائيل تفكر بعلاقات متكافئة مع دول المنطقة، بل في منظومة إقليمية تتحدد أولوياتها وقيمتها وسياساتها بحسب الحاجات والأغراض الاسرائيلية. وهنا يكون حلفاء إسرائيل هم أصدقاء الشرق الأوسط الجديد، وأعداء إسرائيل هم أعداء هذا الشرق الجديد. وفي قائمة الأعداء المختارين يضع بيرس الأصولية الاسلامية، بسبب موقفها من إسرائيل، بينما يغفل الأصولية اليهودية، رغم موقفها من العرب، ورغم أعمال العنف التي تمارسها.

ويحاول بيرس في كتابه أن يصور منطقة الشرق الأوسط بأنها أشد المناطق تأزماً في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥، وهو بهذا الطرح يعزز "الترجسية الإقليمية" سعياً إلى تحقيق مصالح استراتيجية اسرائيلية - أمريكية.

والسؤال هنا هو: هل يطرح بيرس نظريته الجديدة منطلقاً من منظور طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة والتي تتمحور حول ما أسماه صموئيل هنتنغتون بـ "صدام الحضارات"، حيث يتبدى الصراع بين الدول، بصورة متزايدة، على شكل نزاعات حضارية، ويؤدي إلى انقسام العالم إلى كتل متزاخمة (هانتنغتون، ١٩٩٥).

إن تحوّل بيرس واسرائيل من الحركات الاسلامية وتحريض الغرب على محاربتها غير مبرر، خاصة إذا علمنا بأن اليهود لم يضطهدوا تاريخياً إلا في أوروبا، وأن الحوار العربي - اليهودي قام في إطار التجربة التاريخية للحضارة العربية الاسلامية، وفي الأندلس على وجه التحديد. وأنه استمر إلى ما قبل قيام الكيان الصهيوني، وما انقطع إلا بعد قيام هذا الكيان الذي أنجز جريمة العصر: الاقتلاع المزدوج للفلسطينيين من أرضهم ولليهود من أوطانهم وقومياتهم وثقافتهم، مما منح شرعية للقطيعة التي أحدثتها الصهيونية في الحوار الطبيعي الذي قام بين العرب واليهود (المستقبل العربي، تشرين أول، ١٩٩٥).

والسؤال الجوهرى هنا هو: ماذا يمكن أن نستخلص من عرض هذه الأفكار التي تثير العديد من القضايا، والتي قد تبدو متفرقة للوهلة الأولى؟ إن ما يهمنا التأكيد عليه في معرض الاجابة على هذا السؤال، هو الخيط الممتد الذي يربط بين هذه القضايا كلها، بحيث يجعلها كسلسلة متصلة لا يمكن فصل واحدة منها عن الأخرى.

إن مسلسل الحل السياسي انطلق ولا رجعة عنه. لقد تطلع شعبنا إلى السلام بروح متفائلة، ولم يتصور في السلام إلا حدوداً مفتوحة، ورؤوس أموال مناسبة، وعمالة متدفقة، في الوقت الذي يعم فيه الاسرائيليون، متذرعين بحجج أمنية هي أبعد ما تكون عن الأمن، في مواصلة الضغط وافراغ الاتفاقيات من مضمونها الحقيقي، الأمر الذي يدفع إلى حافة الاحباط واليأس. وبالتالي، يحدد دورة الصراع بين الأفعال وردود الأفعال التي يجد فيها العنف متنفساً له وبيئة صالحة لنموه، ولا ندري ما هي المصلحة في ذلك.

رغم ايماننا بأهمية التعاون الاقليمي باعتباره مفتاح السلم والأمن في المنطقة لجميع مواطنيها، إلا أنه لا يعقل أن نتحدث ونشارك في مشاريع التعاون الاقليمي ونحن نعاني

الحصار من كل جانب، الاعتقال، الاستيطان، مصادرة الأراضي، تقييد على كل صعيد من حياتنا اليومية.. الخ. ولا يسع المجال هنا لتعداد الانتهاكات التي تواجهها يوميا، إضافة إلى تعطيل المفاوضات في قضايا المرحلة النهائية. وعليه، فنحن نرى الآن كم هي كبيرة المسافة بين المواقف الاسرائيلية وبين ما يتوقعه الفلسطينيون، وبين ما يتوقعه المجتمع الدولي من عملية السلام.

إن اسرائيل من خلال طرح مشاريع التعاون الاقليمي تريد الحصول على كل شيء من دون أن تدفع شيئا في المقابل وما عجزت أن تحققه عبر مكاسب القسوة والحرب ستحاول تحقيقه عبر الاقتصاد.

أما ما هو البديل فإن القضية لا تنحصر في وضع إطار لـ "حل"، وإنما بتحديد الشروط المطلوبة لاحتراز هذا الحل، والأسس التي من شأنها أن توجه هذا الحل بشكل يضمن الحقوق العادلة والعيش بالأمن الموعود لكافة مواطني هذه المنطقة.

الهوامش:

١. لم يطرح الموضوع في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ولا في ٣٣٨، حيث لم يشر إلى التعاون الاقتصادي، بل كانت الاشارة إلى إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة، وإهاء حالة الحرب بين الطرفين في الحد الأدنى، وتوقيع معاهدات سلام كحد أقصى.
٢. تظهر المصلحة الاقتصادية للجماعة الأوروبية في كونها الشريك التجاري الأهم للوطن العربي، حيث انقذت وحدها بأكثر من ٤٠٪ من الواردات العربية الاجمالية بين منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات، وأن الجماعة الأوروبية تعتمد على الشرق الأوسط بشكل مطلق تقريباً في تغطية وارداتها النفطية. وقد بلغت نسبة هذا الاعتماد نحو ٥٣,٦٪ في عام ١٩٩٢.
٣. أنظر تصريحات المفوضين الأوروبيين المكلفين بالتعاون مع بلدان المشرق العربي والعلاقات السياسية الخارجية الأوروبية في جريدة القدس، ٣٠ أيلول، ١٩٩٣.
٤. عقدت أربع مؤتمرات اقتصادية: الأول في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، الثاني مؤتمر عمان عام ١٩٩٥، الثالث مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٦، والرابع مؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧.
٥. شارك في المؤتمر كل من: الكويت، سلطنة عمان، الأردن، اليمن، تونس، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي، إلى جانب قطر الدولة المضيفة. وقاطع المؤتمر كل من: مصر، السعودية، سوريا، لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية، المغرب، الجزائر وباقي الدول العربية. لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر الدوحة، أنظر: نيرمين السعدي، "مؤتمر الدوحة الاقتصادي". السياسة الدولية، عدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.
٦. عمل جيمس باستر مستشاراً اقتصادياً في وكالة العوث للاجئين الفلسطينيين.

المراجع

- سعيد عبد المنعم، "تقديم الملف: نظرة عامة على المفاوضات". السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤.
- عبد العليم، طه، "مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط". السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤.
- سعيد، عبد المنعم، "الاقليمية في الشرق الاوسط، نحو مفهوم جديد". السياسة الدولية، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥.
- ابو طالب، حسن، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط". السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦.
- عبد العليم، طه، "السياسة الاقتصادية لإدارة الجديدة وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية"، في د. هالة سعودي (محررة)، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

- سليمان، ميخائيل (محرر). فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
- جزنر، دهورا، "فرص أفلتت وسبل لم تسلك: إدارة أيزنهاور والفلسطينيون"، في سليمان ميخائيل، مصدر مسبق ذكره، ١٩٩٦.
- السعدي، نبرمين، "مؤتمر الدوحة الاقتصادي". السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.
- حني، ناصيف، "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية". المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، تشرين الأول ١٩٩٥.
- هانتنتون، صموئيل وآخرون، صدام الحضارات. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. ١٩٩٥.
- "التطبيع التقائي مع إسرائيل". المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، تشرين الأول، ١٩٩٥.

- Weizmann, Chaim. "Palestine's Role in the Solution of the Jewish Problem". *Foreign Affairs*, vol. ٢٠, No. ٢, January (١٩٤٢).
- Peres, Shimon and Arye Noor. *The New Middle East*. Longmead, England :Element Books, ١٩٩٣.
- Boulding, Elise and Hynne Rienner (eds.) *Building Peace in the Middle East, Challenges for States and Civil Society*. USA: Lynne Rienner Publishers, ١٩٩٤.
- Henwood, Dong. "Global Economic Integration: The Missing Middle East". *Middle East Report*, September - October (١٩٩٣).

"المؤرخون الجدد" خطوة استكمالية للمشروع

الصهيوني أم خطوة أولى باتجاه تسوية الصراع؟

د. صالح عبد الجواد *

في حالات الصراع بين شعبين يحاول كل طرف بناء روايته التاريخية بمواجهة الآخر، بحيث تصبح الحقيقة والحقوق ملكا "لنا" بينما تسقط على "الآخر" كل المسؤولية والسلبيات والنعوت التي تصل حد التشويه. وفي العادة، ينجح المنتصر القوي في فرض روايته التي تسود أمام رواية المهزوم الضعيف، بل وتبرر إفناؤه. ويكون إخراج المهزوم من فضاء الرواية مكملا لعملية اقتلعه من فضاء عالمه. هذه هي الرواية التاريخية في الصراع العربي-الإسرائيلي حيث نجح المنتصر عسكريا والقوي سياسيا وإعلاميا في صياغة ماضٍ هو متخيل ماضيهم، وفي إسكات ماضي الآخر واغتصابه.

بعد سنوات طويلة من العملية السياسية الحالية، ورغم الحديث عما يفترض فيه أن يكون صياغة لمبادئ الحل النهائي، لا تبدو في الأفق إمكانيات للتوصل إلى تسوية تاريخية عادلة، أو حتى تسوية قادرة على الاستمرار. وواحد من الأسباب المعوقة للتوصل إلى مثل هذه التسوية يكمن في الفجوة الشاسعة التي تفصل بين الروايتين التاريخيتين لأطراف الصراع، وإصرار الطرف الإسرائيلي، ليس فقط على تجاهل المظالم التي ارتكبتها (ربما خوفا من الاستحقاقات السياسية المترتبة وخصوصا فيما يتعلق باللاجئين وربما خوفا من تفسخ الأساطير المؤسسة للدولة)، بل وإلى إلزام الطرف الفلسطيني الخضوع لروايته، خضوعا يتماشى بموازاة خضوعه لمشروعه الاستيطاني.

* د. صالح عبد الجواد: أستاذ مساعد في دائرة التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. مدير سابق لمركز أبحاث جامعة بيرزيت.

هيمنة تاريخ المنتصر، إسكات ماضي المهزوم

كان واضحاً من الخطاب الرسمي الإسرائيلي، يمينه ويساره، أن لا مكان لأي "تنازل" أو تسوية بشأن التاريخ الذي حاكوه، وأن حيز تاريخ دولة إسرائيل وحروبها معنا لا يسمحا حتى بمعازل تاريخية للفلسطينيين على شاكلة المعازل التي تفصل حالياً النسيج الجغرافي السكاني للفلسطينيين.

كان هذا التوجه صارخاً وبثبات يثير "الإعجاب" منذ خطاب إسحق شامير في المراسم الاحتفالية في مؤتمر مدريد، مروراً بكلمة إسحق رابين على مرجة البيت الأبيض أو خلال تسلمه جائزة نوبل للسلام في ستوكهولم.

لم تكن هذه خطابات تليق بمراسم احتفالات ومؤتمرات يفترض بها أن تكون فاتحة عهد جديد، بل دروس في التاريخ تملؤها عطرسة المنتصر على انكسار المهزوم.

التاريخ أداة لإنهاء الصراع أم إنهائه؟

مداخلتي هذه، حول استشراف مستقبل الصراع، تأتي حول أعمال "المؤرخين الإسرائيليين الجدد"، كاجتهاد يقول أن أعمالهم، رغم ما يشوبها من نقص وقصور، بل وانحياز، هي -في جانب مهم من جوانبها- بمثابة اقتراب مهم من الرواية الفلسطينية. وأن هذا الاقتراب الذي يبدو أنه يتطور بالاتجاه الصحيح، سيشكل بعد إكمال واستيعابه شعبياً (ورسمياً)، من قبل الطرف الإسرائيلي، أرضية مهمة لإنهاء الصراع حتى ولو لم يتطابق بالكامل مع الرواية الفلسطينية.

فبدون إحراز تقدم على جبهة تاريخ الصراع المشترك، من الصعوبة بمكان إحراز تقدم على صعيد التسوية السياسية، فهذا مرهون بذلك. إذ كيف يتوقع من شخص أو حزب أو طرف سياسي، خصوصاً وهو في أوج قوته ويعتقد أن الفلسطيني مغتصب لـ "أرض الميعاد"، أن يقرر التنازل للطرف الآخر حتى ولو عن جزء من سيادته عليها. كيف يمكن أن يسمح بعودة اللاجئين وهو مقتنع أنهم الذين أشعلوا نار الحرب وأنه لا يتحمل مسؤولية "رحيلهم".

بعد هذه المقدمة، نأتي إلى صلب هذه المداخلة التي هي جزء من الحوار العام حول "المؤرخين الجدد" الذي يدور خصوصاً منذ سنتين والذي انطلق في أعقاب النقاشات التي رافقت الذكرى الخمسين للنكبة، ليواصل مسيرته بقوة الدفع الذاتية

للاكتشاف والجدل، وليصبح في الآونة الأخيرة أحد أهم المواضيع المطروقة في مجال التاريخ للصراع العربي-الإسرائيلي.

واليوم يوجد حتى باللغة العربية كم كبير من الأدبيات حول هذا الموضوع، والتي يستطيع القارئ أن يرجع إليها. وعليه، فإن مداخلتنا ستقتصر فقط على المعلومات والتحليلات المركزة لأغراض الإجابة على السؤال الرئيس الذي اختير كموضوع وعنوان لهذه المداخلة: هل المؤرخون الجدد هم مجرد خطوة استكمالية للمشروع الصهيوني، كما يقول بعض أصحاب الرأي العرب؟ أم أن أعمالهم هي خطوة أولى باتجاه وقف الصراع؟

إن طريقتنا في الإجابة على هذا السؤال يتضمن في البداية عرض لمختلف المواقف العربية منهم، ومن ثم إجراء مقارنة منهجية بين ثلاثة مدارس تاريخية: مدرسة التاريخ الرسمي الإسرائيلي، مدرسة المؤرخين الجدد، والمدرسة الفلسطينية والتي نعتقد أنها في مرحلة التشكل.

المواقف العربية من المؤرخين الجدد

توجد لدى المثقفين العرب ثلاثة مستويات متفاوتة من الفهم والنقد تجاه المؤرخين الجدد:

الأول، ينظر إلى إنتاجهم كإنتاج غير متوازن تاريخياً ومفيد سياسياً، نتاج لا يعتمد إلا نادراً على المصادر العربية. وفي هذا الشأن فإن أصحاب هذا الموقف لا يرون في عدم الإحاطة باللغة العربية سبباً كافياً لشرح خلو قائمة مراجع المؤرخين الجدد من نسبة معقولة من المصادر العربية، في ظل إمكانيات البحث الإسرائيلية الضخمة التي تستطيع بسهولة توفير ترجمات واسعة. كما أن عملهم يحتوي على تناقض بين المعطيات التي قدموها والنتائج التي استخلصوها، وأبرز ممثلي هذا التيار إدوارد سعيد وصاحب هذه المداخلة، حيث انتقد سعيد هذا التناقض ووصفه بالشيزوفرانيا (انقسام الشخصية).

غير أن أصحاب هذا التيار تفهموا أهمية المؤرخين المتمثلة في تأكيدهم، ولو الجزئي، على ما قال به الفلسطينيون دوماً، المؤرخون منهم وغير المؤرخين، عما جرى للفلسطينيين كشعب نتيجة قيام دولة إسرائيل. كما أنهم ساهموا من خلال تقديم نص نقدي للرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية في خلق العديد من التساؤلات حول المسلمات المتعلقة بالمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وتلك المتعلقة بحرب عام ١٩٤٨ على وجه

الخصوص. كما أنهم ينظرون إلى هذه المدرسة ليس ككتلة واحدة، حيث يفرقون بين أفرادها، بين العناصر الأكثر راديكالية كإيلان بايه و سيمحا فلابان وبين أشخص كـبني موريس وآفي شلايم. وأخيراً، فإنهم ينظرون إليها كظاهرة تتطور إيجابياً.

الموقف الثاني، الذي لا يرى أية إيجابية مهما كانت لأعمالهم، ولا يكفي بالنقد السابق، بل يرى في أعمال المؤرخين الجدد محاولة للخروج من المسأرق الأخلاقي لإسرائيل وأن أعمالهم ما هي إلا أزمة ضمير أكاديميين على ما اقترفه آباؤهم في حرب شعب فلسطين. وحتى الاعتراف بالجرائم الصهيونية المذكورة في كتاباتهم فإنها لا تعدل أن تكون مجرد غسل تاريخ دولة إسرائيل (عبد القادر ياسين).

الموقف الثالث، ويرى أصحاب هذا التيار أن عمل شخص مثل بني موريس ليس إلا جزءاً من الدعاية الصهيونية، بل أنه أكثر خطورة من الدعاية الرسمية الإسرائيلية القديمة، لأنها أكثر تعقيداً وترابطاً، ويخفي طرحه خلف مظهر كاذب من الأسلوب العميق والموضوعي والعلمي والأكاديمي (د. شريف كناعنه). ويستخلص أصحاب هذا الموقف أن أعمالهم ما هي في حاتمة الأمر إلا استكمال للمشروع الصهيوني (د. كلوفيس مقصود).

والآن نتقل إلى الجزء الثاني من مداخلتنا والذي يقوم على إجراء مقارنة بين المدارس التاريخية الثلاثة حول الرواية المتعلقة بحرب عام ١٩٤٨ والتي كانت إحدى نتائجها نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ومن خلال هذه المقارنة سيبين لنا ما قدمه المؤرخون الجدد من جديد مناقض للرواية الرسمية القديمة وأساطيرها، والنظر في نقاط الاتفاق مع الرواية العربية. قبل الإجابة على هذه الأسئلة أود تحذير القارئ من أن مداخلتنا هنا ستتم بالتبسيط والعمومية بحكم حجم المساحة المخصصة لأغراض هذا الرد، إذ سنستعرض بشكل نقدي سريع، وخلال بضعة صفحات، لآلاف من الصفحات التي تضمها كتب ودراسات هذه المجموعة.

جدال بين ثلاث مدارس

الأسطورة الأولى للمدرسة الرسمية الإسرائيلية المتعلقة بحرب عام ١٩٤٨، تقول بأن الحركة الصهيونية وافقت على قرار التقسيم وخططت للسلام. أما العرب فهم الذين رفضوا قرار التقسيم وهم الذين شنوا الحرب العدوانية على إسرائيل، وبالتالي فهم يتحملون النتائج والويلات التي جرّتها هذه الحرب.

جوهر موقف المؤرخين الجدد من هذه النقطة يقول: صحيح أن الفلسطينيين رفضوا قرار التقسيم، ولكن كموقف أخلاقي ومبدئي فحسب، غير أن ذلك لم يعن بتاتا قرارا بالحرب، التي لم يكونوا قد أعدوا لها أو كانوا مهئين لها عكس القوات الصهيونية. فقد كان الفلسطينيون يعون قوة الحركة الصهيونية عشية اندلاع المصادمات في مطلع شهر ديسمبر/كانون أول ١٩٤٧. وقد قدم المؤرخون الجدد العديد من تقارير استخبارات الهاغاناه والبريطانيين التي كان لديها نفس التقييم. وفي رأينا أن جوهر موقف المؤرخين الجدد من هذه الأسطورة هو قريب جدا من الرواية الفلسطينية، بل أنه يمتاز عنها في بعض الجوانب، حيث كانت الرواية الفلسطينية تشدد على رفض قرار التقسيم من منطلق الحقوق. ولكنها أغفلت تماما الجانب الآخر والمتعلق "بتوريط" الفلسطينيين في الحرب. وقد جاء هذا الإغفال نتيجة اهتمام الجانب الفلسطيني بالتركيز على الناحية البطولية وعدم الرغبة في إظهار الجانب الفلسطيني كطرف مستعد لمساومة أو تسوية معقولة.

النقطة الثانية، تتعلق بمشكلة الفلسطينيين الناجمة عن الحرب. الرواية الرسمية الإسرائيلية تؤكد على أن ما حدث يتحمل مسؤوليته الفلسطينيون، فالحرب هي الحرب، وللحرب ضحاياها ومآسيها وفيها غالب ومغلوب، وهذه المرة كان الفلسطينيون في الطرف المغلوب، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي إحدى الاستحقاقات التي يدفعها المغلوب. وتصر هذه الرواية على أن الفلسطينيين هاجروا طوعا وبمحض رغبتهم بسبب أوامر قادتهم العرب والفلسطينيين استعدادا لغزو الدولة اليهودية. هذه الأسطورة طورت فيما بعد على يد الحركي الصهيوني جوزيف شختمان بعد عدة سنوات من انتهاء الحرب، والذي أعد منشورا بهذا الخصوص وزعه مكتب المعلومات الإسرائيلي في نيويورك، وتضمنته فيما بعد مذكرة قدمتها ١٩ شخصية أمريكية ويهودية إلى الأمم المتحدة، غير أنها سادت كمنظرة رئيسية لتفسير أسباب هجرة اللاجئين الفلسطينيين. وقد بلغت هذه النظرية من القوة بمكان أنها تسللت وعششت أحيانا في ذاكرة بعض الفلسطينيين نتيجة للتكرار والثبات في ترديده. صحيح أن هناك بعض المؤرخين الفلسطينيين، وخصوصا وليد الخالدي، الذين أكدوا على عدم صحته، مثلما أكد ذلك بشكل قاطع الباحث الأيرلندي إرسكين تشايلدرز. غير أن الفضل في تدميرها، وبشكل نهائي وقاطع، يعود إلى المؤرخين الجدد بحكم أنهم إسرائيليون ونتيجة للمستوى المهني العالي لأعمالهم.

الأسطورة الإسرائيلية الرسمية الثالثة تقول إن الدول العربية اتحدت لطرد اليهود من فلسطين، وإسرائيل الضعيفة واجهت حرب إبادة من قبل العرب (فكرة دافيد

وجولياث). صورت الأسطورة الرسمية الانتصار اليهودي في حرب عام ١٩٤٨ كمعجزة تضاف إلى معجزات بني إسرائيل. في هذه النقطة قدم جميع المؤرخين الجدد رواية مضادة، إذ أوضحوا، بشكل لا يقبل الشك، أن القوات اليهودية كانت في مختلف مراحل الحرب تفوق القوات العربية والفلسطينية ليس في مجال التسليح والتدريب والإعداد والتنظيم، وإنما في أعداد المقاتلين. صحيح أن المؤرخ الفلسطيني عارف العارف أشار إلى ذلك (في المجلد الأول) غير أن إشارته اختفت فيما بعد وحتى وقت قصير من معظم الكتابات العربية التي أرخت النكبة. ومن المهم، هنا، إعطاء مثل حصول كيفية مساهمة أعمال المؤرخين الجدد، ولو بشكل بسيط ومحدود، في تغيير الكتابة التاريخية للمجتمع الإسرائيلي حول هذه النقطة. وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية غيرت نصا قديما حولها في كتاب التاريخ للصف التاسع. في النص القديم نقرأ:

"كان ميزان القوى العددي بين العرب واليهود مختل بشكل مرعب لصالح الطرف العربي. كان عدد المجتمع اليهودي (في فلسطين) ٦٥٠ ألفا، بينما كان عدد العرب ٤٠ مليوناً. كانت احتمالات النجاح لليهود مشكوكا بها، وكان على المجتمع اليهودي أن يجند كل فرد للدفاع عن هذا المجتمع".

بينما يقول النص البديل الجديد المتأثر بأعمال المؤرخين الجدد:

"في كل جبهة وكل معركة تقريبا، تمتع الجانب اليهودي بعنصر التفوق في التنظيم والتخطيط والمعدات، وحتى في أعداد المقاتلين المدربين الذين شاركوا في المعركة".

أما فيما يتعلق باتحاد الدول العربية لطرد اليهود، فقد أوضح المؤرخون الجدد، وخصوصا سيمحا فلايان وآفي شلام، أن ذلك كان مناقضا لما جرى في ساحات القتال، وخصوصا في المراحل الأخيرة للحرب عندما تركت القوات المصرية في مواجهة القوات الإسرائيلية وحدها. وقد فصل شلام بالذات خفايا الصراعات والمصالح العربية المتناقضة، وخصوصا علاقة الهاشميين بالحركة الصهيونية. أما كتابه "تواطؤ عبر الأردن" فقد توافق مع الرواية الشعبية الفلسطينية التي أحست بوجود مثل هذا التواطؤ واعتبرته واحدا من الأسباب الرئيسية للهزيمة.

إحدى الأساطير الأخرى المهمة التي روجتها المدرسة الأيديولوجية القديمة تتعلق بطهارة السلاح اليهودي، وبمعنى آخر أن هذا السلاح لم يستخدم للمس بالمدينين؛ وعليه قدمت الرواية الرسمية مذبحه دير ياسين كحدث استثنائي يؤكد القاعدة، وأن مثل هذه الأعمال هي من ارتكاب المنشقين (التيار اليميني المتطرف ممثلا بالمنظمة العسكرية

القومية الإنسبيل ومنظمة ليحي). الجانب الفلسطيني ناقض هذه الرواية وأشار إلى ارتكاب مذابح كثيرة، بحيث تم الحديث عن عملية إبادة، في الوقت الذي لم يقدم فيه معطيات وأرقاماً وأسماء تؤكد مثل هذا الزعم.

رغم أن المؤرخين الجدد لم يوافقوا على الرواية العربية ولم يتطابقوا معها، إلا أنهم استطاعوا تقديم معلومات أكثر من الجانب العربي. وعلى سبيل المثال، فقد وثق بني موريس حوالي ١٢ مجزرة في كتابه "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" بغض النظر عما إذا كان أطلق عليها أو لم يطلق اصطلاح "المجزرة". ومن جانب آخر، كان المقال الذي نشره بني موريس حول تقرير بالغ السرية أعده قسم الاستخبارات العسكرية للجيش الإسرائيلي في حزيران ١٩٤٨ حول أسباب وكيفية رحيل الفلسطينيين يشير، وللمرة الأولى، وبالاعتماد على مصادر إسرائيلية، إلى أن الفلسطينيين فروا من ديارهم بسبب الإجراءات العنيفة (الفظائع) أو الخوف منها. في هذا المقال، وضح موريس ما لم توضحه حتى المصادر العربية والفلسطينية، وهو أن القوات التابعة للتيار المركزي واليساري في الحركة الصهيونية (الهاجاناة) هي المسؤولة عن معظم هذه الفظائع، وليس قوى اليمين المتطرف (الإنسبيل وليحي) كما يعتقد من قبل، حتى في الأوساط العربية.

أما الأسطورة الرئيسية الأخيرة فتقول بأنه منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ وإسرائيل تنشُد السلام غير أن العرب رفضوا أن يمدوا أيديهم إليها. جميع المؤرخين الجدد نقضوا هذه الأسطورة بدرجات متفاوتة القوة، غير أننا نود أن نشير إلى عمليتين من أعمالهم حول هذه النقطة: العمل الأول، لبني موريس وهو بعنوان "حروب إسرائيل الحدودية (١٩٤٩-١٩٥٦)، التسلل العربي، الانتقام الإسرائيلي، والعد التنازلي لحرب السويس" (صدر عام ١٩٩٣). في هذا الكتاب أشار بني موريس إلى فرص السلام التي أهدرتها إسرائيل، غير أن أهم ما في الكتاب هو شرح السياسة التي صاغتها إسرائيل بعد الحرب من أجل منع عودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تدمير قراهم وملاحقة العائدين وقتل الآلاف منهم وتوثيق ذلك باليوم والمكان والاسم.

أما العمل الثاني، فهو مقال لآفي شلالم نشر عام ١٩٨٦ في Journal Of Palestine Studies بعنوان "حسني الزعيم ومخطط إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين"، حيث أوضح من خلال وثائق غير معروفة سابقاً، موقف القيادة الإسرائيلية، وخصوصاً بن غوريون، التي تتحمل مسؤولية تبديد ما أسماه بالفرصة التاريخية لإقامة سلام مع سوريا عام ١٩٤٩.

يتضح من هذا العرض أن هناك اقتراب كبير بين الرواية الفلسطينية ورواية المؤرخين الجدد في كثير من النقاط. وفي نفس الوقت نلاحظ أن روايتهم قد قوضت أو أضعفت الرواية الرسمية الإسرائيلية القديمة إلى حد كبير. هذا لا يعني عدم وجود نقاط اختلاف رئيسية وجوهرية بين الرواية الفلسطينية ورواية المؤرخين الجدد، بالإضافة إلى استخدام المصطلحات المركزية في الصراع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نرى أن بني موريس ومعظم المؤرخين الجدد لا يميلون إلى استخدام وصف القرى "الدمرة" ويفضلون على ذلك استخدام "المهجورة" (abandoned) أو استخدام وصف "عملية" أو "معركة" أو "حادثة" بدلا من "مذبحة". وعلى سبيل المثال، فإن بني موريس يطلق وصف "عملية" قبية على "مذبحة" قبية. ومن نافل القول أن استخدام المصطلح يدل على التزامات أيديولوجية مسبقة، غير أن المشكلة الرئيسية لدى بعض المؤرخين الجدد تكمن في استنتاجهم الرئيسي المتعلق بأسباب هجرة اللاجئين الفلسطينيين. فرغم الحديث عن استخدام العنف على نطاق واسع، فإن بني موريس، على سبيل المثال، يرفض الفكرة الفلسطينية القائلة بوجود خطة عامة Master plan للتهجير، حيث يرى أن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تمت أساسا كنتيجة لأعمال الحرب وليس نتيجة التخطيط المسبق. كما يلجأ في كثير من الأحيان لتبرير هجرة اللاجئين. فبعد حديثه عما جرى في اللد وعن مذبحة قتل فيها ٢٥٠ من سكان اللد وجرح الكثيرين واعتقال كل الرجال البالغين في اللد والرملة ووضع السكان الآخرين تحت منع التجول، وحديثه عن ترتيبات تقوم بها القوات لطرد السكان والحالة النفسية المريعة والبائسة للسكان فإنه يقول: "في ليلة ١٢-١٣ تموز يبدو (التشديد من عندنا) أن معظم السكان الذين تبقوا في البلديتين قد قرروا أنه من الأفضل أن يغادروا". ويضيف في فقرة تالية "كان هناك آئذ تداخل مصالح ورغبات يهودية وعربية، جيش دفاع إسرائيلي مصمم على طرد السكان، وسكان مستعدون، بل راغبون، في الانتقال إلى منطقة عربية".

توجد أمثلة كثيرة على هذه الشاكلة، وقد نقدها مؤرخون مثل د. شريف كناعنة، ود. نور مصالحة، ونورمان فينكاشتيان بتوسع، لذلك لا داعي لأن أكرر أفكارهم، ولاشك أن نقدهم في محله. غير أننا نتميز عنهم في نقطتين: أولا، لا يجب وضع كل المؤرخين الجدد في سلة واحدة، كما نرى ضرورة النظر إلى عملهم وتأثيرهم من خلال نظرة إجمالية وليس انتقائية فقط، وفي أسوأ الظروف فيما ساهموا فيه من نقض وإضعاف للرواية الإسرائيلية الرسمية القديمة. أما الرواية الحقيقية التي تعكس حقيقة ما جرى للفلسطينيين، فهي مرهونة بأعمال المؤرخين الفلسطينيين والعرب أنفسهم الذين يجب أن نتساءل عن دورهم في إنتاج الرواية الفلسطينية الكاملة.

الخاتمة

أضعف المؤرخون الجدد، أو نقضوا، الكثير من الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل وتلك المتعلقة بحرب عام ١٩٤٨، كما أنهم اقتربوا أو تطابقوا مع الرواية العربية، الرسمية والشعبية، في كثير من النقاط. وفي نفس الوقت تناقض بعضهم مع الرواية العربية في مفاصل هامة وجوهرية منها.

غير أننا لا نستطيع اليوم تجاهل تأثيرهم الإيجابي عموماً على البحث التاريخي الخاص بالصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام، وعلى حرب عام ١٩٤٨ بشكل خاص، بما في ذلك تأثيرهم على مؤرخين من المدرسة الإسرائيلية القديمة. وكذلك، تأثيرهم البناء على المجتمع الإسرائيلي، وإن كان ما زال محدوداً في أوساط المثقفين الإسرائيليين (قضية المناهج، البرامج التلفزيونية، الاعترافات بوقوع مجازر... الخ).

وفي اعتقادي أن مواقف بعض السياسيين الإسرائيليين، مثل عضو حزب العمل كاتس ويعقوب بيري حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، رغم أنها ليست جذرية ولا تمثل القطاع الأوسع من المجتمع والنظام، ما كانت لتتم بدون أعمال المؤرخين الجدد. من الضروري عدم التهليل لأعمالهم، غير أننا لا نوافق البعض على قولهم أنها مجرد استكمال للمشروع الصهيوني، بل نرى أنها رغم قصورها، وفي بعض الأحيان تحيزها، ورغم أن التاريخ لا يكتب ولا يحتمل التسويات كعالم السياسة، إلا أنها تعتبر خطوة أولى لتقريب المواقف. أما الرواية الفلسطينية والحقيقية للحرب، فإنها كالأرض لا يجرثها إلا عجولها.

نحو رؤية استراتيجية فلسطينية جديدة

لمفاوضات الوضع الدائم

تيسير قبة*

تجدر الإشارة بداية إلى أن المداخلة فيما يسمى بـ "مفاوضات الحل الدائم أو النهائي" تحتاج إلى عناية ودقة، وخاصة فيما يتعلق بتحديد وتدقيق المفاهيم المستخدمة.

لا اعتقد أن ما يجري هو حل أو سلام، بل تسوية سياسية. وهي، في ظل الشروط المجحفة التي قامت ولا زالت مستمرة على أساسها وبتائجها المحققة على الأرض وموازن القوى المختلة لصالح إسرائيل، تبدو تسوية مذلة وبائسة. فهي لم تلب الحد الأدنى من حقوق ومصالح شعبنا، وتبتعد عن معالجة الأسباب الحقيقية للصراع والمتمثلة باغتصاب واحتلال الأرض وتشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني عن دياره وممتلكاته وحرمانه من العودة إلى وطنه، واستمرار الاحتلال بأشكال أخرى وزرع الأرض بالمستوطنات وتهويد القدس وتغيير معالمها وهويتها الحضارية ووضعها القانوني والديمقراطي واستمرار التنكر للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني المؤكد عليها من قبل الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير بحرية وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

وما دامت التسوية الجارية لم تعالج هذه الأسباب، وهي على ما يبدو لن تعالجها في المفاوضات اللاحقة، فإنها لن تكون عادلة ولن تنتج سلاما أو أمنا أو استقرارا لأحد. وبالتالي، فإنها لن توفر حلا دائما أو نهائيا. فالحل الدائم أو النهائي هو الذي يحل القضية الفلسطينية من كل جوانبها ويزيل الظلم والإجحاف التاريخي الذي لحق بالشعب

* تيسير قبة: نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

الفلسطيني ويعيد الحق لأصحابه ويمكن شعبنا من نيل حقوقه الوطنية المشروعة وتأمين مصالحه والعيش الحر الكريم على أرض وطنه في ظل سيادة وطنية كاملة.

وإذا ما أمعنا النظر بالظروف المحيطة على كافة الصعد، فلسطينيا وعربيا وإسرائيليا ودوليا، فإننا نتبين أن الاتجاه لا يؤشر نحو إمكانية الاتفاق على حل دائم، ناهيك عن أن قطاعات واسعة من شعبنا لا تقبل بأن تحتزل الحقوق الفلسطينية في اتفاق أو معاهدة. وأن تعقيدات الصراع والطبيعة العدوانية التوسعية لأقطاب السياسة والحكم في إسرائيل، كما بينت السنوات الماضية والتي كشفتها بوضوح سياسة وإجراءات نتنياهو والتي يعاد إخراجها بشكل جديد على يد باراك من خلال لاءاته وشروطه وحرصه على وجود الإجماع الصهيوني، لن تمكن في ظل موازين القوى السائدة والتفرد الأمريكي بالمفاوضات وانحياز الولايات المتحدة السافر للموقف الإسرائيلي وغياب دور أوروبي فاعل، من أن تحقق اتفاقا يلي الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية أو يضمن استقرارا وأمنا دائمين.

وترداد قناعتنا بهذا الأمر في ظل استمرار ذات النهج القيادي الفلسطيني وكيفية إدارته للصراع والمفاوضات، حيث الخضوع باستمرار للابتزاز الإسرائيلي، وتقديم التنازلات أمام الضغوطات الممارسة، والاستعداد للتفاوض على ما هو متفاوض عليه وتبديد أوراق القوة الفلسطينية المتاحة والهروب من استحقاقات تمكين وتقوية الذات الوطنية نحو التعويل على الخارج، وذلك إلى جانب استمرار ضعف الموقف العربي وانقسامه وغياب تنسيق عربي فاعل بين الأطراف المعنية بالمفاوضات.

ولأنني أعتقد أيضا بأن حجم التناقض بين مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كبير وكبير جدا، وأن استهدافات المشروع التسويقي الإسرائيلي - الأمريكي تذهب إلى أبعد مما يمكن أن يقبل به أي طرف فلسطيني، وأنه ليس من حق أي كان التنازل عن الحقوق الوطنية الجوهرية التاريخية للشعب الفلسطيني، فإنني لا أرحح إمكانية الوصول إلى حل دائم في الأفق المنظور. وإذا كان البعض يؤمن بإمكانية الوصول إلى حل كهذا في ظل الظروف الراهنة فإنه واهم. فما دام الطرفان المتفاوضان متمسكين بما هو معلن رسميا من قبلهما، فإن الحل مستحيل. أما الحديث عن حل متوازن، ولقاء في وسط الطريق، فإنه لن يعني إلا تقديم تنازلات فلسطينية وخاصة في ظل إطار ومرجعية المفاوضات المحددة في اتفاقيات أوسلو وفي ظل الوقائع الاحتلالية التي جسدها الممارسة الإسرائيلية العدوانية في السنوات الماضية، والتي لا زالت مستمرة في تكريسها وتفوق كل إمكانية لحل عادل ما لم يجر التوقف عنها والاعتراف الصريح والواضح ببطلانها

والاستعداد للتراجع عنها والاعتراف قولاً وفعلاً بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني المؤكد بقرارات الشرعية الدولية. بما فيها القرارات ١٨١ لعام ١٩٤٧، و١٩٤ لعام ١٩٤٨، و ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤، وتلك المتعلقة بالمستوطنات والقدس أيضاً

لا أقول بهذا الموقف من باب مبالغة أو مزادة، بل إنصافاً للحقيقة التي يجب أن نعرفها بوضوح، والتي تلطم وجوه الجميع ولا تستثني أحداً. وليس الأمر هروباً من التصدي لاستحقاقات ما يسمى بمفاوضات الحل الدائم وما تفرضه من تحديات، بل العكس تماماً، حيث أننا ندرك جيداً بأن هذه القضايا تمس جوهر القضية الوطنية ور شأن أي اتفاق عليها تحديد مصير ومستقبل شعبنا ليس لبضعة سنوات، بل ولعقد طويل. كما ندرك بأنه لا يستطيع أحد ولا يجوز له تقرير القضايا المطروحة لمفاوضات "الحل النهائي" لوحده. كما لا يجوز لأحد إدارة الظهر لها، مع الإشارة إلى أن إدارة الظهر لها لا يعني انضواء الجميع في الوفد المفاوض في ظل السياسة والأداء والنتائج القيادية والتفاوضية السائدة. بسبب هذا الإدراك وبالاعتماد على مراجعة شاملة للوضع الفلسطيني استخلصنا ضرورة الحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي يعيد بنا الذات الوطنية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تضمن التمسك بالثوابت والحقوق الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية وانتهاج سياس اقتصادية واجتماعية وتنموية وإدارية تعيد الثقة بين الشعب وقيادته وتعزز دور الحركة الشعبية، وتقوي المجتمع الفلسطيني وتفسح المجال لموقف وممارسة وطنية تستند إلى الوقوف بصلاية بوجه العنجهية والصلف الإسرائيليين. فاستمرار الوضع الفلسطيني الراهن في ظل التحديات الكبيرة التي تفرضها التطورات يعني الضعف والهوان وتبديد المنجزات وأوراق القوة، وبالتالي سهولة اختراق الموقف الفلسطيني وتركه عرض للضغط والابتزاز وتقديم التنازلات.

وبالتالي، فإن المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع التوجه الجاد والفعلي لإنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل وتطبيق ما اتفق واتفق عليه حتى نستطيع بنا استراتيجية وطنية فلسطينية جديدة محمية بمؤسسة وطنية وموثوقة تعتمد على وح وطنية صلبة ولحمة وطنية داخلية متماسكة ووجهة متراصة، وعلى الاستعداد الكفاحية العالية التي لا زال شعبنا يزرخ بها والتي تمكن مجتمعة من تعزيز الدعم القومي والدولي لقضيتنا العادلة وحشد الرأي العام العالمي، وبالتالي توسيع وتنويع خيارات شعبنا والوقوف بصلاية في وجه اشتراطات ولاءات باراك وكل المشاريع الإسرائيلية التي تستهدف النيل من حقوقنا الوطنية المشروعة.

إن استمرار الوضع الفلسطيني على ما هو عليه، يعني أن المصالح الوطنية العليا لشعبنا في خطر وخطر كبير. وحتى لا تكون كذلك لا بد من نقطة بدء جديدة في الاشتباك التاريخي المفتوح على مصراعيه مع إسرائيل، نقطة بدء تضع العالم بأسره أمام مسؤولياته. نقطة بدء جديدة لا يمكن التأسيس لها إلا بإعادة بناء السياسة الفلسطينية على كافة الصعيد بحيث تشعر إسرائيل بأنها تواجه شعبا مصمما على انتزاع كامل حقوقه وأنه مستعد لكل الخيارات بما فيها أسوأها وأخطرها.

إن قضايا التسوية الدائمة، قضايا القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والعلاقة مع الجيران والمياه والترتيبات الأمنية وإطلاق سراح كل المعتقلين واستعادة كل الثروات المنهوبة وغيرها من القضايا، لا تحل حلا دائما من خلال طاولة المفاوضات فحسب، ولا يعتمد حلها على ملكات وقدرات المفاوضات فحسب، أو على حجم المتفاوضين، بل على عوامل أخرى وعبر وسائل وأشكال أخرى أيضا يأتي في مقدمتها إحداث خلل في ميزان القوى الراهن. وهذه الوسائل والأشكال يجب أن يتصدى الجميع لتوفيرها، وهي مسؤولية الجميع دون استثناء. فالصير والمستقبل وأي إطار يحدد تطور الشعب الفلسطيني اللاحق يعني الجميع، يعني شعبنا بأسره وكل قواه ومؤسساته وفعالياته. وأن أولى الخطوات على هذا الصعيد هي إعادة تجميع القوى وتمشيدها عبر الحوار الوطني الجاد وصولا للوحدة الوطنية الصلبة القائمة على التمسك بالثوابt والبرنامج الوطني.

إن وضعنا الفلسطيني هو بأمس الحاجة اليوم إلى طاقات المجتمع بأسره وليس القوى السياسية فحسب، بل ويجب أن تشترك جماهير شعبنا بقطاعاتها وفئاتها الواسعة وفعاليتها النقابية والمهنية والاقتصادية والعلمية والقانونية بالترتيب في الشأن الوطني. ويعتمد ذلك على حركتها وضغطها وإعلان تمسكها الصارم بالحقوق الوطنية واستعدادها للدفاع عنها، الأمر الذي يمكن أن يساهم بتشكيل الكتلة الجماهيرية القادرة على فرض الإرادة الوطنية العامة فيما يتعلق بالمستقبل والمصير.

لا تتوقف الأمور على الذات الوطنية فحسب. فالصراع أصلا هو صراع عربي - إسرائيلي، والقضية الفلسطينية بعدها وعمقها عربي. وقضايا الحل النهائي تمر في جوانب كثيرة منها بعلاقتنا العربية وخاصة قضية اللاجئين والحدود والعلاقة مع الجيران والأمن وغيرها. ونحن أحوج ما يكون اليوم أيضا لإعادة البعد العربي وتفصيل الدعم العربي الرسمي والشعبي وإعادة الحياة لروح التضامن والوحدة في مواجهة العنجهية

الإسرائيلية وصولاً إلى فرض الحل العادل والشامل الذي يعكس مصالح شعبنا وأمتنا العربية.

وانطلاقاً من موقعي في الجبهة الشعبية والمجلس الوطني فإنني أدعو إلى توحيد الموقف الوطني على الأسس التالية:

١. التزام القيادة السياسية وبشكل معلن وصريح أمام الشعب الفلسطيني بأن الحدود الدنيا لأي اتفاق يجب أن تضمن الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام "٦٧" (بما فيها القدس الشرقية) وترحيل المستوطنين وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة إلى وطنه وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

٢. الدعوة لإعادة بناء العملية السياسية على أساس موثيق وقرارات الشرعية الدولية متكاملة بما فيها قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ وقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ والقرار ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ وميثاق الأمم المتحدة وميثاق جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣. التمسك بحقوق اللاجئين (والنازحين) الفلسطينيين والحل العادل لقضيتهم على أساس قراري ١٩٤ و ٢٣٧، وبالتالي رفض اعتبار حق العودة خاضعاً للتفاوض مع الإقرار بأنه جماعي وفردى في ذات الآن. ويمكن التفاوض على كيفية ممارسته وبما لا يحجف بحق العودة إلى منطقة ٤٨ والقدس الغربية، وأن قرار قبول التعويض يعود للأفراد وليس للحكومات ولا علاقة للفلسطينيين باليهود والمهاجرين من الدول العربية، الأمر الذي يعني الرفض القاطع للتوطن بكل أشكاله ورفض تبادل الممتلكات والسكان.

٤. لشعبنا الحق بكل القدس شرقها وغربها وأن السيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية منافية للقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧، وأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي، حيث بطلان ضمها لإسرائيل وضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلي المحتل عنها (حسب القرارين ٤٧٨ و ٢٤٢ لعام ١٩٦٧) وصيرورتها أرضاً سيادية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

٥. التمسك بحق إقامة الدولة المستقلة والسيادة على الأرض باعتبارها حقوقاً شرعية غير قابلة للتصرف أو التفاوض وبحق إعلانها بقرار فلسطيني مستقل، ورفض أية محاولات لإعطاء استقلال شكلي أو الانتفاف على موضوعه.

السيادة، وبحيث لا يسمح بأية سيادة أو تواجد إسرائيلي استيطاني أو عسكري عليها، وما يضمن إزالة المستوطنات وترحيل المستوطنين باعتبارهما غير شرعيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار ٤٦٥، وكذلك رفض أية تعديلات أو مقايضة للأرض والسكان.

٦. التمسك بحق الدولة الفلسطينية المستقلة في الدفاع عن أراضيها وشعبها أمام أي عدوان خارجي مستقبلي وحريتها في إقامة الأحلاف السياسية. وأن أية ترتيبات أمنية أخرى تجري بإشراف دولي وفي إطار اتفاق تشارك فيه الأطراف العربية المحيطة بفلسطين، وما يشمل انخراط إسرائيل في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش الدوليين، وبالتالي نزع أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها والتي تهدد أمن شعوب ودول المنطقة.

٧. ممارسة السيادة الفلسطينية على الأرض المحتلة عام ٦٧ ممارسة كاملة غير منقوصة تطل الأرض وباطنها والمياه السطحية والجوفية ومياه البحر الإقليمية، والحدود والأجواء. وأن أية اتفاقيات تمس هذه القضايا يجب أن تقوم على أساس القانون الدولي مع الانتباه إلى أن قضية المياه ليست قضية ثنائية فحسب، بل وإقليمية تخص الأردن وسوريا أيضا.

٨. حق الشعب الفلسطيني باستعادة كل الثروات والممتلكات المنهوبة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية من آثار وكنوز ومعادن ووثائق وسجلات، وحقه في الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت به من جراء التشرد والطرده والاحتلال وسياسة القتل والتعذيب والاعتقال وتدمير البنية التحتية واستثمار ممتلكات الغائبين.

٩. إطلاق سراح كافة المعتقلين الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال دون استثناء ودون قيد أو شرط.

١٠. حق الشعب الفلسطيني في اختيار طريق تطوره بحرية وبناء نظامه السياسي الديمقراطي والتمتع بالاستقلال الاقتصادي والسياسة التنموية المستقلة المعتمدة على الذات وبحيث تكون له سيطرة تامة على حدوده ومعابر وموانئه وأسواقه ومقدراته وبما يمكنه من فك التبعية الاقتصادية لإسرائيل والتمتع بقاعدة اقتصادية مستقلة تشكل أساسا للاستقلال السياسي.

١١. أن تكون هيئات م.ت.ف القيادية بعد تفعيلها وتطويرها على أساس إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس انتخابية ديمقراطية هي المرجعية العليا صاحبة الحق بالنظر كسلطة تشريعية في أية اتفاقيات تمهيدا لعرضها على استفتاء شعبي للتقرير فيها.

١٢. أية علاقات كونفدرالية لفلسطين مع دولة أخرى (الأردن) تخضع للاختيار الحر والطوعي للشعبين الشقيقين بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

١٣. أن تجري المفاوضات في إطار من التنسيق والتعاون مع الأطر العربية الأخرى، وخاصة المعنية بالمفاوضات وعلى أساس ترابط وتكامل المسارات والحل الشامل.

١٤. الدعوة والسعي من أجل أن تكون المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة وفي إطارها ومن أجل تطبيق قراراتها وعلى أساس مشاركة دولية واسعة تستبعد التفرد الأمريكي.

إن النجاح في الوصول إلى حلول تتفق والأسس والثوابت المشار إليها يستدعي الوقفة الجادة لمراجعة التجربة السابقة بحيث يستفاد من دروسها وعبرها لصياغة الاستراتيجية الوطنية الجديدة واعتماد خطة وطنية منسقة ذات أولويات وخطوط حمراء لا يجري تجاوزها. وكذلك، العمل الجاد لاستنهاض الحركة الشعبية الفلسطينية في الداخل والخارج وبما يضمن تحشيد كل الطاقات وتكامل جهود الجميع. وأن بإمكاننا، إذا ما وضعنا المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح الضيقة، أن نحسن الأداء ونوفر القوة اللازمة لدعم الحق الفلسطيني واستحقاقاته وفرض الحلول العادلة التي يقبل بها شعبنا وأجياله اللاحقة.

لقاءات حول التطورات السياسية الراهنة

إثراء لموضوع هذا العدد ولإلقاء المزيد من الضوء على الآراء والتقييمات الفلسطينية لمرور قرن من الزمان على الصراع الفلسطيني-الصهيوني في محاولة لاستخلاص العبر من الماضي وتشخيص الحاضر واستقراء المستقبل، عمدت مجلة السياسة الفلسطينية إلى لقاء ثلاثة من الشخصيات السياسية الفلسطينية من ذوي التجربة السياسية التاريخية في تاريخ النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني. والشخصيات الثلاثة هم أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وذلك في ١٩٩٩/١٢/٩، وتيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وذلك في ١٩٩٩/١٢/١١، والدكتور حيدر عبد الشافي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني المستقل ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وذلك في ١٩٩٩/١١/٢٣.

لقاء مع أبو علي مصطفى

• بعد قرن من الصراع الفلسطيني-الصهيوني، هل ترى أن هناك إمكانية للتوصل إلى تعايش سلمي على أساس حل متوازن يأخذ بعين الاعتبار الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، أم أن الصراع سيتواصل بأشكال جديدة، وما هي هذه الأشكال؟

- الصراع الصهيوني-الفلسطيني لم يكن صهيونيا-فلسطينيا وحسب وإنما هو صراع صهيوني-عربي أيضا لأنه يمس جوهر المصالح والقضايا العربية على الرغم من أنه اتخذ شكل المجاهدة بين الصهاينة والشعب الفلسطيني. لقد كان هناك منذ البداية إحساس فلسطيني بشكل خاص وعربي بشكل عام بخطور الهجرة إلى فلسطين. وكانت المؤتمرات العربية تتناول أخطار هذه الهجرة. قبل حرب عام ١٩٤٨ كانت عناصر بناء الدولة الإسرائيلية قائمة على قدم وساق. والفشل والهزيمة اللذين مني بهما الطرف العربي في الصراع كانت لهما مسببات ذاتية وموضوعية.

إن الصراع مع الصهيونية لا يزال قائما وله مفرداته وقواه على المستوى الفلسطيني والعربي أيضا. فأية قراءة للمشروع الصهيوني تخلص إلى نتيجة مفادها أن هذا الصراع لا يتوقف بعقد اتفاقيات، أو أنه يمكن أن يتحول إلى نزاع ثم شراكة في عملية السلام. والعملية الاختزالية التي تجري إزاء هذا الصراع الآن، بعد مرور مائة عام على المشروع الصهيوني وخمسين عاما على إقامة الكيان الإسرائيلي، تعني القفز عن الوقائع التي لا زالت تفرض حقائق هذا الصراع. فالمشروع الصهيوني لا يكفي بالوقوف عند حدود الجغرافيا وإنما

يمتد إلى ساحة السيادة والاقتصاد في المنطقة. وهذا ما تطمح إليه إسرائيل التي استطاعت حتى الآن أن تعلن دولة المركز (دولة إسرائيل)، ولكنها لم تنجح حتى الآن في تحقيق دولة الاستراتيجية الصهيونية والتي تمتد إلى ما هو أبعد من الجغرافيا الفلسطينية لتشمل المنطقة العربية برمتها. فهناك تفكير صهيوني بالانتقال من جنازير الدبابات وأقدام الجنود إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية عبر نظام "التسويق الأوسط الجديد" الحمي بالمظلة العسكرية والنووية الإسرائيلية.

ومن هنا، فإن هناك تناقضا حادا بين الحالتين العربية والصهيونية. وعلى ضوء مجريات ما هو قائم سياسيا في الوقت الحالي، فإنه من غير الممكن التوصل إلى حالة من التعايش السلمي على أساس حل متوازن. إلا إذا كان التعريف لهذا الحل إزالة الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني. وهذا الظلم لا يمكن إزالته بالتسوية الراهنة. من الممكن إزالة جزء من هذا الظلم الذي تجسد أصلا باحتلال فلسطين كاملة من قبل إسرائيل، ولكن هذا الظلم لا يزول حقا دون عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ودون أن تكون له هويته المميزة ودولته المستقلة. وما دام الظلم قائما، فإن حالة الصراع ستبقى قائمة.

الصراع متواصل ويتخذ أشكالا متعددة في ظروف مختلفة. وهذا الصراع يطغى عليه الآن الطابع السياسي، ولكن كان له شكل آخر عندما اندلعت الانتفاضة، واتخذ هذا الصراع الكفاح المسلح قبل ذلك. ولا ندري كيف سيكون شكل الصراع بعد عشر سنوات مثلا، فالأبواب مفتوحة.

• ما هي أبرز الدروس والاستخلاصات من تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية ؟

- الحركة الوطنية الفلسطينية ذات تجربة غنية جدا. فقد حققت إنجازا يشكل سندا لاستمرار العملية الصراعية في الوطن الفلسطيني، وأعدت الاعتبار للشعب الفلسطيني بعد محاولات الطمس والتذويب التي واجهته. فمن جهة، واجهت الحركة الوطنية الفلسطينية محاولة إلغاء وجود الشعب الفلسطيني، والتي قامت بها الصهيونية التي استندت إلى أسطورة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. ومن جهة أخرى، وقفت الحركة الوطنية الفلسطينية ضد عملية دمج الفلسطينيين في الواقع الأردني. وبهذا عملت على إبراز الهوية الفلسطينية والمحافظة عليها.

لقد كان الكثير من الفعاليات السياسية الفلسطينية يعبر عن انتماءه بالانضمام إلى حركات سياسية عربية وإسلامية ولمدة عقدين من الزمان، ولكن انطلاق الثورة الفلسطينية أعاد ترسيخ الحال الفلسطيني والتركيز على العمل الفلسطيني. الصهيونية أخفقت في إلغاء الوجود الفلسطيني. وفي اقتناع كل يهود العالم بالهجرة إلى إسرائيل كما كان يحلم بن غوريون.

وأسهمت الثورة الفلسطينية في عدم قبول إسرائيل كجسم طبيعي في المنطقة. ومع ذلك، فإن برنامجنا الوطني الاستراتيجي والمرحلي لم يتحقق. فعلى صعيد البرنامج المرحلي لم يتحقق حتى الآن قيام دولة فلسطينية مستقلة ولا حتى تقرير المصير أو عودة اللاجئين. وهذا، فإن البرنامج الوطني الفلسطيني لم يتحقق. وأوسلو والحكم الذاتي لا يعينان تحقق المرحلة في هذا البرنامج.

لقد كان هناك اخفاق يجب أن نرى أسبابه وهي بمثابة دروس وعبر يمكن استخلاصها من تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية:-

-الدرس الأول، كان هناك تخبط سياسي وفكري في الحركة الفلسطينية، حيث كان الخطاب السياسي أحيانا عالي الوتيرة في الاستراتيجي في الوقت الذي كان الأداء فيه متدنيا، الأمر الذي لم يؤدي إلى عملية تراكمية بل إلى وجود فجوة بين النظرية والتطبيق.

-الدرس الثاني، كان هناك تخبط في الربط بين الوطني والقومي. فأحيانا كنا ننزع إلى عصية القرار المستقل كرد فعل على حدث معين، وأحيانا أخرى كان يطغى الإغراق في البعد القومي دون إدراك خصوصية الوضع الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى اضطراب في اتساق العمل وغياب الربط الجدلي بين الخاص والعام.

-الدرس الثالث، أن البنية التنظيمية للحركة الوطنية الفلسطينية عامة لم تسفر عن بناء مؤسسة راسخة وموزونة قادرة على أن تحظى باحترام الشعب الفلسطيني. فقد كان هناك طغيان للحالة الفردية أو غيرها من الحالات الضارة بالمسيرة والبناء المؤسسي، مما أعاق وجود النظام والبناء المؤسسي المطلوب. هذا على العكس من الصهيونية التي كانت تحظى بنسق وبناء مؤسسي ومرجعية لها.

-الدرس الرابع، لم تكن هناك وحدة مفهوم لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، أي لم تكن هناك جبهة وطنية موحدة متحدة. فالبعض فهم هذه الجبهة كإطار للدوبان والبعض الآخر فهمها بأنه يحق لكل طرف فيها أن يفعل ما يريد. وكذلك، لم تكن هناك قوة عسكرية موحدة أو إعلام موحدة أو علاقات خارجية موحدة. والمؤسسات القائمة لم تكن ذات مضامين جبهوية وطنية موحدة. فالاتحادات الشعبية التي تمت إقامتها استندت إلى نظام الكوتا ولم تأخذ بالكفاءة كأساس لها.

-الدرس الخامس، التعامل مع التناقضات الداخلية كان يتسم بالاضطراب. فبعض العقول كانت تحول هذا التناقض إلى حالة عداوة أو خصام ولا تنظر إليه كحالة طبيعية. وكان هذا التناقض يصل إلى حد استخدام السلاح، الأمر الذي زاد الأمور تعقيدا.

-الدرس السادس، في مرحلة الكفاح المسلح كان هناك تقديس لموضوع الكفاح المسلح دون ربطه بعملية البناء المجتمعي للشعب الفلسطيني. فقد كانت مهمة المجتمع، حسب هذه النظرة، إنتاج وتقديم المقاتلين. ومن هنا، فإن المعاناة التي تعانيها المخيمات في لبنان مثلا لا تقتصر على الحصار المفروض عليها فقط. فهذه المخيمات كانت مرتبطة بمنظمة التحرير التي تغترف منها المقاتلين. وبعد خروج المنظمة تراجع الوضع وأصبحت المخيمات في حالة فراغ سياسي واقتصادي واجتماعي دون رجعة.

-الدرس السابع، أننا لم نتقن معرفة عدونا تماما، بل كنا نرتجل المعلومة والمعرفة في وضع الخطط والبرامج الفلسطينية. ومراكز البحث التي كانت موجودة لدينا لم تحظ إلا باهتمام قليل في هذا المجال.

-الدرس الثامن يتمثل في عدم إدراك الخصوصيات الفلسطينية. فقد رفعنا شعار حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة دون أن نربط ذلك باشتقاق برامج عمل ضمن كل خصوصية فلسطينية. فالفلسطينيون في الـ ١٩٤٨ لم نصدر لهم إلا مثل هذه الشعارات دون أن نرى كيف يمكن لهم أن يشتقوا سياساتهم العملية. وقد كان يوم الأرض عام ١٩٧٦ أول تنبيه إزاء هؤلاء الفلسطينيين. ولقد كان للوجود الفلسطيني

في الأردن وسوريا ولبنان خصوصية في كل منها. وكان الواجب يقتضيه تنظيم هذه الخصوصيات في إطار الجامع الوطني بينها.

• ما هي وسائل الخروج من أزمة الوضع الفلسطيني الحالي، وما هي آفاق مفاوضات الوضع النهائي في التوصل إلى تسوية؟

— إذا أردنا الخروج من الأزمة التي نعاني منها جميعا فلا بد لنا من البحر والحوار العميقين فيما يجري، بمعنى أن الأمر يحتاج إلى أكثر من إدارة أزمة فطبيعة المرحلة الحالية حولها اختلاف من حيث كونها مرحلة تحرر وطني مرحلة بناء دولة. فكل مرحلة تقتضي برامج ومهام معينة. والحقيقة أننا زلنا في مرحلة تحرر وطني. فالاحتلال ما زال قائما، حيث الاستيطان والاعتصاب للاقتصاد والثروات ولا سيما المياه. وهناك نقطة أخرى تتعلق بالمفاهيم المرتبطة بهذه المرحلة، من حيث كيفية الربط بين البرنامج التحرري السياسي والبرنامج الديمقراطي الاجتماعي. وهناك موضوع القومي والوطني فالشعب المصري، مثلا، وبعد عشرين سنة من التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، لا يزال يسقط هذه الاتفاقيات شعبيا، الأمر الذي يدل على إعطاء ممانع التطبيع مع إسرائيل طابعا شعبيا عربيا. يضاف إلى ذلك أن السياسة المصرية السنوات الأخيرة أخذت تحذر من تمدد المشروع الصهيوني في البلاد العربية لأن القيادة السياسية المصرية تدرك أن إسرائيل تظل على جدول أمريكا ثابت استراتيجيا تحاول أن تجعل منه سيد المنطقة. ولهذا، فعلى أن نحس أن هناك تناقضا لا يزال قائما بين الشعوب العربية وإسرائيل.

لا يمكن أن نواجه الواقع الراهن دون بناء الداخل الفلسطيني ذي الأيدي المتدني. وهذا البناء يقتضي أن يكون على أساس علمي وعلى أساس من الكفاءة والقدرة على تحمل المهام السياسية وليس على أساس الولاء والمصالح الشخصية. والمدخل الوحيد بل والأداة الوحيدة التي تتيح الفرصة لشعب الحال الفلسطيني المصاب بالانقسام السياسي هي إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية جسديا وديمقرافيا. وبعد ذلك يصبح الحديث عن قضايا أخرى كسيادة القانون وبناء نظام سياسي متكامل أمرا ممكنا. وإن قيم أي حوار لا تكمن فيما يعلن عنه من نقاط إجرائية وإنما بأبعاد هذا الحوار. ومن هنا، فإن وحدة المفهوم ستكون هي المدخل الصحيح للخروج من الأزمة القائمة.

لقاء مع تيسير خالد

• بعد قرن من الصراع الفلسطيني-الصهيوني، هل ترى أن هناك إمكانية للتوصل إلى تعايش سلمي على أساس حل متوازن يأخذ بعين الاعتبار الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، أم أن الصراع سيتواصل بأشكال جديدة، وما هي هذه الأشكال؟

-انطلق في الإجابة على هذا السؤال من استطلاع للرأي العام جرى مؤخراً في إسرائيل بين العرب واليهود. فقد تغلبت في هذا الاستطلاع نزعة التناؤم على التفاؤل، وذلك بسبب التباين الواسع في نظرة كل من المجتمعين اليهودي والفلسطينيين لهذا الصراع، من حيث كيفية نشوئه وتواصله وكيفية الوصول إلى حلول تضمن التعايش بين الشعبين. أرى، من حيث المبدأ، أن التعايش بينهما ممكن، ولكن السياسة التي يمارسها حكام إسرائيل لا تدعو إلى التفاؤل. فقد بدأت هذه السياسة بنفي الوجود الفلسطيني ونفي حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية من خلال الشعار المعروف الذي رفعته الصهيونية وهو وطن بلا شعب لشعب بلا وطن. وتواصلت هذه السياسة في عهد بن غوريون الذي أعلن عن قيام إسرائيل والذي رفع شعار لا عودة للاجئ واحد ولا شبر أرض واحد للفلسطينيين. واستمرت هذه السياسة على امتداد فترة الصراع. وقد لخصها شامير في مؤتمر مدريد بموقفه المعروف الذي أعلن عن الضفة الغربية باعتبارها يهودا والسامرة، واعتبارها مع قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من "أرض إسرائيل". وهدد شامير الرئيس بوش بالانسحاب من المؤتمر إذا ورد على لسان

هذا الأخير ذكر قرارات الشرعية الدولية بشأن الموضوع الفلسطيني. ولهذا فنحن أمام سياسة لم تصل بعد إلى حد الاعتراف السياسي والقانوني بالحقوق الوطنية للشعب فلسطين.

وحتى زعماء حزب العمل عندما يتحدثون عن حقوق الفلسطينيين، فلا يتحدثون عن حقوق سياسية وليس عن حقوق وطنية. وعندما يتحدثون عن المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فإنما يتحدثون عن مناطق متنازع عليها ولا تنطبق عليها قرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩. ولهذا، فإنه يمكن التوصل إلى تسويات، ولكن ليس من المتوقع أن نصل إلى حل عاد ودائم يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويفتح الطريق أمام تعاليم حقيقي بين الشعبين في إطار دولتين مستقلتين سياديتين على أرض فلسطين.

• ما هي أبرز الدروس والاستخلاصات من تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية

- هناك دروس إيجابية ينبغي تثبيتها ونحن نراجع تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨. فلقد بدأت هذه الحركة تشكل ذاتها باعتبارها تمثل شعبا يدافع عن حاضره ومستقبله وحقوقه الوطنية، وباعتبارها أيضا حركة تناضل ضد سياسة الاستيعاب والتذويب وطمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني. وكانت القفزة النوعية على هذا الصعيد مع انطلاق الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، حيث تمكنت الحركة الوطنية الفلسطينية بمجيب فصائلها من إعادة طرح الموضوع الفلسطيني باعتباره قضية وطن وقضية شعب تسعى دول كثيرة إلى إلغاء حضوره الدولي وطمس حقوقه الوطنية.

ولقد تحقق الانتصار الإيجابي الأول والكبير على هذا الصعيد عام ١٩٧٤ وذلك باعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيد للشعب الفلسطيني بكل ما انطوى عليه هذا الاعتراف من إقرار بحقوق وطني ثابتة غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ففرضت ذاتها على الأمم المتحدة ودول العالم. ومن هنا، فإن هذه القفزة أعادت الاعتبار للحركة الوطنية الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني معترف بها، وأعدت الاعتبار أيضا للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب يناضل من أجل استرجاع حقوقه الـ

تعرضت على امتداد سنوات طويلة لمحاولات التبيد على أيدي إسرائيل والحركة الصهيونية والعديد من أنظمة الدول العربية والأجنبية.

والتطور الإيجابي الثاني الذي ينبغي أن نلاحظه في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية هو انطلاقه الانتفاضة الشعبية المباركة في كانون الأول ١٩٨٧، والتي أكدت على حق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال. وأكدت على استحالة الوصول إلى حل بهزيمة عسكرية للحركة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وكان من ثمار الانتفاضة ذلك الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين وقرار هذا المجلس بإعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية، وما تبع ذلك من الاعترافات الدولية بهذا الحق باعتباره حقاً سيادياً للشعب الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، علينا أن نقر أن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية قد شابها العديد من الثغرات والسلبات التي كان أبرزها: ضعف التجربة والتقاليد الديمقراطية في ساحة العمل الوطني الفلسطيني، وطغيان نزعة الانفراد والتفرد في الشأن الوطني الفلسطيني من قبل الاتجاه اليميني المهيمن على أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية ولاحقاً السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولقد شكلت محطة أو سلو مدخلاً للانقسام في أوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية وترتب على هذا الانقسام ضعف في دور هذه الحركة وفي أدائها، وظهور سلبات واسعة انعكست على أوضاع المجتمع الفلسطيني في الداخل وأوضاعنا في مجتمع اللجوء والشّتات.

إن الحركة الوطنية الفلسطينية التي قادت النضال على امتداد عمر الثورة والانتفاضة لم تتمكن من قيادة المجتمع الفلسطيني في الداخل على طريق مواصلة عملية التحرر وعلى طريق البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد شاب هذه الحركة الكثير من مظاهر العسكرة والاعتداء على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق المواطن ومؤسسات المجتمع المدني. كما شابها الكثير من مظاهر الفساد وبروز شريحة طبقية مهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي. وهذه الشريحة تعبر عن ائتلاف طبقي بين الرجوازية البيروقراطية الطفيلية والكومبرادورية التي أخذت تلحق بسياساتها أضراراً بالحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع التحرري الوطني الفلسطيني.

• ماهي وسائل الخروج من أزمة الوضع الفلسطيني الحالي، وما هسي آفاق
مفاوضات الوضع النهائي في التوصل إلى تسوية؟

الخروج من هذه الأزمة يتطلب انقلابا حقيقيا على مجمل السياسات
والممارسات التي يقودها الجناح المهيمن على مركز القرار في الواقع
الفلسطيني. لا بد أولا من إعادة بناء أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية لتعود،
كما كانت، اثلافا جهويا ديمقراطيا بين الفصائل والهيئات والشخصيات
الوطنية والديمقراطية والإسلامية. ولا بد أيضا من إعادة الاعتبار للقيادة
الجماعية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كبديل لسياسة الانفراد والتفرد التي
تسود أوضاع المنظمة.

ولا بد، ثانيا، من إصلاح أوضاع البيت الفلسطيني من الداخل، وتحديد
بيت السلطة الفلسطينية، ويكون ذلك باحترام الفصل بين السلطات الثلاثة:
التشريعية، والتنفيذية والقضائية. ويأتي في مقدمة ذلك كله احترام سيادة
القانون واستقلال القضاء واحترام التعددية السياسية والحزبية والحريات العامة
والديمقراطية وحقوق المواطن وفق نصوص إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس
الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨. ولا بد أيضا من معالجة مشاكل المجتمع بكل
شفافية ومساءلة ومحاسبة المسؤولين، كبيرهم وصغيرهم، في السلطة الوطنية
الفلسطينية. وبهذا، فإننا نضع الأساس السليم لاستعادة وحدتنا الوطنية وتمتين
بنيان الحركة الوطنية الفلسطينية ولحمة المجتمع الفلسطيني لمواجهة تحديات البناء
والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحديات مفاوضات الوضع الدائم.

وأما بشأن آفاق مفاوضات الوضع الدائم، فعلينا أن نلاحظ اللاءات التي
تكررها جميع الحكومات الإسرائيلية وليس حكومة باراك فقط. وهذه اللاءات
تسبق مفاوضات الوضع الدائم وتب فيها سلفا قبل أن تبدأ كالبت في قضايا
القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه والسيادة. فالموقف الإسرائيلي
على هذا الصعيد واضح وله ثوابته وخطوطه الحمراء التي يسمونها إجماعا قوميا
في إسرائيل. وهو إجماع تتفق عليه كل القوى الإسرائيلية وتسللك سياسة
منسجمة معه.

وفي المقابل، هناك حديث متواتر ومستمر على الثوابت الفلسطينية لدى الجانب الفلسطيني، ولكن هناك، وللأسف الشديد، سياسة لا تنسجم مع هذا الحديث، الأمر الذي يضعنا في موقف دفاعي ويستدرج الضغط علينا لتقدم المزيد والمزيد من التنازلات ويمكن حكومة إسرائيل من مواصلة عمليات الابتزاز وفرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني.

ونحن نرى أن الوقت قد حان للاتفاق على الثوابت والخطوط الحمراء الوطنية الفلسطينية والاتفاق على سياسة منسجمة مع هذه الثوابت الوطنية إذا ما أردنا لمفاوضات الوضع الدائم أن تقود إلى تلبية الحدود الدنيا من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وإذا ما أردنا أن نصل مع إسرائيل إلى تسوية أساسها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

لقاء مع د. حيدر عبد الشافي

● بعد قرن من الصراع الفلسطيني-الصهيوني، هل ترى أن هناك إمكانية للتوصل إلى تعايش سلمي على أساس حل متوازن يأخذ بعين الاعتبار الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، أم أن الصراع سيتواصل بأشكال جديدة، وما هي هذه الأشكال؟

- هذه المسألة تتوقف على اعتراف إسرائيل الرسمي والقانوني بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأرض الفلسطينية، وإذا لم تعترف إسرائيل رسمياً وعلانية بهذه الحقوق لن تكون هناك مصالحة وسيستمر الصراع. وحتى الآن، فإن إسرائيل لا تعترف بهذه الحقوق. وكان الصهاينة قد قرروا في المؤتمر الصهيوني الأول عدم الاعتراف بكيان وطني فلسطيني، وما زالوا متمسكين بهذا الموقف. فإسرائيل ما زالت تتمسك بما ادعته في المؤتمر الصهيوني الأول.

هذه هي العقبة الحقيقية، وما لم تغير إسرائيل موقفها وتعترف رسمياً وعلناً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقيام دولة مستقلة على الأرض الفلسطينية باستقلال كامل لن تكون هناك مصالحة ولا حل وسيبقى الصراع.

● ما هي أبرز الدروس والاستخلاصات من تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية ؟

-أبرز الدروس هو أننا نواجه خصما منظما على مستوى عال من الكفاءة العلمية والإدارية، والقدرة على التخطيط واستباق الأحداث، وكل ما تقتضيه العملية القيادية. وهذا يعني أن المشكلة والتحدي الذي يواجهها يقتضي منا وجود قيادة واعية تستطيع أن تنظم وأن تخطط وأن تستقرئ المستقبل. وأن تنابع استراتيجية العدو، وأن نبني الانسان الفلسطيني القادر على استثمار ما لدى الفلسطينيين من طاقات لتوظيفها في خدمة الهدف الوطني. وإذا ما راجعنا التجربة الفلسطينية من بدايتها منذ بداية الانتداب الانجليزي، نستطيع أن نستخلص كل الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها قياداتنا السابقة واللاحقة، والتي أوصلتنا إلى الوضع السيء الذي نعيشه. فالمهم، أو النقطة الأساسية التي أريد أن أؤكد عليها، أن أهم ما يجب علينا عمله هو أن نعتني بالانسان الفلسطيني العناية الكافية لتمكين من استثمار ما لدى هذا الانسان من طاقات غير مستفاد منها حتى الآن. وهذا أهم ما هو مطلوب.

● ما هي وسائل الخروج من أزمة الوضع الفلسطيني الحالي، وما هي آفاق مفاوضات الوضع النهائي في التوصل إلى تسوية؟

كل ما أقوله هو أن العملية معقدة ولها جوانب كثيرة، ولا نستطيع الإجابة على هذا السؤال إجابة شاملة. القضية لها جوانب كثيرة، ولا يوجد جواب يستجيب لكل فروع القضية لكن نستطيع أن نحدد، بداية، ونقول أن المطلوب هو تحقيق ديمقراطية فلسطينية في المجتمع الفلسطيني الموجود على الأرض الفلسطينية، هذه هي البداية. وتحقيق الديمقراطية هو الذي سيمكن من الاستجابة لحاجات الانسان الفلسطيني. وهذا بحد ذاته سيفتح أمامنا آفاقا جديدة نستطيع أن نقرر من خلالها الخطوات التالية. وهكذا فإنه في البداية لا بد وأن نحقق ديمقراطية فلسطينية على الأرض الفلسطينية.

الموقف في فلسطين

طاهر المصري*

بعد الاجتماع الاحتفالي الذي جرى على حاجز ايرز شمالي مدينة غزة في ١٣/٩/١٩٩٩، أعلن الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي عن بدء مفاوضات الوضع النهائي، حيث تم الاتفاق على التوصل إلى "إعلان مبادئ" جديد حسب الجدول الزمني المحدد في مذكرة شرم الشيخ "واي ٢" والتي تنص على ضرورة التوصل إلى "اتفاق اطار" خلال مدة أقصاها شهر شباط عام ٢٠٠٠. كما تنص على إبرام اتفاق شامل حول قضايا الوضع النهائي خلال عام، أي قبل ١٣/٩/٢٠٠٠.

وعلى طريق التحضير لهذه المفاوضات عينت القيادة الفلسطينية رئيس وأعضاء الوفد المفاوض والذي ضم ياسر عبد ربه، وزير الاعلام، رئيسا، وكلا من نبيل شعث و فيصل الحسيني وأكرم هنية ونبيل قسيس، أعضاء. وكان الرئيس عرفات قد اعتمد تشكيلة الفريق المفاوض على أن تبقى عضويته مفتوحة حسب الاعتبارات والاحتياجات السياسية والفنية.

أثار تعيين القيادة الفلسطينية لأعضاء الوفد المفاوض، دون الرجوع إلى مؤسسات م. ت. ف وقبل أن تحدد هذه المؤسسة الخطة التفاوضية، ردود فعل على الساحة الفلسطينية فقد قال د. حيد عبد الشافي "من المفروض أن يأخذ الوفد الفلسطيني المفاوض مباركة المجلس الوطني باعتباره أعلى سلطة في م. ت. ف، لكن الوضع القائم هو وضع غير دستوري، حيث أن السلطة التنفيذية للمنظمة هي المتحكمة في القرار، وهي تتعامل بشكل مركزي مع كافة القضايا". أما قيس عبد الكريم، نائب الأمين العام للجهة الديمقراطية، فقد علق بقوله "كان من الأفضل، بلا شك، أن يجري بحث * طاهر تيسر المصري: حاصل على درجة الماجستير في القانون الدولي الخاص. باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

عمق في إطار مؤسسات المنظمة وقنوات الحوار الوطني لاستراتيجية المفاوضات القادمة، من حيث أسسها، وصيغتها القيادية ومرجعيتها، عدا عن الطواقم المساندة لها. لكن الاعلان الذي تمت فيه تسمية أعضاء وفد التفاوض الفلسطيني، رغم أنه ليس نهائياً، لا يعتبر مؤشراً إيجابياً، لكنه لا يغلق الباب أمام بحث هذه المشكلة".

وعلى صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، قرار تعيين أسماء أعضاء الوفد المفاوض، قبل اجتماع الهيئة المعنية بذلك، بأن "اتفاق شرم الشيخ كان قد حدد وبناء على الاتفاقات السابقة موعداً لافتتاح مفاوضات الوضع النهائي، لذا كان لا بد من قرار بتشكيل وفد للجلسة الأولى والتي هي جلسة افتتاحية". ونفى حبش كون هذا القرار خروجاً عن دور مؤسسات أوسع من اللجنة التنفيذية للمنظمة. ووصف هذا التشكيل بأنه تشكيل أولي وسيخضع لتحيصات قادمة من خلال إضافة عضوية جديدة له. وقال صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" "أن الوفد المسمى إلى مفاوضات الوضع الدائم غير نهائي، وبالتالي فليس هناك استباق جدي لقرارات مؤسسات م. ت. ف، حيث سيكتمل الوفد، وستكون اللجنة التنفيذية هي المرجعية اليومية للوفد المفاوض" (آفاق برلمانية، تشرين الثاني، ١٩٩٩).

وعلى عكس الجانب الفلسطيني الذي أعلن عن أسماء أعضاء الوفد المفاوض بعد ثلاثة أيام من اجتماع أيرز فقد تأخر الجانب الإسرائيلي قرابة شهر ونصف بتسمية رئيس لمحادثات "اتفاق الإطار" عن تعيين رئيس للوفد الإسرائيلي المفاوض إلى أن أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن عويد عيران، السفير الإسرائيلي في عمان، سترأس الطاقم التفاوضي الإسرائيلي لمفاوضات "اتفاق الإطار" التي ستبدأ رسمياً خلال اجتماع القمة الفلسطيني-الإسرائيلي-الأمريكي في العاصمة الترونجية أو سلو. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن محمود عباس ودفيد ليفي يشكلان المرجعية العليا للمفاوضات بين الجانبين.

لقد أثار تعيين ياسر عبد ربه رئيساً للوفد الفلسطيني حفيظة الجانب الإسرائيلي الذي اعترض على هذا التعيين. لكن الجانب الفلسطيني استهجن تدخل رئيس الحكومة الإسرائيلية في تشكيلة الوفد التفاوضي الفلسطيني ومطالبته بتغيير رئيس الوفد. واعتبر ياسر عبد ربه هذا التدخل "وقاحة لا سابق لها في تاريخ العلاقات السياسية" مضيفاً أن الإسرائيليين "يريدون تكريس أن لديهم الحق حتى في اختيار من يمثلنا". وأوضح أن هذا الموقف نوع من لعبة "التلين الاستباقي للمفاوض الفلسطيني" (الحياة اللندنية، ٢٧/١٠/١٩٩٩).

وتعقبا على تعيين عويد عيران رئيسا للطاقم الإسرائيلي قال ياسر عبد ربه، رئيس الوفد الفلسطيني، بأن هذا التعيين يكشف عن "نية باراك عدم التركيز على هذه القناة الرسمية في المفاوضات والاستعاضة عنها باتصالات ثنائية وسرية معتقدا بأنه بذلك يستطيع تجنب الاصطدام بصلاصة موقف المفاوضين الفلسطينيين" (الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١٠/٢٧). ويذكر أن عبد ربه قد عرض الموقف التفاوضي الفلسطيني وفق للنقاط التالية:

- قضية اللاجئين، حيث يعبر قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي ينص على حق العودة للفلسطينيين، عن الموقف الفلسطيني الوحيد في هذا الشأن.

- القدس، والفلسطينيون يرون في مدينة القدس الشرقية بحدودها ما قبل حرب عام ١٩٦٧ أراض فلسطينية محتلة ويسري عليها قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وأن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية.

- المستوطنات، حيث أن كل المستوطنات التي أقيمت على الأرض المحتلة غير قانونية وفقا لما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة، ولهذا "فنحن نتمسك بكافة قرارات الأمم المتحدة وليس فقط بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨".

- الحدود والمياه، إذ على إسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ (الحياة اللندنية، ١٩٩٩/٩/١٤).

قمة أوسلو الثلاثية

التوقعات التي رافقت الدعوة إلى قمة أوسلو تراجعت من قمة أمريكية-إسرائيلية- شرق أوسطية إلى قمة ثلاثية تجمع الرئيس عرفات والرئيس الأمريكي كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي باراك بعد المراهنة على حضور ملك الأردن والرئيس المصري والعاهل المغربي.

بدأت أعمال قمة أوسلو في ١٢/١١/١٩٩٩، وكان هدفها تنشيط عملية السلام من خلال الاتفاق على جدول زمني لانتهاج من مفاوضات الوضع النهائي، والتي ستبذلها حسيما اتفق عليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ٨/١١/١٩٩٩ في مدينة راء الله وستنتهي في شهر أيلول من عام ٢٠٠٠. ولم يتمخض عن هذه القمة أي اتفاق سياسي لأنها جاءت، بالأساس، بمناسبة إحياء الذكرى الرابعة لاغتيال إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق.

لكن القمة وضعت صيغة لتكثيف الاتصالات بين عرفات وباراك في الفترة المقبلة لتقدم الدفع اللازم للمفاوضات. كما حددت دورا للولايات المتحدة في "مراقبة سيرها عن كثب" من خلال التواجد شبه المستمر للمنسق الأمريكي لعملية السلام دينس روس في المنطقة، والذي سيقوم برفع تقارير منتظمة إلى الرئيس الأمريكي عن سير المفاوضات النهائية (الأيام، ١٩٩٩/١١/٣).

قدم الرئيس عرفات خلال قمة أوسلو للرئيس الأمريكي ملفا مزودا بإحصائيات وخرائط توضيحية عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عهد باراك. وقال بأنه لا يستطيع إدارة المفاوضات في ظل استمرار الاستيطان. غير أن باراك رفض التعهد بوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية أثناء إجراء المفاوضات بين الجانبين (الرسالة، ١٩٩٩/١١/٤).

وفي تعقيب فلسطيني على قمة أوسلو قال نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي، أن الغرض من قمة أوسلو كان تفعيل المشاركة الدولية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص، في المفاوضات، ووضع الآلية لبداية هذه المفاوضات، وخلق مناخ أكثر إيجابية بين الطرفين، ووقف الاستيطان. وأضاف شعث "لقد نجح الاجتماع إلى حد كبير في تحديد هذه القضايا، أما فيما يتعلق بوقف الاستيطان فلاأسف لا يمكنني القول أننا حصلنا على ما يرضينا ولكننا سنثير الموضوع في أولى جلسات المفاوضات" (الأيام، ١٩٩٩/١١/٤).

ورأى الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة، أن قمة أوسلو كانت قمة "تاريخية ومنعظفا مهما في تاريخ دفع عملية السلام". واعتبر أن الاجتماعات في أوسلو لم تكن مجرد لقاء لتأين راين وإمما أكدت مجددا على الرعاية الدولية لعملية السلام. وأضاف بأن هذه اللقاءات أسفرت عن اعتماد آلية جديدة للرعاية الأمريكية للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية (الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١١/٧).

وعلقت الجبهة الديمقراطية على هذه القمة بقولها أنها جاءت في إطار "المساعي الفلسطينية لفرض إطار الحل الدائم بما ينسجم مع الموقف الإسرائيلي بديلا عن قرارات الشرعية الدولية". ومن جهتها قالت حركة الجهاد الإسلامي أن اجتماعات أوسلو جاءت "تعزيزا للنفوذ الأمريكي في المنطقة ومحاولة جديدة لإشعار العالم أن العملية السلمية مستمرة" (الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١١/٤). وأبدى جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية "تخوفا من أن يفاجأ الشعب الفلسطيني بأوسلو جديدة

وبقنوات سرية". ودعا إلى "وقف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية ما لم يتم الوقف الكامل للاستيطان" (القدس، ١٩٩٩/١١/٣).

ترددت أثناء انعقاد القمة أحاديث حول إمكانية عقد قمة جديدة فلسطينية-إسرائيلية-أمريكية، على غرار كامب ديفيد، في حال تحقيق تقدم في المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، لكن الرئيس الأمريكي تجنب تحديد موعد لهذه القمة. ومن جانبه قال الرئيس عرفات تعليقا على عقد مثل هذا اللقاء الثلاثي "لا نعارض مبدئيا عقد مثل هذه القمة، ونرحب بأية فكرة قد تؤدي إلى إحراز تقدم". وشدد على ضرورة أن "لا تقتصر هذه القمة على الجانب الاحتفالي بل أن يكون لها جدول أعمال واضح ومحدد" (الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١١/٤).

مفاوضات الحل الدائم

بدأت مفاوضات الحل النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مدينة رام الله بتاريخ ١٩٩٩/١١/٨، حيث عرض كل طرف رؤيته لكيفية وطبيعة هذا الحل. فقد أعلن رئيس الوفد الفلسطيني، ياسر عبد ربه، أن الرؤية الفلسطينية تتمثل في وجود "دولتين تعيشان بسلام ضمن حدود معترف بها آمنة ومفتوحة". وأضاف عبد ربه في الكلمة التي ألقاها في جلسة الافتتاح أن هناك ثلاث نقاط تشكل منطلقا لمفاوضات الوضع النهائي: تتمثل الأولى في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، ٢٣٨ والانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل ٤ حزيران ١٩٦٧. والثانية تتمثل في تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وأولها حق تقرير المصير. أما الثالثة فهي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وفق قرارات الشرعية الدولية (القدس، ١٩٩٩/١١/٩).

ومن ناحيته عرض رئيس الوفد الإسرائيلي، عوديد عيران، مواقف حكومته فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي والتي تمثلت في الآتي:

١- القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية وتظل موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية الكاملة.

٢- لا عودة لحدود ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧، فهذه الحدود توفر الأمن لدولة إسرائيل.

٣- معظم المستوطنات ستبقى في مكانها وأن "القسم الأكبر من الإسرائيليين الذين يقيمون اليوم في الضفة الغربية وغزة سيبقون تحت السيادة الإسرائيلية".

٤- إسرائيل ليست "غير مبالية بمصير اللاجئين" لكن حل مشكلتهم لا يمكن التوصل إليه داخل حدود دولة إسرائيل.

٥- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم قامت على أساس الالتزام المشترك من قبل الجانبين بقراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وهما يقودان الطرفين باتجاه حل شامل سينيهي بشكل كامل الصراع (القدس، ١٩٩٩/١١/٩).

لكن، وعلى الرغم من تطرق الخطاب الاسرائيلي إلى قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، إلا أن باراك، بعد عودته من أوسلو وقبل ساعات من بدء مفاوضات الوضع النهائي، أكد على أن هذا القرار لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة، بل يشمل أراضي دول "تتمتع بالسيادة مثل مصر وسوريا". وأثارت هذه التصريحات ردود فعل كثيرة مستنكرة إياها. فقد قال الرئيس عرفات بأنه يجب على باراك أن يتذكر "أنا ذهبنا إلى مؤتمر مدريد على أساس قرار ٢٤٢، كما أن عليه أن لا ينسى أن اتفاق أوسلو أيضا أبرم على أساس قرار ٢٤٢" (الأيام، ١٩٩٩/١١/٩). وأشار صائب عريقات إلى أن تصريحات باراك تمثل "خرقا خطيرا لأسس مفاوضات السلام التي مرجعتها قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وقرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤". أما ياسر عبد ربه فقد عاد وأكد في الخطاب الافتتاحي لجلسة المفاوضات الأولى على أن انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ هو نتيجة لتطبيق القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (الرسالة، ١٩٩٩/١١/١١).

وسارعت وزارة الخارجية الأمريكية في التعليق على تصريحات باراك إلى القول بأن "المفاوضات حول الحل الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨" (القدس، ١٩٩٩/١١/١٠).

وفي محاولة إسرائيلية لتغيير الانطباع الذي تبلور لدى الجانب الفلسطيني بعد تصريحات باراك أعلن عوديد عيران رئيس الوفد الإسرائيلي أن "إسرائيل تعترف بقرار ٢٤٢ لكنها تحتفظ بتفسير خاص له" (الرسالة، ١٩٩٩/١١/١١). ومن الواضح أن تصريحات عيران لا تعني أن التفسير الإسرائيلي للقرارين المذكورين سيكون مقبولا أو متفقا مع التفسير الدولي أو الفلسطيني لهما.

إخلاء بعض البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية و "تشريع" أغليبتها

على الرغم من تعهد الحكومة الإسرائيلية عند توقيعها على اتفاق "واي ريفر" بلأن تخلي البؤر الاستيطانية التي أقيمت على تلال الضفة الغربية خلال وعقد توقيع الاتفاق

المذكور، إلا أن أياً من هذه النقاط لم تتم إزالتها. وكان آخر ما توصل إليه باراك هو الاتفاق مع مجلس المستوطنات "يشع" بإخلاء اثنتي عشرة نقطة استيطانية من أصل ثلاثة وأربعين لكن هذا لم يفض إلى إزالة فعلية لأي منها، حيث أن البؤر الاستيطانية التي أعلن عن إخلائها ظلت بداخلها البيوت المتحركة وخزانات المياه، مما يوحي بأن المستوطنين سيعودون إلى هذه المواقع، خاصة إذا ما علمنا بأن المستوطنين الذين تم إخلالهم يقيمون حالياً بمستوطنات قريبة من هذه المواقع ويقومون بشق طرق معبدة تصل ما بين هذه البؤر والمستوطنات القريبة منها. والأخطر من ذلك في الموضوع هو إضفاء باراك "الشرعية" على بقية البؤر الواحدة والثلاثين الاستيطانية التي أقيمت بعد اتفاق واي ريفر.

كان باراك قد رفض طلب الرئيس عرفات بتجميد البناء في المستوطنات أثناء محادثات التسوية الدائمة، حيث قال "طالما لا يوجد اتفاق دائم يحدد مستقبل المستوطنات فإن الحكومة ستعمل بموجب القانون الإسرائيلي". وكان باراك قد أبلغ الرئيس عرفات وبحضور الرئيس الأمريكي خلال اجتماعهم في أوسلو بأن عطاءات البناء لنحو ألف وحدة استيطانية جديدة أصدرتها وزارة الإسكان أخيراً "يجب أن لا تؤثر على المفاوضات، لأن معظمها يقع في المستوطنات التي لا خلاف عليها في إسرائيل"، أي أن هناك إجماعاً إسرائيلياً على وجوب إبقائها في إطار أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين (الحياة اللندنية، ١١/٤/١٩٩٩).

الممر "الامن" بين الضفة وغزة

افتتح الممر الجنوبي الذي يربط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٠/٢٥/١٩٩٩ ويمتد هذا الممر من بلدة ترقوميا قضاء الخليل إلى بيت حانون في قطاع غزة ويمر عبر الأراضي الإسرائيلية، ويبلغ طوله قرابة أربعة وأربعين كيلو متراً. ويأتي افتتاح هذا الممر بعد شهر من التأخير عن الموعد المحدد في اتفاق شرم الشيخ الأخير وحوالي خمس سنوات عن الموعد المحدد في اتفاقيات أوسلو.

وكانت الخلافات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني حول السيادة على هذا الممر قد أدت إلى تأخير تشغيله إلى أن تم الاتفاق على أن تكون السيادة الأمنية على طول الطريق للإسرائيليين وأن تتعهد إسرائيل بعدم اعتقال أي فلسطيني على هذا الممر.

وعوجب آلية استخدام الممر يتعين على المواطن الفلسطيني أن يحصل على بطاقة مرور (بطاقة ممغنطة) قبل التوجه إلى معبر بيت حانون، حيث تقدم البطاقة لموظفين

إسرائيليين يقومون بفحصها من خلال جهاز الحاسوب، ويتم بعد ذلك إعطاؤه تصريحاً بالدخول، ومن ثم يتعرض إلى تفتيش شخصي، ويتوجه بعد ذلك إلى جنود إسرائيليين آخرين يقومون بالتدقيق في الأوراق قبل الصعود إلى الحافلات. أما بالنسبة للحافلات فيتم تفتيشها بشكل دقيق عبر قفازات الكترونية، ويجري فحص أسفل السيارات عبر حفر خاصة أعدت خصيصاً لهذا المر ومن ثم يتم التدقيق في شخصية السائق وأوراقه وبعد ذلك يسمح له بالدخول (الأيام، ١٠/٢٦/١٩٩٩).

إعادة الانتشار

رفض الرئيس ياسر عرفات المصادقة على خرائط المرحلة الثانية من إعادة الانتشار الثانية التي قدمها الجانب الإسرائيلي وتتضمن الانسحاب من ٥٪ من أراضي الضفة الغربية. وجاء رفض عرفات بسبب أن هذه الخرائط تحدد ما نسبته ٨,٢٪ من المساحة المقترحة محمية طبيعية، وطالب الرئيس بأن يكون الانسحاب من مناطق ذات أهمية (القدس، ١١/١٢/١٩٩٩).

واستناداً إلى صائب عريقات فإن الخلاف مع الجانب الإسرائيلي يدور حول مبدأ تحديد مناطق إعادة الانتشار حيث يقول الإسرائيليون أن "تحديد هذه المناطق هو شأن إسرائيلي وأن علينا الاطلاع على الخرائط فقط بعد إقرارها، فيما لا يوجد أي بند في جميع الاتفاقيات ينص على ذلك والاتفاق الذي بيننا وبينهم هو أن تحديد مناطق إعادة الانتشار هو أمر مشترك" (الأيام، ١١/١٧/١٩٩٩).

وكان الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي قد التقيا في تل أبيب في ١٤/١١/١٩٩٩، إلا أنهما لم يتمكنوا من حل الخلاف بشأن إعادة الانتشار المقررة حسب مذكرة شرم الشيخ. وعاودت إسرائيل وأكدت على لسان وزير خارجيتها ديفيد ليفي بأن تحديد مناطق إعادة الانتشار هو أمر تحدده إسرائيل بشكل أحادي دون الحاجة للتشاور بشأنه مع الفلسطينيين (الأيام، ١١/١٧/١٩٩٩). ومن جانبه قال عريقات أنه يأمل في تجنب وقوع أزمة وتابع بأنه "على اتصال مع الزملاء الإسرائيليين... ودعوتهم لمواصلة العمل... وأنتي مستعد للاجتماع معهم في أي وقت لمواصلة المناقشات" (الحياة الجديدة، ١٦/١١/١٩٩٩). ويبدو أن صائب عريقات بهذه الأقوال أراد أن يترك الباب مفتوحاً أمام إجراء مفاوضات جديدة حول إعادة الانتشار المقررة.

"الفصل" بين الإسرائيليين والفلسطينيين

ضمن خطته القاضية بالفصل ما بين إسرائيل والفلسطينيين اقترح إيهود باراك "أسيجة قوية بين الجيران ذوي الجيرة الحسنة واقتصاديات منفصلة للجيران المنفصلين". وأضاف بأن للفلسطينيين مطلق الحرية في إصدار عملتهم الخاصة وفصل اقتصادهم عن إسرائيل في إطار التسوية السلمية النهائية بين الجانبين (الأيام، ١٩٩٩/١١/٢٢).

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي في وقت سابق قد بدأ بمداوات على المستوى الحكومي حول الفصل بين إسرائيل والكيان الفلسطيني استهلها بخطبة أعدها إبراهيم شوحط، وزير المالية، والمدير العام لوزارته وقدمها في ١٧/١٠/١٩٩٩، وتضمنت الخطة البدائل الاقتصادية الثلاثة الآتية للتسوية النهائية مع الفلسطينيين:

أ- الوحدة الجمركية والتي ستوفر حركة حرة للبضائع، ونسبا جمركية وضريبية مباشرة، وتعاوناً في جباية الضرائب على استيراد البضائع، أي إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه.

ب- الفصل الاقتصادي الذي ينطوي على ضرائب كبيرة على حركة البضائع وضرائب غير مباشرة مختلفة وإمكانية عقد اتفاقيات تجارية بين الطرفين، وبينهما وبين دول أخرى.

ج- إيجاد مناطق تجارية حرة لا تفرض فيها ضرائب على حركة البضائع المحلية بين الكيانيين وإمكانية فرض ضرائب غير مباشرة بنسب مختلفة ونسب ضريبية مختلفة واتفاقيات تجارية مستقلة مع دول أخرى.

وألح باراك الذي يرفع شعار "الفصل" بين إسرائيل والكيان الفلسطيني أنه يؤيد فكرة الفصل الاقتصادي التام مع الفلسطينيين. وقال بأن "إسرائيل لا ترى أية ضرورة للتدخل في حياة الفلسطينيين في معظم المجالات بما في ذلك المجال الاقتصادي" (الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١٠/١٩).

ورداً على هذه الاقتراحات قالت السلطة الوطنية الفلسطينية أن فكرة منطقة التجارة الحرة ما بين فلسطين وإسرائيل أو علاقة التجارة الحرة بين البلدين هي الأقرب إلى التوجهات الفلسطينية من بين الثلاثة بدائل الإسرائيلية المطروحة. وقال محمد اشتية، مدير عام بكدار، أن "منطقة التجارة الحرة أو علاقة التجارة الحرة هي نموذج قريب من التوجهات الفلسطينية ولكنه يحتاج إلى حدود سياسية بين البلدين يكون على هذه الحدود محطات جمركية" وأضاف "هذا الخيار هو الأقرب إلى توجهاتنا" (الأيام، ١٩٩٩/١٠/١٩).

بيان "الوطن ينادينا"

البيان الذي وزع بتاريخ ٢٧/١١/١٩٩٩ ، ويحمل توقيع عشرين شخصية منهم تسعة من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، تحدث عن "مسلسل مربع من الدجل والكذب والتضليل" من قبل القيادة الفلسطينية التي قالت بأن اتفاقيات أوسلو مع إسرائيل "ستقيم دولة عاصمتها القدس وتعيد النازحين واللاجئين إلى ديارهم وتفكك المستوطنات وتحرر المعتقلين وتمهد لأوضاع اقتصادية... لكن، وعلى حد تعبير البيان، "كان اتفاق أوسلو مقايضة الوطن بثناء بعض الفاسدين المفسدين في السلطة الفلسطينية، أشرع رئيسها الأبواب ليعبث الانتهازيون في الشارع الفلسطيني الفساد". ويقول البيان بأنه وبعد "ست سنوات من أوسلو سلب المزيد من الأرض واتسع الاستيطان، والتأمر على قضية اللاجئين يجري بتسارع خلف الكواليس، والسجون الفلسطينية تغلق أبوابها على أبنائنا". وأضاف البيان أن "ناقوس الخطر يجب أن يذق في كل قرية ومدينة ومخيم وفي كل زاوية وركن...".

والنواب الذين وقعوا البيان هم كل من معاوية المصري، حسن خريشة، راوية الشوا، رأفت النجار، فخري التركمان، عبد الجواد صالح، حسام خضر، علي أبو الريش وزهران أبو قبيطة.

وعلى أثر توزيع هذا البيان ونشر بعض ما جاء فيه في الصحافة تواترت الأحداث وتحركت السلطة الفلسطينية وقامت بفرض الإقامة الجبرية على ثلاثة من موقعي البيان هم بسام الشكعة، وحيد الحمد الله وعصمت الشخشير. واعتقلت الباقي وهم عدنان عودة، عبد الستار قاسم، عبد الرحيم كنانة، ياسر أبو صفية، عفيف جودة، أحمد قطامش، عادل سمارة وأحمد شاكر دودين. أما نواب المجلس التشريعي فتم التعامل معهم داخل قبة البرلمان.

وصفت السلطة الفلسطينية، وعلى لسان أحمد عبد الرحمن أمين عام مجلس الوزراء، موقعي البيان "أن هذه المجموعة قد ضلت الطريق الوطني إلى حد الانحراف عن رؤية الواقع على حقيقته، فإذا بها، بوعي أو دون وعي، تنشب أنظفارها وأنيابها في الصمود الوطني بدل أن تعززه في مواجهة الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي وتحميد القدس" (الأيام، ٢٨/١١/١٩٩٩). وأصدرت منظمة الشبيبة الفتاوية بياناً حملت فيه بشدة على الموقعين على البيان وحذرت من "خلق الفتنة وإثارة الاقتال والاحتراب الداخلي تحت يافطة محاربة الفساد".

ودعت الجبهة الديمقراطية إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين على خلفية البيان. وإلى تحريم الاعتقال على أساس الرأي، وإلى احترام حرية التعبير كقاعدة من قواعد الحريات الديمقراطية المنصوص عليها في إعلان الاستقلال.

وشدد الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" على الاختلاف الجوهرى والتمايز بين موقفه وما جاء في البيان. ولكنه أدان بشدة اجراءات الاعتقال والإقامة الجبرية، مطالباً بالإفراج الفوري عن المعتقلين ورفع الإقامة الجبرية. ودعا إلى فتح التحقيق مع المتورطين بالفساد وتقديم كل من ثبت ادانته للقضاء.

وقالت جبهة النضال الشعبى الفلسطينى بأن البيان استخدم لغة وتعبيرات مرفوضة ومدانة، وفيه محاولة لإعادة الساحة الفلسطينية لأجواء الاتهامات والتخوين، إلا أنها اعتبرت من جهة أخرى أن استمرار وجود عدد من المظاهر السلبية والأخطاء الخطيرة يشكل أساساً منطقياً لتصاعد الدعوات المطالبة بإجراءات حازمة لتصويب الأداء الإدارى والمالى للسلطة الفلسطينية (الأيام، ١٢/١/١٩٩٩).

ودعت الجبهة الشعبية إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين وإلغاء أوامر الإقامة الجبرية باعتبارها تمس حق التعبير وحرية المواطن. وطلبت البحث في أمر استثناء الفساد لدرء الأخطار عن المجتمع الفلسطينى وتوفير أفضل المناخات لاتحاد الجميع لمواجهة أعمال الاحتلال وأخطار التهويد والاستيطان (الأيام، ٢٩/١١/١٩٩٩).

كما أصدر حزب الشعب الفلسطينى بياناً قال فيه "أنا وبغض النظر عن مضمون البيان وأسلوب صياغته الذى طغت عليه بعض المواقف المسبقة، وأضعفت تناوله لقضايا مهمة وأساسية تم مجموع الشعب الفلسطينى، فإننا لا نرى في الاعتقالات وإصدار أوامر الإقامة الجبرية أسلوباً سليماً في التعامل مع الخلاف في الرأي". وطالب البيان بالإفراج فوراً عن كافة الأخوة المعتقلين وبإلغاء أوامر الإقامة الجبرية واعتماد أسلوب الحوار المسؤول في معالجة كافة الخلافات.

وأصدر المجلس التشريعى الفلسطينى بياناً عقب جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١/١٩٩٩، جاء فيه: "شجب وإدانة هذا البيان بكل ما تضمنه من عبارات الاتهام والقدح والتشاؤم"، وكذلك "إدانة الأخوة أعضاء المجلس التشريعى الموقعين على هذا البيان وإنذارهم ولفت نظرهم". وناشد البيان الرئيس عرفات "إطلاق سراح الموقعين على خلفية البيان". كما رفض بيان التشريعى "التعرض لأسم رمز الثورة والنضال الفلسطينى الرئيس القائد أبو عمار...".

وكان أربعة من المعتقلين الموقعين على البيان قد بعثوا برسالة إلى الرئيس عرفات بتاريخ ١٩٩٩/١١/٣٠، أوضحوا فيها موقفهم من هذا البيان. وجاء في الرسالة التي حملت توقيع عدنان عودة، ياسر أبو صافية، عفيف برابرة، وعبد الرحيم كنانة "نحن ضد أية عملية استغلال للمذكرة في الموضوع السياسي من أي جهة كانت داخلية أو خارجية، وذلك إيماناً بالسلطة وقيادتها التي أتت عبر تضحيات شعبنا الفلسطيني". وكتب الموقعون "إننا لم نفكر إطلاقاً بموضوع الفتنة أو الاقتتال الداخلي، بل وقعنا على المذكرة حرصاً منا على إيجاد الحلول لبعض الخلل الذي نرأى أن تجد له السلطة ومتفقو الشعب الفلسطيني الحل". وورد على لسان عبد الستار قاسم، استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، في رسالة إلى الرئيس: "لم يقصد البيان الإساءة إلى شخصكم أو التشهير أو بث مشاعر غير سوية ضدكم، وورود عبارة "رئيسها" في البيان لم يكن إلا تعبير عن "أمل بالمبادرة نحو علاج الأمور". وأضاف "بتقديري أنه كان من الأجدى توزيع البيان ضمن المؤسسات الخاصة، مؤسسة المجلس التشريعي" عليها تعمل على تصحيح ما قد حل من خلل" (القدس، ١٩٩٩/١٢/١).

وأصدر النائب زهران أبو قبيلة توضيحاً قال فيه "لقد قمت بالتوقيع على مذكرة داخلية الهدف منها تقديمها إلى رئيس المجلس التشريعي ليقوم بتسليمها إلى سيادة الرئيس من أجل تصحيح الأوضاع الإدارية والتجاوزات". وفي نفس المضمون أصدر النائب حسام خضر بياناً توضيحياً حول موقفه من البيان "الوطن يناديننا".

وقد قامت السلطة الفلسطينية برفع الإقامة الجبرية عن بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس الأسبق، وعن وحيد الحمد الله رئيس بلدية عنتبا الأسبق وعن السيدة عصمت الشخشير، وهي محاضرة في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، في حين أنها لم تفرج حتى الآن عن أي من المعتقلين على خلفية البيان الذي بات يعرف "ببيان العشرين".

ويدو أن المقصود من البيان هو أن يتحول إلى عريضة شعبية يوقعها الآلاف ولا تقتصر على الأسماء العشرين التي لا يمكنها أن تشكل تياراً أو اتجاهها سياسياً موحداً خاصة وأن الموقعين لا ينتمون إلى تيار سياسي واحد. فمنهم يساريون وإسلاميون وشخصيات وطنية مستقلة وعناصر من فتح. وكان النائب حسام خضر، أحد الموقعين، قد قال أن النية كانت جمع آلاف التواقيع على البيان ورفعها للمجلس التشريعي ومجلس السلطة قبل دفعه إلى الشارع (الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١١/٣٠).

وكان من أهم تفاعلات البيان الاعتداء على النائب معاوية المصري حيث ربط المصري ما بين توقيعه على البيان وتعرضه للاعتداء. وكان النائب قد أصيب بقدمه

جراء اطلاق النار عليه من قبل ثلاثة مسلحين انتظروه أمام منزله. وأثار هذا الاعتداء ردود فعل استنكرت وأدانت مثل هذه الحوادث. وقد أجمعت القوى الوطنية والإسلامية والعديد من المؤسسات الأهلية والرسمية على شجب واستنكار هذا الحادث مطالبين السلطة الوطنية بملاحقة المعتدين والكشف عن الجهة التي تقف وراءهم وتحويلهم للقضاء واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالحفاظ على أمن المواطنين. واعتبر العديد من البيانات التي صدرت عقب الحادث بأن القصد من وراء هذا العمل هو إثارة الفتنة وإشعال نار الشقاق والاحتراب بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد.

وفي تطور لاحق (١٩٩٩/١٢/٥) أعلن خمسة من المعتقلين (وهم عفيف جودة، عبد الرحيم كنانة، عدنان عودة، ياسر أبو صفية وأحمد شاكر دودين) في سجن نابلس اضرائهم عن الطعام وامتناعهم عن استقبال الزوار، وذلك، وحسب تعبير أحدهم، "لأن اعتقالهم غير قانوني ويتناقض مع كل الأعراف المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة حرية الرأي والتعبير والقوانين الفلسطينية، حيث أنه ولغاية الآن لم توجه إليهم أية تهمة رسمية ولم تصدر بحقهم أوامر اعتقال قانونية".

تقارير

قراءة وتحليل لأنشطة المجتمع المدني

الفلسطيني خلال شهرين

زياد عثمان*

في إطار عملية الرصد والمتابعة لميادين النشاط المجتمعي المتنوعة، نقدم هذه القراءة البحثية التي تستند إلى معطيات شهرين وتغطي الفترة الزمنية الواقعة ما بين ٩/١٥ - ١٥/١١/١٩٩٩ والتي تتضمن حصيلة الأنشطة للمجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته وفعالياته، في سياق مواجهة تحديات عملية البناء الوطني الداخلي واستكمال الجهد الوطني التحرري للخلاص من الاحتلال ونيل السيادة.

في هذا التقرير المكثف ستعرض إلى حصيلة ما توفر بين أيدينا من معطيات بأفق تحليلي لعلنا بذلك نسهم في رسم المؤشرات التي تعكس بصورة أولية، وضمن المعطيات المحددة، اهتمامات المجتمع الفلسطيني وأولوياته المحددة.

أولاً، المعطيات العامة

١- بلغ مجموع الأنشطة للفترة الزمنية قيد الدراسة (شهرين) ١٦٦ نشاطاً ما بين ندوة وورشة عمل ومؤتمر. تتوزع عددياً كما يلي:

أ- ندوات: ٥٨

ب- ورشات عمل: ٩١

ج- مؤتمرات: ١٧

* زياد عثمان: حاصل على بكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية من جامعة بيرزيت عام ١٩٨٣، وله دراسات حول الصراع العربي-الإسرائيلي.



٢- التوزيع الجغرافي لمجموع هذه الأنشطة بين الضفة والقطاع هو: ٩٧ نشاطا في الضفة و ٦٩ نشاطا في قطاع غزة.

٣- التوزيع الجغرافي في محافظات الضفة لهذه الأنشطة هو كالتالي:

- محافظة رام الله والبيرة: ٣٤ نشاطا وهي الأعلى في الضفة.

- محافظة نابلس: ٢٤ نشاطا وهي الثانية في الضفة.

- محافظة جنين: ١٤ نشاطا وهي الثالثة في الضفة.

- محافظة طولكرم: ٧ أنشطة.

- محافظتنا القدس والخليل: ٦ أنشطة لكل محافظة.

- محافظتنا بيت لحم وأريحا: ٣ أنشطة لكل محافظة.

- محافظتنا سلفيت وقلقيلية: لا ذكر لأنشطة فيهما.

٤- التوزيع الجغرافي للأنشطة في محافظات قطاع غزة:

- محافظة غزة: ٤٠ نشاطا وهي الأعلى في الضفة والقطاع أيضا.

- محافظة خان يونس: ١١ نشاطا وهي الثانية في القطاع.

- محافظة رفح: ٧ أنشطة وهي الثالثة.

- المخيمات (جباليا، البريج، النصيرات): ٦ أنشطة منها ٤ في جباليا.

- محافظة دير البلح: نشاطا واحدا.

- بيت حانون: ٤ أنشطة.

الندوات

تمت هذه الندوات بدعوات من المؤسسات الأهلية والقوى والأحزاب السياسية والمؤسسات الأكاديمية، ومساهمة القطاع الحكومي محدودة جدا في هذا المجال.

تناولت الندوات مواضيع سياسية، اقتصادية، ثقافية، صحية، المرأة، تعليم، عمال، نقابات ... الخ.

تصدر الموضوع السياسي هذه الندوات واستحوذ على ٥٠٪ من مجموعها، حيث عقدت ٢٩ ندوة سياسية من أصل ٥٨ ندوة. ومن المواضيع السياسية التي تركزت

حوها الندوات قضايا الحل الدائم والمفاوضات النهائية. تلا المواضيع السياسية من حيث الترتيب المواضيع الثقافية "٨ ندوات"، وفي المرتبة الثالثة جاءت المواضيع الصحية والطبية (٥ ندوات)، فيما جاءت القضايا التعليمية وقضايا المرأة في المرتبة الرابعة (٣ ندوات لكل منها).

ورشات العمل

وقد تم معظمها بدعوات من المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية، حيث رعت ونظمت المنظمات الأهلية ٥٦ ورشة عمل، فيما نظم القطاع الحكومي ٣٤ ورشة. وهنا نلاحظ تميز الأهلي على حساب الحكومي.

تصدرت الأنشطة النسوية وقضايا المرأة قائمة المواضيع المثارة في ورشات العمل، حيث عقدت ٢٤ ورشة عمل تناولت قضايا تتعلق بالمرأة.

تلا قضايا المرأة المواضيع الاقتصادية "١٥" ورشة عمل. وفي المرتبة الثالثة جاءت المواضيع السياسية "٩" وفي المرتبة الرابعة برزت مواضيع النقابات والعمال.

ورشات العمل التي نظمتها المؤسسات الأهلية والمدنية أو التي نظمتها المؤسسات الحكومية غالبيتها ممولة من قبل مؤسسات دولية. وقد أمكننا رصد ٢٥ ورشة عمل (١٤ حكومية و١١ أهلية) ممولة بشكل مباشر من قبل مؤسسات دولية (مؤسسة التنمية الأمريكية، البنك الدولي، الحكومة الفنلندية، مؤسسات تنمية سويدية وهولندية وألمانية، المجلس الثقافي البريطاني، والاتحاد الدولي للخدمات).

يضاف إلى هذه "٣١" ورشة عمل تمت من قبل منظمات أهلية وهي ضمنا ممولة نظرا لارتباطها ببرامج هذه المنظمات وتمويلها.

المؤتمرات والمهرجانات

وقد بلغ عددها ١٧ مؤتمرا ومهرجانا، ١٣ في الضفة و٤ في قطاع غزة. تصدر الموضوع السياسي القائمة بواقع ٤ مؤتمرات: مؤتمرات حول مفاوضات الوضع الدائم، والثالث حول الاستيطان، فيما كان الرابع حول العلاقات الأوروبية-الفلسطينية.

تلا ذلك المواضيع الطبية العملية، حيث عقد مؤتمرا طبيان دوليان في رام الله والثالث عقد في مدينة غزة.

الاقتصادي (التنمية الزراعية)، والأسرة (العنف الأسري والشباب) كانت من المواضيع التي تمت مناقشتها في هذه المؤتمرات أيضا. وقد حظي ملف التنمية البشرية ١٩٩٨-١٩٩٩ بمؤتمر على حلقين: واحدة في غزة والأخرى في الضفة الغربية.

أما المواضيع الثقافية فقد أخذت طابع مهرجانات وعروض احتفالية (مهرجانات التراث، الطفل، المسرح، الشعر) ... الخ.

ثانيا، عرض وتحليل مفصل لمواضيع الأنشطة

١- الموضوع السياسي:

تصدر الموضوع السياسي كافة المواضيع الأخرى. فمن بين ١٦٦ نشاطا متنوعا استحوذ الموضوع السياسي على ٤٤ نشاطا، وهو ما يعكس اهتمام المجتمع وقواه بهذا العنوان كعنوان أساسي.

وفي الموضوع السياسي برز تفاوت في الأولويات، حيث برز اهتمام خاص بمفاوضات الوضع الدائم وقضاياه واستحقاقاته. وجاء ترتيب الأولويات على النحو التالي:

- المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم (١٥ نشاطا). وقد تم التأكيد من خلالها على التمسك بالثوابت الوطنية والشرعية الدولية، توحيد الجهد الوطني وجدية الحوار الوطني، واللجوء إلى الاستفتاء، وإعادة الاعتبار لـ م.ت.ف، وكذلك برامج القوى السياسية وفعلها.

- سيادة القانون والوضع الداخلي (٨ أنشطة).

- اللاجنون وحقهم في العودة على أساس القرار ١٩٤ (٧ أنشطة). وهنا يشار إلى أن أفراد قضية اللاجئين عن باقي قضايا الوضع الدائم يعتبر تمييزا لهذه القضية.

- الاستيطان، القدس، واتفاق شرم الشيخ جاءت بذات القدر من الاهتمام ونوقشت في "٣" أنشطة لكل عنوان.

هذا، وقد برزت المؤسسات التالية كراعية للأنشطة السياسية: الفصائل والقوى السياسية، المنتدى المدني، المنبر الديمقراطي، جامعة بيرزيت.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للأنشطة السياسية فكان: ٢٣ في الضفة الغربية و ٢١ في قطاع غزة.

٢- المرأة:

بلغ مجموع الأنشطة التي تناولت قضايا المرأة والعمل النسوي ٣١ نشاطاً، وقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد الأنشطة بعد السياسية منها.

وجاء التوزيع الجغرافي للأنشطة الخاصة بالمرأة كالتالي: ١٨ في الضفة الغربية و ١٣ في قطاع غزة.

أما المواضيع التي شكلت أولوية في قضايا المرأة فكانت:

- حقوق المرأة في قوانين وتشريعات غير تمييزية ورفع سن الزواج كانت لها الأولوية وتم تناولها في "٨" أنشطة.

- العنف ضد المرأة، تربية الطفل ودور الأسرة، المواضيع الصحية المتعلقة بالمرأة حصلت على نفس الدرجة من الأهمية، "٣" أنشطة لكل عنوان.

- واقع الأطر النسوية واستحقاقات المرحلة وضرورة توحيد هذه الأطر (نشاطان).

- قضايا مطلوبة متعلقة بالأجور والحماية والأمان الاجتماعي "٣" أنشطة.

- الانحراف عند الأزواج، الجنردة، عاملات الخليل (نشاط واحد) لكل منها.

تميزت الأطر التالية في إقامة هذه الأنشطة ورعايتها: طاقم شؤون المرأة، مركز شؤون المرأة، مركز غزة للصحة النفسية، جمعية المرأة العاملة.

وقد لوحظ في الأنشطة النسوية عامة انشداد نحو قضايا اجتماعية وحقوقية خاصة بالمرأة وتغيب الأنشطة السياسية. وهذا الأمر يعكس خلافاً في التوازن المقترض بين الاجتماعي والوطني، وإزاحة واضحة للاجتماعي على حساب السياسي، علماً بأن الأطر النسوية سابقاً غلبت السياسي على حساب الاجتماعي والديمقراطي لدى المرأة.

٣- الموضوع الاقتصادي:

بلغ مجموع الأنشطة التي غطت الجوانب الاقتصادية "٢١" نشاطاً عن الزراعة والصناعة والتجارة. وقد احتل الموضوع الاقتصادي المرتبة الثالثة بعد السياسي والمرأة.

توزعت الأنشطة جغرافيا بين الضفة وغزة كالتالي: ١٤ في الضفة الغربية و ٧ في قطاع غزة.

وكان النشاط الاقتصادي حسب الجهة المنظمة كالتالي:

- وزارات حكومية "١٦" نشاطا.

- مؤسسات أهلية "٣" أنشطة.

- القطاع الخاص (نشاط واحد).

- ونشاط مشترك بين القطاع الحكومي والأهلي.

كان هناك "٩" من الأنشطة التي نظمتها وزارات حكومية ممولة من قبل مؤسسات دولية بالإضافة إلى "٣" أنشطة للقطاع الأهلي أيضا.

المواضيع التي برزت في العنوان الاقتصادي كأولويات:

- تدريب مهارات إدارية ومهنية وفنية "٧" أنشطة.

- مناقشة خطط تطويرية وسياسات تنمية "٥" أنشطة.

- أنشطة تتعلق بالقطاع الزراعي "٤" أنشطة.

- أنشطة تناولت القطاع الصناعي "٤" أنشطة.

- ونشاط واحد حول مخاطر سياسة الاقتراض الحكومية.

٤- الموضوع الثقافي:

كان مجموع الأنشطة الثقافية ١٢، توزعت جغرافيا كالتالي: "١١" نشاطا في الضفة الغربية، ونشاط واحد في قطاع غزة.

تمت "٥" من هذه الأنشطة بدعوة من وزارات حكومية (وزارة الثقافة) وأخذت جانبا احتفاليا خطايا.

أما الأنشطة التي نظمتها مؤسسات أهلية فقد بلغت "٧" أنشطة.

وكانت المواضيع التي تم تناولها في مختلف الأنشطة الثقافية:

- "٣" أنشطة حول مستقبل الثقافة مع قرب حلول الألفية الثالثة، دور الثقافة في حفظ وحماية قيم المجتمع، ضرورة تصحيح المسار الثقافي الفلسطيني.
 - نشاط سينمائي: عرض للفيلم الفلسطيني نعيم ودريدة.
 - نشاط ثقافي حول رواية الكاتب العربي الطاهر وطار "الشهداء يعودون هذا الأسبوع".
 - عدد من المهرجانات في يوم التراث، مهرجان للطفل، مهرجان الشعر السادس، فعاليات المسرح الوطني في القدس، معارض فنية.
- هذا ويلاحظ محدودية النشاط الثقافي في قطاع غزة.

٥- بلديات وسلطات محلية:

- بلغ مجموع الأنشطة "٨" ضمن التوزيع الجغرافي التالي: "٦" في قطاع غزة و "٢" في الضفة الغربية.
- وقد نظمت "٧" من هذه الأنشطة من قبل البلديات والحكم المحلي.
- وكان ٥٠٪ من هذه الأنشطة ممولا بشكل مباشر من مؤسسات دولية (البنك الدولي، مؤسسة التنمية الأمريكية، الحكومة الفنلندية، مؤسسة CDG الألمانية).
- أما المواضيع المتناولة في هذه الأنشطة فهي:
- تطوير الخدمات البلدية والتخلص من النفايات.
- المخططات الهيكلية.
- الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، الإدارة المالية للبلديات، تطوير المعلومات الجغرافية للبلديات.
- وقد تميزت بلدية غزة في هذه الأنشطة: ٣ من أصل ٨.

٦- مواضيع علمية:

- بلغ مجموع الفعاليات العلمية في هذا المجال "١٠" أنشطة. توزعت جغرافيا كالتالي: "٦" في الضفة الغربية، "٣" في قطاع غزة، ونشاط واحد مشترك.
- كان ٥٠٪ من هذه الأنشطة العلمية حكومية، و ٥٠٪ مؤسسات غير حكومية.

وكانت المواضيع المثارة تحت هذا العنوان:

- قضايا التعليم في فلسطين: المعوقات والآفاق، ومشاكل الطلبة والأقساط "٤" أنشطة.

- أنشطة علمية تطويرية اكتساب خبرات وتعاون دولي "٣" أنشطة.

- أنشطة حول مشكلة الكمبيوتر عام ٢٠٠٠، العلامة أحمد السفاريني أعماله وإنتاجه المعرفي، تقرير التنمية البشرية (نشاط لكل منها).

٧- مواضيع صحية وطبية:

بلغ مجموع الأنشطة "١٠"، كان "٧" منها في الضفة الغربية و "٣" في قطاع غزة.

كان للمؤسسات الأهلية "٨" أنشطة، والنشطاء الآخرين حكومياً.

أما المواضيع المتداولة في هذه الأنشطة فهي:

- التوعية والتثقيف الصحي "٤" أنشطة.

- أنشطة علمية اختصاصية تطويرية "نشاطان".

- أنشطة تدريبية مهنية "نشاطان".

- نشاطان حول الإعاقة وتأهيل المعاقين.

٨- نقابات

بلغ مجموع الأنشطة "٧" أنشطة. "٦" منها نظمتها مؤسسات أهلية وواحد حكومي.

كان "٣" من هذه الأنشطة ممولاً بشكل مباشر من قبل مؤسسات دولية.

أما المواضيع المثارة في هذه الأنشطة فهي:

- تطوير البنية التعبوية للنقابات وزيادة العضوية (نشاطان).

- تطوير السلامة والأمان للعاملين (نشاطان).

- التنظيم النقابي للعاملين في مناشير الحجر، نقاش قانون العمل الفلسطيني المقترح من المجلس التشريعي، نشأة وتطور الحركة العمالية (نشاط واحد لكل منها).

٩- مشاريع قوانين:

كان مجموع الأنشطة " ٧ " نظمتها مؤسسات أهلية.

أما القضايا المثارة في هذه الأنشطة فكانت:

- القضاء وسيادة القانون " ٣ " أنشطة.
- حقوق المؤلف - مشروع قانون موضع نقاش وجدل.
- الشعوذة والمشعوذين وسن قوانين رادعة ضدهم.
- الصلح العشائري وعلاقته بالقانون المدني.

١٠- حقوق الإنسان:

كان هناك نشاطان في هذا المجال: الأول، عقد في كلية أبو ديس تحت عنوان "الحوار البناء بين مؤسسات حقوق الإنسان والسلطة الوطنية"، وخلص إلى ضرورة تعميق الشفافية في القطاعين الحكومي والأهلي والمساءلة القانونية لدى الجميع. والثاني، دورة تدريبية لضباط المخابرات في غزة تحت عنوان "الديمقراطية وحقوق الإنسان".

١١- إعلام:

كان هناك نشاطان حول الإعلام ودوره في هذه المرحلة وضرورة الحفاظ على تميزه بعد أن فشل الاحتلال في خفت صوته وتدميره. ونشاط آخر دعى رؤوس الأموال الفلسطينية لدعم الإعلام والاستثمار في هذا القطاع بهدف تطويره.

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك مواضيع أخرى وردت تحت عناوين متفرقة منها:

- ورشة عمل حول الأمان على الطرق.
- ورشة عمل حول البيئة والحد من التلوث الذي تسبب به المنشآت الصناعية الفلسطينية.
- المشاركة بورشة عمل حول تطوير جودة المنتج الفلسطيني في القاهرة من قبل وزارة الصناعة والغرف التجارية.
- ورشة عمل حول المخدرات حضرها خبراء من فلسطين، إسرائيل، الأردن، ومصر تم خلالها التباحث في التعاون الإقليمي لمكافحة المخدرات.

استخلاصات عامة

- عدد الأنشطة المرصودة خلال شهرين "١٦٦" نشاطا تعكس نشاطية وحيوية في المجتمع المدني الفلسطيني، سيما وأن ورش العمل والمؤتمرات تراوحت ما بين يوم عمل وأسبوع، وشملت مختلف الميادين.
- لكي يستقيم الاستخلاص حول النشاطية المجتمعية نرى ضرورة فحص الربط والتوظيف بين النتائج والاستخلاصات والتوصيات المتأتية عن مجموع الندوات وورش العمل في الخانات المجتمعية والميادين العملية المحددة. وحتى لا يبقى هذا الموضوع في دائرة التخمين والتقدير والانطباعات العامة، لابد من إخضاع هذه المسألة إلى الدراسة والبحث لفحص مدى الاستفادة والتوظيف ودرجته وانعكاسه على العناوين المختلفة.
- الموضوع السياسي حاز على اهتمام رئيسي لدى المجتمع الفلسطيني وهذا ما عكسته الفعاليات والأنشطة. وهذه النتيجة تعتبر طبيعية ومنسجمة مع معطيات الواقع المعاش. وتصدر مفاوضات الوضع النهائي في العنوان السياسي أيضا طبيعي ومنطقي ويعكس الاهتمام الوطني والشعبي لهذه المفاوضات والتي هي، بإقرار جميع القوى، مفاوضات هامة وحساسة وتمس المصير والمستقبل الفلسطيني.
- تخصيص قضية اللاجئين كشيء منفصل في الأنشطة السياسية رغم أنها مدرجة في إطار قضايا المفاوضات النهائية يعكس مدى الاهتمام وتقل وكبر هذا الموضوع وسخونة هذا الملف.
- في الموضوع السياسي كافة الندوات والقوى المشاركة فيها تؤكد على الثوابت والوحدة الوطنية، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير، وتحديد خطوط حمراء وميثاق سياسي توافقي واستفتاء شعبي. ولكن يبدو أن هناك هوة واسعة بين هذه الدعوات والممارسة وافتقارها للآليات التي تنقلها إلى حيز الفعل.
- قضايا المرأة احتلت المرتبة الثانية في سلم الأولويات المجتمعية، متجاوزة الموضوعين، الاقتصادي والثقافي، وهذا الأمر بتقدير له أسبابه:
 - ١- نشاطية الأطر النسوية التي تعمل على أساس مهني وعلى أساس مؤسسي.
 - ٢- توفر التمويل اللازم لهذه الأنشطة يساعد على أفراد أنشطة متنوعة لهذه المراكز والأطر.

- البعد الاجتماعي القانوني تصدر اهتمامات المراكز والأنشطة النسوية وهذا الأمر يبدو مفهوماً في إطار التحولات المجتمعية بعد مجيء السلطة الوطنية وإعطاء وزن أكبر للقضايا الاجتماعية الديمقراطية والحقوقية لمختلف القطاعات الاجتماعية وكان انقلاباً قد حصل في توجهات المراكز النسوية التي كانت في أوقات سابقة منغمسة في العمل السياسي على حساب البعد المجتمعي. المطلوب هو موقف متوازن يأخذ بعين الاعتبار جدلية الوطني والاجتماعي دون أن يتسهم أحدهما الآخر أو يوضع اعتباراً في مواجهته.
- الأنشطة الاقتصادية غلب عليها اهتمام حكومي، وركزت على مسائل إدارية وتقنية وإكساب مهارات، وهذا الأمر مهم ومفيد في ظل مراحل البناء الوطني. ولكن وضع الخطط والسياسات التنموية لا يقل أهمية بطبيعة الحال بل هو أساسي. والملاحظة الملفتة للنظر هي ضعف القطاع الخاص في الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية، حيث جاء في التصنيف الثالث بعد الحكومي والأهلي.
- العنوان الثقافي أخذ اهتماماً لا بأس به رغم احتلاله مرتبة رابعة في سلم الأولويات، كما بينتها المعطيات التي بين أيدينا. والمواضيع المثارة بمظهرها الرئيسي كانت احتفالية. وفي قطاع غزة لم يسجل سوى نشاط ثقافي واحد طيلة شهرين وهذا ضعف ملحوظ يستحق المراقبة.
- الأنشطة الممولة بشكل مباشر أو غير مباشر (عبر مؤسسات أهلية ممولة أصلاً)، تشير أسئلة مثل: هل كل الأنشطة المقامة نابعة من حاجات فعلية للمجتمع وتندرج في إطار الأولويات الرئيسية، أم أنها تلبية لمتطلبات الممولين؟ هذا الموضوع يجب أن يبقى في إطار المراقبة والفحص.
- التفاوت في نشاطية المحافظات يجد تفسيره في تركيز المؤسسات الحكومية والأهلية على حد سواء في هذه المحافظات، كمحافظة رام الله في الضفة الغربية، ومحافظة غزة في القطاع. ولمزيد من التوازن يمكن توزيع الأنشطة لتتجاوز الانحصار الجغرافي المحدود.

تقارير

استطلاع للرأي العام بين المستوطنين في

الضفة الغربية وقطاع غزة "قراءة أولية"

أيوب مصطفى*

نشر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية مؤخرا نتائج استطلاع للرأي العام بين المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. أشرف على هذا الاستطلاع دائرة التحليل الاستراتيجي في المركز، وقام بتنفيذه مركز بيسا للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة بار إيلان في تل أبيب في الفترة ما بين ١٠-١٤ تشرين أول من هذا العام. بلغ حجم العينة ٥٠٢ مستوطنا في ١١٥ مستوطنة، وتم إجراء الاستطلاع من خلال مقابلات تلفونية، وبلغت نسبة الخطأ ٤,٥٪.

يحاول هذا التقرير إلقاء الضوء على أهم النتائج التي خلص إليها الاستطلاع، وهي قراءة أولية بحاجة إلى المزيد من التحليل المتعمق.

دوافع الاستيطان

أظهرت النتائج أن ٤٦٪ من المستوطنين قدموا للاستيطان لدوافع اقتصادية مقابل ٢٧٪ لدوافع دينية وأيديولوجية، في حين أن ٤٪ فقط جاءوا "للدفاع عن أمن إسرائيل".

المستوطنون والتصويت في انتخابات أيار ١٩٩٩

صرح ٧٢٪ من المستوطنين بأنهم صوتوا لنتنياهو، في حين أن ١٨٪ فقط أعطوا أصواتهم لباراك. وكذلك، فإن الغالبية العظمى من المستوطنين صوتت لأحزاب دينية

* أيوب مصطفى: باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وأحد المشرفين الرئيسيين على استطلاعات الرأي العام.

يمينية، حيث حصل الليكود على ٢٤٪، والاتحاد الوطني على ١٣٪ والمفدال على ١٢٪، وشاس على ٨٪، ويهودوت هتواره على ٦٪. بينما لم تحصل إسرائيل واحدة (العمل) إلا على ٩٪ فقط، وحزب شينوي على ٤٪، أما تسومت والطريق الثالث فلم يحصلوا إلا على ١٪ لكل منهم، كذلك فإن حزب المركز (الوسط) لم يحصل إلا على ٢٪ من أصوات المستوطنين.

المستوطنون وعملية السلام

أظهرت نتائج الاستطلاع أن ١٣٪ من المستوطنين يعتقدون بأن عملية السلام ستحسن العلاقة بينهم وبين الفلسطينيين، في حين أن ٣٨٪ منهم يعتقدون أن هذه العلاقة ستسوء. وعند سؤالهم عن المستقبل بعد خمس إلى عشر سنوات، اعتقد ٤٤٪ منهم بأن دولة فلسطين ستقوم، بينما اعتقد ٣٣٪ بأن عملية السلام ستفشل وسيعود الجيش الإسرائيلي لاحتلال الضفة (أنظر نص الأسئلة).

نص الأسئلة (نتائج رئيسية)

- كيف تقيم تأثير عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على العلاقة بين المستوطنين والفلسطينيين في المدى القريب؟

١٢,٧٪	ستحسن العلاقة بين المستوطنين والفلسطينيين
٣٥,٧٪	ستسوء العلاقة بين المستوطنين والفلسطينيين
٣٧,٦٪	لن يكون لها تأثير على العلاقة بين الطرفين
١٤,٠٪	لا أعرف

- بالنظر إلى الوضع الراهن في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ماذا ستكون الأوضاع، في اعتقادك، بعد خمس إلى عشر سنوات من الآن؟

١١,٨٪	سيتم احتواء الحكم الذاتي ولن يتطور إلى دولة فلسطينية
٤٣,٨٪	ستقوم دولة فلسطينية في الضفة الغربية
٣٣,٤٪	ستفشل عملية السلام وسيعود الجيش الإسرائيلي للسيطرة على الضفة الغربية
١١,٠٪	لا أعرف

يتضح من النتائج أن الفئة العمرية الشابة من المستوطنين (١٨-٢٤ عاماً) هي الأكثر اعتقاداً بأن عملية السلام ستسبب للعلاقة ما بين المستوطنين والفلسطينيين، فقد صرح ٤٠٪ منهم بذلك، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى ٢٨٪ عند الفئة العمرية (٣٥-٤٤ عاماً). وكذلك، فإن الفئة العمرية (٤٥-٥٤ عاماً) هي الأكثر اعتقاداً بقيام دولة فلسطينية في المستقبل، حيث اعتقد ٤٨٪ منهم بذلك، في حين أن الفئة العمرية (٥٥-٦٤ عاماً) هي الأكثر اعتقاداً بأن عملية السلام ستفشل وسيعود الجيوش الإسرائيلية للسيطرة على الضفة الغربية، حيث اعتقد ٣٩٪ منهم بأن ذلك سيحصل في المستقبل. كذلك، يتضح من النتائج أن المستوطنين الذين هم من مواليد روسيا هم الأكثر اعتقاداً بأن عملية السلام ستحسن العلاقة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد اعتقد ٢٣٪ منهم بذلك. لقد بينت النتائج أيضاً أن المستوطنين من مواليد أوروبا الشرقية هم الأكثر اعتقاداً بأن عملية السلام ستسبب للعلاقة ما بين الطرفين، فقد اعتقد ٤٦٪ منهم بذلك.

أما بالنسبة للاعتقاد بقيام دولة فلسطينية، فإن مواليد أوروبا الشرقية هم الأكثر اعتقاداً بذلك (٥٥٪) مقارنة مع مواليد الاتحاد السوفييتي (٤٢٪). وأما بالنسبة للتعليم، فإن الأقل تعليماً (حاملو الشهادة الابتدائية) هم الأكثر اعتقاداً بأن عملية السلام ستسبب للعلاقة بين المستوطنين والفلسطينيين. فقد اعتقد ٥٧٪ منهم بذلك، مقابل ٣٢٪ من الذين يحملون الشهادات الجامعية. أما بخصوص الاعتقاد بقيام دولة فلسطينية في المستقبل، فإن الأكثر تعليماً (الشهادات الجامعية) هم الأكثر اعتقاداً بذلك (٥٣٪) مقابل حاملو الشهادات الدنيا (الابتدائية) (١٤٪). كذلك تظهر النتائج أن أصحاب الدخل المتدني من المستوطنين هم الأكثر اعتقاداً بأن العلاقة ستسوء (٤٨٪)، مقابل أصحاب الدخل المرتفع (٢٥٪). وكذلك، فإن أصحاب الدخل المرتفع هم الأكثر اعتقاداً بقيام الدولة الفلسطينية (٤٦٪) مقابل أصحاب الدخل المتدني (٤٠٪). تظهر النتائج كذلك أن الذين هاجروا إلى المستوطنات قبل عام ١٩٨٨ هم الأكثر اعتقاداً بأن العلاقة ستسوء (٤٢٪)، مقابل ٣٠٪ من الذين هاجروا بعد عام ١٩٨٨. أما مقابل ٢٦٪ من الذين هاجروا بعد عام ١٩٨٨، فإن ٥٤٪ من الذين هاجروا قبل ١٩٨٨ يعتقدون ذلك، سكان المستوطنات هم الأكثر اعتقاداً بأن العلاقة بين الطرفين الفلسطينيين والمستوطنين ستسوء. فقد اعتقد ٤٨٪ منهم بذلك، مقابل ٢٢٪ من العلمانيين. أما بالنسبة للاعتقاد بقيام دولة فلسطينية، فإن العلمانيين هم الأكثر اعتقاداً بذلك (٥٥٪) مقابل المتدينين (٣٤٪). وتظهر النتائج أيضاً أن المستوطنين الذين يعملون داخل

المستوطنات هم الأكثر اعتقاداً بأن العلاقة ستسوء بين الطرفين (٣٨٪) مقابل الذين يعملون داخل الخط الأخضر (٣١٪). وكذلك، فإن الذين يعملون داخل الخط الأخضر هم الأكثر اعتقاداً بقيام الدولة الفلسطينية (٥٢٪)، مقابل الذين يعملون داخل المستوطنات (٤٣٪).

المستوطنون ونظرتهم لمستقبل المستوطنات

أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٢٧٪ من المستوطنين يعتقدون بأنه سيتم ضم معظم المستوطنات لإسرائيل بعد خمس إلى عشر سنوات، كما اعتقد ١٧٪ منهم بأن معظم هذه المستوطنات ستكون جيوباً سيادية إسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية. كما أن ١١٪ من المستوطنين يعتقدون بأن المستوطنات ستم إزالتها، فيما اعتقد ٥٪ منهم أنها ستكون تحت السيادة الإسرائيلية. كذلك، يتضح من الاستطلاع أن حوالي ربع المستوطنين مستعدون لإخلاء المستوطنات مقابل تعويضات عادلة من الحكومة الإسرائيلية، فيما يعارض ٧١٪ منهم ذلك. وعند سؤالهم عن استعدادهم للعيش في المستوطنات كمواطنين إسرائيليين تحت السيادة الفلسطينية في حال قيام دولة فلسطينية، صرح ٢٠٪ منهم أنهم مستعدون لذلك، فيما عارض ذلك ٦٧٪. وعند سؤالهم عن استعدادهم لبيع ممتلكاتهم لمشتري فلسطيني، أعرب ١٢٪ منهم عن استعدادهم لذلك، فيما عارض ٨٣٪. وكذلك، فإن ٢٣٪ من المستوطنين مستعدون لقبول فلسطينيين كجيران لهم في المستوطنات، فيما يرفض ذلك ٧٧٪. وحول رأيهم في اقتراح رئيس الحكومة الإسرائيلية باراك فيما يتعلق بتجميع المستوطنات في عدد من الكتل الاستيطانية وضمها لإسرائيل، أيد ٥٠٪ منهم هذا الاقتراح، فيما عارضه ٣٦٪.

يتبين من النتائج أن المستوطنين من مواليد أوروبا الشرقية هم الأكثر استعداداً لترك المستوطنات مقابل تعويض من الحكومة الإسرائيلية، حيث أعرب ٤٥٪ منهم عن استعدادهم لذلك، مقابل المواليد من آسيا/إفريقيا (١٧٪). وكذلك، فإن مواليد أوروبا الشرقية هم الأكثر استعداداً لبيع ممتلكاتهم للفلسطينيين. فقد أعرب ٢٠٪ منهم عن استعدادهم لذلك مقابل ٧٪ من مواليد الولايات المتحدة وكندا. كذلك تظهر النتائج أن الذين هاجروا إلى المستوطنات قبل عام ١٩٨٨ هم الأكثر استعداداً لقبول تعويض مقابل ترك مستوطناتهم وهم أيضاً الأكثر استعداداً لبيع ممتلكاتهم في المستوطنات (٢٤٪ و ١٥٪ على التوالي) مقابل الذين هاجروا بعد عام ١٩٨٨ (١٩٪ و ٧٪ على التوالي). ويتضح من الاستطلاع كذلك أن العلمانيين من سكان المستوطنات هم الأكثر

استعدادا لقبول التعويض (٤٠٪) وهم أيضا الأكثر استعدادا لبيع ممتلكاتهم للفلسطينيين (١٨٪)، مقابل المتدينين والمتدينين المشددين، حيث أعرب ١٢٪ من المتدينين المشددين عن استعدادهم لقبول التعويض و ٤٪ من المتدينين عن استعدادهم للبيع.

تظهر النتائج، كذلك، أن الفئة العمرية الشابة من المستوطنين (١٨-٢٤ عاما) هي الأكثر استعدادا للعيش كمواطنين إسرائيليين تحت السيادة الفلسطينية (٣٠٪)، مقابل كبار السن منهم (الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما) (٨٪). أما عن قبول الفلسطينيين كحيران للمستوطنين، فقد أظهرت النتائج أن ٢٦٪ من الفئة العمرية الشابة (١٨-٢٤ عاما) هم الأكثر استعدادا لذلك، مقابل كبار السن (أكثر من ٦٥ عاما) (١٩٪). أما فيما يتعلق بمكان الولادة، فإن الأكثر استعدادا للعيش تحت السيادة الفلسطينية هم مواليد الولايات المتحدة/كندا (٣٢٪) مقارنة بمواليد أوروبا الشرقية (٩٪). كذلك، فإن مواليد أوروبا الغربية هم الأكثر استعدادا لقبول الفلسطينيين كحيران لهم في المستوطنات (٣١٪)، مقابل مواليد الولايات المتحدة/كندا (١٨٪). أما عن سنة الهجرة، فإن المهاجرين بعد عام ١٩٨٨ هم الأكثر استعدادا للعيش تحت السيادة الفلسطينية (٢٦٪) مقارنة بالمهاجرين قبل عام ١٩٨٨ (١٤٪)، وهم الأكثر استعدادا لقبول الفلسطينيين كحيران لهم (٣٠٪)، مقارنة بالمهاجرين قبل عام ١٩٨٨ (٢١٪).

المستوطنون والدعوة لإخلاء المستوطنات

يتضح من نتائج الاستطلاع أن نصف المستوطنين يرفضون إخلاء المستوطنات تحت أي ظرف، فيما أعرب ٤٢٪ منهم عن استعدادهم لقبول الإخلاء إذا تم إقراره في الكنيست بشروط مختلفة. كذلك، فإن ١٤٪ منهم مستعدون لاستعمال القوة لمنع الإخلاء، فيما يرفض ٧٩٪ ذلك. وفي المقابل، فإن ٨٠٪ من المستوطنين يعارضون أية مواجهات مع الجيش الإسرائيلي، بينما ٢٪ فقط يدعون لمواجهات عنيفة لمنع الإخلاء.

يتبين من النتائج أن كبار السن من المستوطنين (٥٥-٦٤ عاما) هم الأكثر معارضة لأية مواجهة مع الجيش الإسرائيلي في حالة إخلاء المستوطنات، حيث أعرب ٩٤٪ منهم عن ذلك مقابل الفئة العمرية (١٤-٢٤) عاما (٦٩٪). إن المستوطنين من مواليد الاتحاد السوفييتي وإسرائيل هم الأكثر استعدادا للمواجهة (١٩٪ لكل منهما)، مقارنة مع مواليد الولايات المتحدة/كندا (٧٪). وكذلك، فإن مواليد أوروبا الشرقية

هم الأكثر معارضة لأية دعوة للمواجهة مع الجيش (٩١٪)، وإضافة لذلك، فإن الأقل تعليماً (ابتدائي فما دون) هم الأكثر استعداداً لاستعمال القوة (٢٩٪) في مواجهة أمر حكومي بإخلاء المستوطنات، مقارنةً بجملي شهادات الكليات (١١٪). أما العلمانيين من المستوطنين، فهم الأكثر معارضة للدعوة للمواجهة مع الجيش الإسرائيلي في حالة الإخلاء (٩٠٪) مقارنةً مع المتدينين (٧٢٪).

تقارير

ميلاد وتأسيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات

المحلية العربية

أحمد مصالحة*

في قرية يافة الناصرة، القرية العربية المتاخمة لمدينة الناصرة، وفي يوم ١٩٧٤/٦/١٧ تم انتخاب اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل كحدث يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الأقلية القومية العربية في البلاد. لقد حضر الاجتماع رؤساء ممثلي ثلاث مناطق، وهي الجليل الشرقي، والجليل الغربي والمثلث. وقد تم انتخاب خمسة عشر رئيس سلطة محلية يمثلون هذه المناطق الثلاثة في لجنة واحدة تكون شاملة وقطرية لكل الوسط العربي في البلاد. كيف حصل ذلك؟

أريد هنا أن أروي أحداث وظروف تأسيس هذه اللجنة، ليس فقط كباحث عليه أن لا يترك أي عامل ومتغير له علاقة بالأمر، وإنما كرئيس سلطة محلية عربية في ذلك الوقت واكب وعمل على تأسيس هذه اللجنة. وأود أن أسجل هنا، وكشاهد أول وبشكل مباشر، ما الذي حدث حينها، وكيف.

بخلاف كل التصريحات الرسمية الإسرائيلية بأن إسرائيل تؤمن الحرية والمساواة لكل مواطنيها، ورغم أن هذا الحق أكدت عليه وثيقة استقلال إسرائيل، فإن الممارسة العملية ضد هذه الأقلية كانت تتصف بالتمييز والاضطهاد القومي والعمل على أن يبقى هذا الجزء الحي والواعي والنشط من الشعب العربي الفلسطيني بدون أرض وبدون خدمات تقدم لهم من قبل الدولة وبدون مستقبل كباقي المواطنين. فقد تدخلت هذه السلطة في كل مجالات الحياة لهذه الأقلية، ولا مجال هنا لإعطاء هذا الموضوع حقه

* أحمد مصالحة: باحث فلسطيني. عضو سابق في اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل.



الكافي في رأبي، حيث أن هناك الكثير مما يمكن أن يكتب حول كيف تعامل السلطة في إسرائيل الأقلية القومية العربية فيها.

أود أن أبدأ بعمل الرؤساء بعد انتخابات تشرين ثاني ١٩٧٣. وقد اخترت أن أتحدث في البداية عن عمل بعض الرؤساء العرب من الجليل الغربي في مؤتمر عقد في القدس لكل الرؤساء العرب واليهود وتوزيعهم لبيان صادر عنهم، وعن وثيقة جرابسي، وذلك من أجل توضيح الأسباب والظروف التي دفعت رؤساء السلطات المحلية العربية إلى العمل من أجل التنظيم والعمل المشترك.

في أوائل عام ١٩٧٤ عقد مؤتمر لرؤساء السلطات المحلية اليهود والعرب في مباني الأمة في القدس، وهذا تقليد تقوم به وزارة الداخلية الإسرائيلية بعد كل انتخاب للسلطات المحلية، حيث يحضر إلى جانب هؤلاء الرؤساء عادة رئيس الحكومة، ووزير الداخلية ووزراء آخرون، وأعضاء كنيست، وموظفون كبار. وهذا المؤتمر، من الناحية المهنية، مؤتمر على درجة عالية من الأهمية.

في هذا المؤتمر وزع بعض رؤساء المجالس المحلية العربية من الجليل الغربي على جميع الحاضرين بيانا مكتوبا باللغتين العربية والعبرية جاء في مستهله ما يلي:

"نحن الموقعين أدناه رؤساء سلطات محلية في الجليل الغربي، نريد بهذا أن نرفع قضايا الوسط العربي والسلطات المحلية العربية أمام الحاضرين في اجتماع السلطات المحلية في إسرائيل المنعقد في القدس وأمام السلطات المختصة والرأي العام".

وبعد توزيع هذا البيان المهم، أخذ الرؤساء العرب يجتمعون بشكل انفرادي وجماعي يتناولون مشاكلهم ويبحثون فيما يمكن عمله. وهنا بدأت لأول مرة فكرة إقامة لجان فرعية تمثل قرى الجليل الشرقي والجليل الغربي والمثلث.

وحتى تكون الصورة واضحة للقارئ، فإني أعود مرة أخرى إلى هذا البيان الذي جاء فيه:

"منذ قيام دولة إسرائيل لم يحظ الوسط العربي وسلطاته المحلية بنفس المعاملة والمساعدة وتمويل الميزانيات أسوة بالوسط اليهودي، وهكذا فإن الوسط العربي بقي متأخرا أكثر بكثير من الوسط اليهودي في ميادين البناء، التطوير، التعليم، الصناعة

والخدمات المحلية". لقد آن الأوان من أجل دعم قضايا السلام والتفاهم العربي-اليهودي والعدل الاجتماعي، ولأن يعطي الرأي العام والسلطات المختصة أذانا صاغية لمشاكلنا والتي نلخصها فيما يلي:

١- في ٢٨ قرية (من أصل ١٠٤ قرى) لم يتعين حتى الآن مجالس محلية. وكذلك في ٣٥ مضرب بدو (من أصل ٤٥ مضرب بدو). إن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر هكذا.

٢- إن السلطات المحلية العربية لا تمنح هبات بقدر ما تمنح السلطات المحلية اليهودية. ففي الوسط العربي تمنح السلطة المحلية ما بين ٧٠-١٢٥ ليرة للفرد. وكذلك، فإن الحكومة تغطي عجز السلطات المحلية في الوسط اليهودي، إما بالهبات أو بالقروض طويلة الأمد وبشروط سهلة. أما الوسط العربي فإنه لا يحظى بهذه المعاملة.

٣- إن وضع التعليم والثقافة والرياضة في القرية العربية يعاني من مشاكل ونواقص كثيرة. نذكر، على سبيل المثال، إنه على الرغم من وجود قانون التعليم الإلزامي منذ سنة ١٩٥٢ فإن الوسط العربي ما زال بحاجة ماسة إلى أك من ثلاثة آلاف غرفة تدريس للمدارس الابتدائية، ناهيك عن دور الحضانات والمدارس الثانوية والإعدادية، بالإضافة إلى النقص الكبير في المكتبات والمختبرات والأثاث ومستلزمات الرياضة والنوادي. وحيث أن الوضع الاقتصادي للسلطات المحلية العربية صعب جدا، فإن الحكومة مطالبة بتمويل كل المشاريع المذكورة على نفقتها الخاصة، لأن تلك المشاريع هي حاجة ماسة في كل المجتمعات المستنيرة.

٤- لم تنجز لغاية الآن أكثر الخرائط الهيكلية للسلطات المحلية العربية (تم إنجاز خرائط فقط)، وذلك بالرغم من أن بعض الخرائط قدمت للبحث منذ أكثر من عشر سنوات. وكذلك، فإن مسطح البناء في القرية العربية ضيق ومحلول للغاية ولا يكفي لمطالبات السكان.

نتيجة ذلك، يضطر كثير من المواطنين العرب إلى إقامة أبنية غير مرخصة ودفع الغرامات الكبيرة والعيش في ظل أكثر من ثلاثة آلاف أمر هدم، وأكثر من ٢٤ ألف قضية أمام المحاكم لغاية الآن بسبب إقامة أبنية بدون ترخيص. وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن كثيرا من أراضي القرى العربية لم تنضج

تحت راية السلطات المحلية العربية بل خضعت لنفوذ سلطات محلية أخرى، بينما ملاك هذه الأراضي مواطنون في القرية العربية ويتلقون الخدمات من سلطتها المحلية ويدفعون الضرائب للمجالس الأخرى.

٥- إن دائرة المالية لا تحول إلى السلطة المحلية العربية قسما كبيرا من الضرائب التي تجبها هذه السلطة.

ومن المشاكل الأخرى أن قسما كبيرا من القرى العربية لم توصل بعد بشبكة الكهرباء وتفتقر إلى شبكة للمحاري، بالإضافة إلى أن الشوارع في معظم هذه القرى غير معبدة.

٦- إن مشاريع الصناعة قليلة جدا في الوسط العربي، وهكذا يضطر حوالي ٧٠٪ من العمال العرب القرويين للسفر يوميا عشرات الكيلومترات من قراهم للعمل أو للتفتيش عن العمل. والمطلوب إقامة مشاريع صناعية حكومية أو هستدروتية وكذلك تشجيع رأس المال لإقامة هذه المشاريع في الوسط العربي".

وفي الختام يقول البيان:

"أيها الأصدقاء الأعزاء، لقد اجتمعنا في عكا يوم ٣/٦/١٩٧٠ وقررنا أن نرفع قضايانا ومطالبنا المذكورة أمام مركز السلطات المحلية ووزارة الداخلية وباقي الوزارات المختلفة. وفي شباط ١٩٧٢ عينت وزارة الداخلية لجنة شعبية خاصة برئاسة الدكتور سامي جراسي لبحث أوضاع السلطات المحلية العربية وإعطاء التوصيات بهذا الخصوص. ولقد قامت اللجنة المذكورة بأبحاث مركزية وعلمية طيلة سنة ونصف وقدمت بعد ذلك في أواسط عام ١٩٧٣ نتائج أبحاثها وتوصياتها، وقد تم حجزها في وزارة الداخلية كأحد أسرار تلك الوزارة، ولكننا قد علمنا بطرق غير مباشرة عن نتائج وتوصيات تلك اللجنة. ونسجل هنا أن نتائج أبحاث وتوصيات اللجنة المذكورة جاءت مساندة ومثبتة للمشاكل والمطالب التي أوردناها أعلاه".

وقد وقع هذا البيان رؤساء المجالس المحلية في قرى: الرامة، طمرة، كفر ياسيف، معليا، بيت جن، سخنين وشفا عمرو.

ونظرا لأهمية تقرير لجنة جرايسي، فإني أنقل إلى القراء أهم ما أوردته جريدة الاتحاد يوم ١٩٧٥/٢/٢٤ عن هذا التقرير "حتى اللجنة الحكومية-الشعبية التي عينتها الحكومة لتدارس أوضاع السلطات المحلية العربية لم تستطع إلا أن تشير بإصبع الاتهام إلى إهمال الحكومة الشنيع لقضايا المواطنين العرب وعرقلة تطور المجتمع العربي. اللجنة الحكومية-الشعبية المذكورة ألفتها الحكومة في شباط ١٩٧٢ من شخصيات وقائمه مقام، يهودا وعربا، برئاسة الدكتور سامي جرايسي. وبعد سنة ونصف السنة من الدراسة والبحث قدمت اللجنة تقريرا شاملا عن استنتاجاتها إلى وزارة الداخلية، و عملت هذه الوزارة على إهمال هذا التقرير وحاولت منع وصوله إلى الرأي العام لما فيه من حقائق فاضحة تبين سياسة التمييز والاضطهاد وعرقلة تطور القرى والمجتمع العربي طيلة ربع قرن".

وفيما يلي فقرات مما جاء في تقرير لجنة جرايسي المذكور:

١- إن تطبيق الإصلاح التعليمي بإدخال المرحلة الإعدادية اصطدم، ويصطدم بعدم وجود أبنية للمدارس.

٢- فعلى الرغم من مضي عشرين عاما على صدور قانون التعليم الإلزامي وعلى الرغم من كل ما تم بناؤه من غرف تدريس حتى اليوم، فإن هناك نقضا خطيرا في غرف التدريس يعاني منه الوسط العربي يبلغ على الألف ٣,٠٠٠ غرفة، حسب تقدير وزارة المعارف.

٣- وإذا علمنا أن الأبنية ليست إلا الإطار الخارجي، فإن هناك الأجهزة الدراسية والأثاث ووسائل الإيضاح والمختبرات وغرف الطبيعة... الخ، وهي أشياء تفتقر إليها المدرسة العربية.

وهذا التراكم في عدد الغرف الناقصة قد تزايد من سنة إلى أخرى بحيث يلزم وضع حد سريع لهذا العجز المتصاعد.

٣- وإذا نتقد اللجنة عدم وجود برامج حكومية لتصنيع القرى العربية خلافا لما هو الحال في المستوطنات والقرى اليهودية فنقول أن "القرى العربية، وخصوصا الكبيرة منها، فقدت صفاتها الزراعية ويجب النظر إليها كمدن، وكذلك تخطيطها وبناء خدماتها كمدن. إن ٧٠٪ من مجموع الأيدي العاملة القروية

تعمل خارج قراها، وحوالي ٩٠٪ من الذكور الذين هم ما بين ١٥-٢٥ سنة يعملون خارج قراهم".

٤- تنتقد اللجنة حالة الفراغ الذي تعيشه الشبيبة العربية بسبب عدم تقدم ما يلزمها من نوادي ومكاتب ومراكز ثقافية. فهي توصي بإقامة مراكز للنشاط التربوي والثقافي للشبيبة، وبضرورة إقامة المراكز الرياضية لتنمية الروح الرياضية ونشر الوعي الرياضي.

٥- وإذ تذكر اللجنة صعوبات تطور البناء في القرى العربية وعدم إصدار رخص بناء للمواطنين العرب والأزواج الشباب، مما أوصل إلى وجود ٢٤,٠٠٠ قضية بناء غير مرخص للمواطنين العرب في المحاكم و ٣,٠٠٠ أمر هدم لبناء غير مرخص في القرى العربية بسبب عدم إقرار الخرائط الهيكلية للقرى العربية، نقول أنه "يتضح أن هناك تأخيراً عميقاً وكبيراً وغير معقول في معالجة هذه الخرائط الهيكلية ولم نجد أيضاً مقبولاً لهذا التأخير غير المعقول".

٦- وبالنسبة للمناح الحكومية التي تقدم إلى السلطات المحلية، وهي من أبرز مظاهر التمييز ضد السلطات المحلية العربية، تقول اللجنة "إن اللجنة ترى أن نفس المقاييس الاجتماعية والاقتصادية لقياس مدى حاجة قرية عربية يجب أن تكون على نفس الأسس المعمول بها في الوسط اليهودي. ولما كان هذا الأمر غير معمول به حتى الآن، وبما أن اللجنة تعلم أن المنحة الحكومية للفرد الواحد في معظم السلطات المحلية في الوسط اليهودي تبلغ ٧٠-١٢٥ ليرة مقابل ٧-١٠ ليرات في الوسط العربي . . .".

وإذ تنتقد اللجنة واقع حرمان عدد كبير من القرى العربية من مجرد وجود سلطة محلية لها لغاية اليوم توصي "بإنجاد الإطار الملائم لقيام سلطة محلية في كل قرية عربية".

إننا لا ننسى أن اللجنة المذكورة هي لجنة من موظفين حكوميين بالأساس، فهم موظفون كبار من وزارة الداخلية، ولهذا وضع التقرير بشكل متواضع ولبق بالنسبة لانتقاد مدى الغبن والتمييز والاضطهاد القومي الذي فرض على المواطنين العرب منذ قيام الدولة، إذ أن الحقيقة المرة هي أضخم وأشد مما جاء في تقرير لجنة جرايسي.

بعد هذه التطورات وعدم تنفيذ السلطات المختصة لتوصيات لجنة الدكتور جرايسي، ولعدم الاستجابة لطلبات السلطات المحلية العربية الكثيرة والمستمرة، عقد

رؤساء السلطات المحلية العربية في كل من الجليل الغربي والمثلث والجليل الشرقي اجتماعات انتخبوا على أثرها لجنا مناطقية تضم ممثلين من رؤساء السلطات المحلية من تلك المناطق. واجتمع هؤلاء الممثلون بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٤ وانتخبوا لجنة قطرية من رؤساء المجالس المحلية العربية في البلاد وأوكلوا إلى اللجنة القطرية رفع مطالب السلطات المحلية إلى الهيئات المختلفة والسلطات الحكومية والرأي العام والعمل لتحقيق تلك المطالب بالطرق التي تراها مناسبة. وبالفعل، قامت اللجنة القطرية بعقد اجتماعات عديدة للتشديد على مشاكل ومطالب السلطات المحلية العربية. وكانت باكورة نشاط اللجنة القطرية الاتصال بمركز السلطات المحلية لتجنيدته والتعاون معه في حمل الأعباء التي أقيمت على عاتقها، كان ذلك في ١٨/٧/١٩٧٤. ولقد أبدى مركز السلطات المحلية تفهما لمشاكل الوسط العربي وأبدى استعدادا للعمل سوية من أجل تحقيق مطالب الوسط العربي العادلة.

ونشطت اللجنة القطرية في عقد الاجتماعات مع المسؤولين حتى توصل صرختها إلى جميع من لهم علاقة بالأمر. ومن بين هذه الاجتماعات اجتماع مع المدير العام وممثلي وزارة الداخلية، اجتماع مع طوليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية الإسرائيلية وكذلك مع رئيس الحكومة نفسه إسحق رابين يوم ١٧/١٢/١٩٧٤، اجتماعات مع لجنة الداخلية في الكنيست، والعديد من المؤتمرات الصحفية ولقاءات مع وسائل الإعلام لشرح كل هموم الوسط العربي. وفي تلك الفترة تكلمت اللجنة القطرية في انعقاد المؤتمر الأول في تاريخ الدولة لرؤساء السلطات المحلية العربية في البلاد يوم ١٦/٢/١٩٧٥ في مدينة الناصرة، وكان شعار المؤتمر "المساواة، ولا أقل من المساواة"، وقد لاقى التأييد من كل الأطر السياسية الفاعلة في الوسط العربي. وكتبت جريدة الاتحاد في افتتاحيتها يوم ١٤ شباط ١٩٧٥ ما يلي:

بمشاعر التأييد والتفاؤل تابعنا مع جماهير الشعب المظلوم كله الحركة الديمقراطية المباركة التي قام بها العديد من رؤساء السلطات المحلية في البلاد والتي ستتكلل بعد غدا الأحد في ناصرة الجليل بمؤتمر السلطات المحلية العربية الأول من نوعه في إسرائيل. إن وحدة الصف الرائعة التي ميزت هذه الحركة منذ بدايتها والتفاف أوسع للجماهير الشعبية حولها قد اضطرت الهيئات المسؤولة إلى الاعتراف باللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية والمؤتمر العتيد.

في ظل ارتفاع هستيريا ما يسمى "التهويد" من جديد، تحاول السلطات الحاكمة المسؤولة أن تقوم بمحمة جديدة على البقية الباقية من الأراضي العربية. لقد تكرس في الآونة الأخيرة هدم البيوت بحجة "البناء غير المرخص" وتصاعد التهديد الحكومي ضد اللاجئين المقيمين منذ التهجير الأول في كابول وغيرها. ويشد التحريض العنصري ضد أهالي قرية البقيعة. وفي الوقت نفسه يكتوي العمال من أبناء القرى العربية بنار الضريبة الباهظة وضريبة المشتريات المفروضة منذ عام ١٩٧٢ على قطع الأرض الضيقة داخل مسطحات القرى والتي يزرعونها لتساعدهم على تسديد نفقات المعيشة المتزايدة باستمرار، وإن استمرار فرض هذه الضريبة التي لا يستطيعون تسديدها سيؤدي إلى أن يفقدوا هذه البقية من الأرض.

إن أهم وأكبر مكسب حققته حركة السلطات المحلية العربية هو وحدة صفوفها، وعلى هذه الصخرة المتينة ستعقد مؤتمرها الأول التاريخي وستحطم مؤامرة السلطة التي لم تتوقف.

رؤساء وأعضاء السلطات المحلية العربية، المجتمعون بعد غد في مؤتمرهم القطري الكبير يدركون أنهم يطالبون بمطالب أولية وأساسية عادلة ولا تستطيع حتى السلطة نفسها أن تنفي عدالتها.

إن الشعار المرفوع -المساواة مع السلطات المحلية اليهودية على الأقل- هو مطلب حد أدنى نظرا لأن دين السلطات المحلية العربية على الحكومة هو أضعاف دين السلطات اليهودية عليها. فالضريبة غير المكتوبة سوى في قوانين المصادرة العديدة قد ابتلعت أكثرية أراضي القرى العربية، هذا عدا القرى المهدامة. وضريبة "التهب" هذه لم تدفعها سوى القرى العربية. ونستطيع أن نتصور كيف كانت قرانا العربية ستتحول إلى جنات عصرية لو بقي ريع هذه الأراضي في أيديها وريع الأوقاف الإسلامية ولو عاد إليها جزء ضئيل مما دفعته خلال أكثر من ربع قرن من ضريبة الأملاك وفوائد القروض وغرامات المحاكم وما إليها.

ومع ذلك، وبعد أكثر من ربع قرن على قيام الدولة، نجد أن ما تخصصه الدوائر الحكومية المختلفة للسلطات المحلية العربية لا يزيد عن ٧-١٠ ليرات للشخص الواحد بينما المخصص للسلطات اليهودية يتراوح بين ٧٠-٢٥٠ ليرة للشخص الواحد.

ومعدل القروض للشخص التي أعطيت في الوسط العربي تبلغ ٢٦ ليرة، بينما تبلغ في الوسط اليهودي ٧٢٨ ليرة.

وقد جاء في تقرير اللجنة القطرية الذي قدم إلى الرؤساء في المؤتمر المذكور ما يلي: "إننا لا نطالب أكثر من المساواة وإننا لا نرضى بأقل من المساواة. إننا نطالب وزارة الداخلية بأن تنشر على الرأي العام تقرير لجنة جرايسي (اللجنة الشعبية الحكومية التي أقامتها هي) وأن تعمل بموجب توصيات هذه اللجنة. إننا ندعو الصحافة الإسرائيلية والأحزاب البرلمانية والرأي العام بأن يؤيدوا هذا الحق الذي نطلبه ويعملوا على تلبية بأسرع وقت ممكن. إننا نريد أن نرى تحولا وتحقيقا لهذه المطالب في ميزانيات السنة المالية ٧٦/٧٥ لسلطاننا المحلية، لا أن تعمل يد حكام الأولوية بالشطب في بنود الميزان والقروض والمدخولات التي تطلب مساواتها بالسلطات المحلية اليهودية، لكي تتمكن من تطوير قرانا ورفع مستوى الخدمات التي من حق سكان قرانا أن يحصلوا عليها من سلطاتهم المحلية.

في ٣٠ تموز ١٩٧٤، أثار عضوا الكنيست توفيق طوي وجبر معدي موضوع قضايا السلطات المحلية العربية، وتقرر في الكنيست آنذاك تحويل الموضوع لبحث في لجنة الداخلية والبيئة. وقد بحثت اللجنة الموضوع باشتراك مندوبين من وزارة الداخلية ومركز السلطات المحلية ورؤساء السلطات المحلية العربية وزارات اللجنة القرى العربية لتدرس القضايا عن كتب. وقد جاء في تقرير لجنة الداخلية ما يلي:

تجتاز السلطة المحلية العربية مرحلة تحولات، ويدل على ذلك الاهتمام المتزايد بموضوع الحكم المحلي وخدماته.

وهناك ظاهرة أخرى هي ظهور جيل شاب من القيادات في القرى فيه فئات من المثقفين الذين حصلوا على تحصيل علمي عال في القانون والإدارة والاجتماع.

ولقد اطلعت اللجنة في عدة مناسبات (في الجلسات التي تخصصت لهذا البحث وفي المؤتمر القطري للسلطات المحلية) على معلومات ومعطيات تتعلق بالقضايا المعقدة في الوضع الخاص الذي نشأ في السلطة المحلية في السنوات الأخيرة. ويتميز هذا الوضع بالحاجة المتصاعدة في الخدمات والتكاثرات الطبيعية المتزايد والخدمات الصحية ومصاعب كبيرة جدا في إزالة القاذورات والنفايات وتقديم الخدمات للشبيبة وما إلى

ذلك. ويجب الإشارة إلى الرخاء الذي نجم عن التطور التكنولوجي والازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ومر بالدولة ولم يتجاوز المحيط العربي ولم يجد ما يعبر عنه في الضرائب البلدية المفروضة على السكان.

وعلى الرغم من التقدم الواسع بالنسبة إلى الماضي، فإنه من المحسوس أن ثمة نقصاً في التخطيط الطبيعي الذي يلي متطلبات الاحتياجات والإدارة العصرية، ولم تتوفر الأجهزة اللازمة في الحكم المركز لمعالجة التطور.

وعلى أساس هذه المقدمة توصلت اللجنة إلى الاستنتاجات التالية:

١- الحكومة ودوائرها:

أ- تتوجه اللجنة إلى وزارة الداخلية لتولي المراكز العربية اهتماماً مناسباً لتوطد فيها السلطات المحلية وسائر الأجهزة الإدارية للسير فيها قدماً.

ب- ولأن السلطة المحلية العربية ليست مبنية على نمط الإدارة المركزية المعقد، توصي اللجنة بتقصي أساليب عمل مجدية أكثر.

ج- وفي إطار تأهيل هذه المراكز العربية لتقوم بواجباتها كما يقتضيه القانون وخير الأهلين توصي:

١- تشجيع القيادات الشعبية والإدارة المحلية في نشاطها وأعمالها وزيادة خبرتها في هذا المجال.

٢- القيام بشرح واسع كي يتحمل الأهلون أعباء نفقات تفعيل السلطة المحلية ويقوموا بواجبهم في تسديد الضرائب المطلوبة منهم كما ينص القانون.

٢- القضايا المحلية:

أ- وجدت اللجنة أن مخصصات الحكومة لم تكف احتياجات الساعة في السلطات المحلية لتطورها في المحيط العربي، وإن سياسة وزارة الداخلية من الإكثار من إعطاء الخدمات في المراكز العربية على درجة مساوية مع سائر المراكز تستحق التشجيع.

ب- وتبرز اللجنة أن تحصيل الضرائب في المراكز العربية لا تصل إلى درجة مرضية، ولذا توصي السلطات المحلية بتعميقها وجعلها ذات جدوى.

ج- وترى اللجنة في توسيع السلطات المحلية العربية الخدمات البلدية وجعلها مجدية شرطا لزيادة اشتراك الحكومة المالي في ميزانية السلطات المحلية.

د- تسجل اللجنة أمامها أن وضع السلطات المحلية العربية الصعب يشبه وضع سائر السلطات الأخرى، وهي توصي الحكومة بتقديم كسل المساعدات للتخفيف من حدة أوضاعها.

هـ- تعتقد اللجنة أن على وزارة الداخلية ومركز السلطات المحلية أن يوسعا من توجيه وإرشاد موظفي السلطات المحلية العربية لأجل رفعة كفاءة الإدارة المحلية.

و- إن بناء مؤسسات تعليم لمي إحدى القضايا التي تزعج السلطات المحلية في المحيط العربي. ولقد وقفت اللجنة على ما في القرى العربية من نقص في غرف الدراسة ونوادي الشبيبة وملاعب الرياضة وأماكن اللهو والتسليّة والثقافة. وتؤكد اللجنة ضرورة تكريس اهتمام خاص بهذه الفوارق السحيقة التي نشأت خلال سنوات طويلة بين عدد الطلاب المتزايد وعدد غرف التعليم. إن هناك نقصا يزيد على ٤،٤٠٠،٤ غرفة، وهو يخلق وضعاً صعباً من ناحية التعليم في المحيط العربي، كما يضر بصحة الطلاب ومستوى تعليمهم.

٣- تبدي اللجنة عدم رضاها عن عدم وجود خرائط هيكلية لأكثر من ٩٠٪ من القرى العربية. وترى اللجنة أن على وزارة الداخلية أن تساعد السلطات المحلية كي تعد بقواها الذاتية الخرائط الهيكلية في أقصر وقت. واللجنة متيقظة لوضع البناء غير المرخص في القرى العربية، وتقرر أن أساس ذلك هو النقص في مساحات البناء المسموح البناء عليها في القرى. فهي لا تلي متطلبات الأزدية والتوسع، وعدم وجود خرائط هيكلية. وتقرر اللجنة أن الحل ممكن بإزالة العقبات التي تؤدي إلى البناء غير المرخص وليس بالمحاكمات وهدم الأبنية. وتدعو اللجنة وزارة الداخلية إلى:

أ- توسيع مساحات البناء المرخص في القرى العربية.

ب- تسهيل إجراءات إصدار رخص البناء بواسطة لجان التخطيط في المناطق والتسهيل بإعطاء رخص البناء لسكان القرى العربية.

- ج- إقامة لجان تخطيط وبناء محلية في السلطات المحلية في القرى التي يزيد تعداد الأهلين فيها على ثمانية آلاف.
- د- اشتراك مندوبين عن السلطات المحلية العربية في لجان التخطيط والبناء في المناطق.
- هـ- تخصيص مساحات من أراضي الدولة للسلطات المحلية لأغراض البناء العام وذلك للتخفيف من ضائقة السكن.
- و- نقل لجنة التخطيط والبناء المناطقية، والتي تعمل في منطقة الناصرة وضواحيها إلى مدينة الناصرة، وبهذا تسهل على الأهلين العرب الذين هم في أمس الحاجة إليها أكثر من غيرهم.
- ز- إبقاء الأراضي التابعة للقرية ضمن حدود صلاحيات المجلس المحلي في القرية والامتناع عن انتزاعها وضمها إلى سلطات محلية أخرى، حيث النية لإجراء ذلك في أراضي الرينة والمشهد وكفر كنا وعين ماهل.
- ٤- يقلق اللجنة عدم وجود مجار في القرى العربية، الأمر الذي يتهدد صحة الأهلين. وترى اللجنة أنه من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة تقوم بها الحكومة بوساطة وزارة الداخلية كإجراءات التخطيط والتمويل لحل هذه القضية الملحة والتي تزداد سنة بعد سنة مع تزايد السكان وتطور القرى. وتقرر اللجنة أنه ليس في وسع السلطات المحلية في القرى العربية حل هذه القضية بذاتها، وعلى السلطة المركزية أن تقدم المساعدة اللازمة. وتدعو اللجنة الحكومة أن تعمل على توسيع الخدمات الصحية في القرى العربية.
- ٥- توصي اللجنة وزارة الداخلية بتغيير مفتاح توزيع الأموال المحصلة من الحكومة لقاء الأملاك مع الأخذ بالاعتبار حركة البناء التي بدأت في المحيط العربي.
- ٦- تدعو اللجنة وزارة الداخلية إلى جعل المكاتب والتعميمات وسائر مواد التوجيه المرسله إلى السلطات المحلية باللغة العربية.
- ٧- تدعو اللجنة السلطة المركزية إلى رسم مشروع طويل المدى لتطوير الخدمات البلدية في السلطات المحلية العربية وفي القطاع العربي عموماً يقوم بالأساس على المساعدات الحكومية ليؤدي إلى رفع الخدمات البلدية في المحيط العربي إلى المستوى العام في الدولة.

الخاتمة

هذه قصة ميلاد وتأسيس اللجنة القطرية والأسباب التي استتوجبت قيامها في حينه. وهناك الكثير من المعلومات التي في رأيي من المهم أن تصل إلى القارئ والمواطن العربي أينما كان تواجهه ليس هناك المتسع الكافي في هذه الورقة لإدراجها لكثافتها. لكنني أعتقد أنني، في هذه الورقة، حاولت أن ألقى الضوء الكافي على حال العرب في البلاد في تلك الفترة، وكيف كان عليهم المقارعة وفي كل الميادين ضد سلطة تتعامر معهم على أهم مواطنون من الدرجة الثانية، وربما الثالثة.

المراجع

- ١) كراس المكاتب القانونية للأقلية العربية في إسرائيل، إصدار وزارة المعارف والثقافة - مركز الإرشاد، ١٩٩٣.
- ٢) جريدة الأبناء الحكومية، ١٩٧٥، ١٩٧٦.
- ٣) جريدة الأبناء، صحيفة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ١٩٧٦.
- ٤) جريدة المرصاد، صحيفة حزب مابام، ١٩٧٥، ١٩٧٦.
- ٥) صحيفة عل همشمار، صحيفة حزب مابام، ١٩٧٥، ١٩٧٦.
- ٦) صحيفة معاريف الإسرائيلية المسائية المستقلة، ١٩٧٥، ١٩٧٦.
- ٧) بيانات صادرة عن مركز السلطات المحلية في إسرائيل في صيف ١٩٧٦.
- ٨) بيان لرؤساء السلطات المحلية العربية لقرى الجليل الغربي، ١٩٧٤.
- ٩) الكتاب الأسود الصادر في حيفا ١٩٧٤ من قبل لجنة الدفاع عن الأراضي.
- ١٠) العرب في إسرائيل، بقلم الدكتور أميل توما، ١٩٩٦.
- ١١) نظام الحكم الإسرائيلي ومؤسساته، تأليف محمد بونس أبو الهيجا، ١٩٩٠، حقي-طعرا.

شؤون إسرائيلية

السلام والأمن والفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين:

رؤى إسرائيلية

محمد فياض صلاحات *

اتفاق شرم الشيخ، أو "واي الجديد-٢"، الذي وقع عليه الإسرائيليون والفلسطينيون في بداية أيلول ١٩٩٩ لا يفتح علاقات جديدة مع الفلسطينيين ولا يغلق قديمة، كما رأته صحيفة معاريف في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٩/٩/٦. فهذا الاتفاق ليس إلا اتفاقاً تنفيذياً لاتفاق واي الأصلي، كما أكدت معاريف. ولهذا، فإن معارضته تدل على ديمagogية وعدم استقامة. وكان هذا الاتفاق قد أدى إلى خسارة باراك لثقة الفلسطينيين دون أن يحقق أي شيء واضح مقابل هذه الخسارة، كما يعتقد أورني أفنيري (معاريف، ١٩٩٩/٩/٦). ومع ذلك، فإن ٥٥٪ من الإسرائيليين يرون أنه كان يجب التوقيع على هذا الاتفاق، كما أن ٣٥٪ من الإسرائيليين أيضاً يرون أن اتفاق شرم الشيخ هو أفضل من اتفاق واي الأصلي في حين أن ٢٤٪ يرون عكس ذلك (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٩/٩/٦).

انفجارا حيفا وطبريا

يبدو أن التوجه السلمي لدى الإسرائيليين في هذه المرحلة هو أفضل مما كان عليه الأمر سابقاً. فعلى الرغم من الانفجارين اللذين وقعا في حيفا وطبريا بعد التوقيع على الاتفاق المذكور في ١٩٩٩/٩/٥، فإن نسبة التأييد للاتفاق والعملية السلمية لم تتأثر. ففي استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٠ أعرب ٥٤٪ من الإسرائيليين عن تأييدهم للاتفاق و ٥٦٪ عن تأييدهم لتحقيق تسوية دائمة مع الفلسطينيين.

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

أهم ما لفت الأنظار بالنسبة للانفجارين المذكورين هو كون المتهمين بتنفيذهما من العرب الفلسطينيين الإسرائيليين. ولكن ردود الفعل تجاههما كانت متباينة بتباين وجهات النظر السياسية لدى الإسرائيليين أنفسهم. فميتخايل كلايتر من حزب "الاتحاد الوطني" المعارض استغل الحادث لانتقاد اتفاق شرم الشيخ مبينا أن هذا الاتفاق يشجع الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي وإسرائيل على استئناف الإرهاب. وهو بذلك يرى أن الفلسطيني هو فلسطيني أينما كان سواء في إسرائيل أم خارجها، وكأن الفلسطينيين في إسرائيل ليسوا جزءا من المجتمع الإسرائيلي. أما أفيغدور ليرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتينو" المعارض فقد ربط بين الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، حسب اتفاق شرم الشيخ، والقيام بعمليات ضد إسرائيل وكأنه يقول بأن الاتفاق يشجع على الإرهاب ضد إسرائيل. ولكن أفرايم سنيه، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، رأى من باب تحميله للمسؤولية كعضو مسؤول في حكومة باراك، أنه لا يمكن تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية ما يحدث من عمليات كل مرة وأن حكومة باراك ستحرص على عدم العودة إلى ما جرى عام ١٩٩٦ حين نجحت العمليات العسكرية في وقف العملية السلمية. ومن زاوية التأثير السلمي لهذه العمليات على المسيرة السلمية، كان تقييم كل من بنيامين بن العيزر ورعنان كوهين للانفجارين المذكورين. ومن هذه الزاوية أيضا اعتبرت صحيفة معاريف، في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٩/٩/٧، أن منفذي العمليات "ليسوا سوى طفيليات ضارة" تسعى إلى نسف هدف يسعى إليه الكثيرون من العرب في إسرائيل، ألا وهو السلام العربي-الإسرائيلي. وهذه العمليات، كما ترى معاريف، تهدد النسيج الشفاف في العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل.

يبدو مؤخرا أن الوضع الأمني لم يعد مصدر القلق الأول بالنسبة للإسرائيليين. ففي استطلاع الرأي الذي نشرته صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٠ اعتقد ٣٦٪ من الإسرائيليين أن وضع الدولة يزداد سوءا. وقد رأى ٢٧٪ من الإسرائيليين أيضا أن الموضوع الأهم أمام الدولة الإسرائيلية اليوم هو موضوع العنف الداخلي، ورأى ٢٢٪ أن الموضوع الأهم هو المسيرة السلمية بينما اعتقد ١٦٪ أنه البطالة والركود، وأشار ١٤٪ أنه الوضع الأمني.

القانون والأمن

ولكن، على الرغم من أن غالبية بسيطة تؤيد العملية السلمية وتحقيق تسوية دائمة مع الفلسطينيين، كما بينا آنفا، إلا أن غالبية بسيطة عارضت قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية حظر قيام جهاز الشاباك بتعذيب المعتقلين الفلسطينيين بأساليب معينة لانتزاع اعترافات منهم، في حين أيد قرار المحكمة ٤٠٪ منها، كما بين استطلاع للرأي نشرته

صحيفة معاريف بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٩. وكانت محكمة العدل العليا قد أصدرت قراراً في بداية أيلول ١٩٩٩ يحظر أساليب التعذيب أثناء التحقيق والتي تشمل هـ المتهم ووضعه على كرسي منخفض مقيد اليدين والرجلين مع تغطية رأسه بكيس وإسماعه موسيقى صاخبة وحرمانه من النوم لمدة طويلة. وقد استقبل الشاباك هذا القرار بصدمة وإحباط. وثار خلاف بين يوسي بيلن، وزير العدل، الذي قال بأن على الشاباك أن يجد حلولاً في إطار القانون العام، وبين الياكيم روبنشتاين، المستشار القضائي للحكومة، والذي رأى أن قرار المحكمة يخلق وضعاً صعباً لمحققي الشاباك (هارتس ١٩٩٩/٩/٧).

قرار محكمة العدل العليا بشأن حظر التعذيب وصف بأنه قرار يصعب من مهمات الشاباك من قبل شخصيات سياسية وأمنية إسرائيلية، ولكن وزير العدل يرى أنه محزن جداً بهذا القرار، لأن محكمة العدل اتخذت قراراً واضحاً في إحدى المشاكل الصعبة في المجتمع الإسرائيلي، والتوازن الدقيق بين الحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان دخل اليوم إطاره الجديد. وبيلن مؤمن بقدره الشاباك على مواجهة المهام الصعبة الموكلة إليه. وكذلك، فإن وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي يرى أن القرار يصعب من عمل الشاباك، ولكن احترام القرار يحدد الخط الفاصل بين احتياجات الدولة الأمنية وبين وجود ديمقراطية مع قوانين متقدمة. ولكن كرمي غيلون، رئيس الشاباك السابق، يرى أن القرار شكل ضربة قاسية جداً لقدرة الشاباك على إفشال الإرهاب وإحباط العمليات الإرهابية في المستقبل. فالواقع الجديد، كما يرى غيلون، في المناطق التي انفصلت فيها السلطة الإسرائيلية عن السكان الفلسطينيين يشكل مساوياً لقدرة الاستخبارات الشاباكية. فحماس والجهاد الإسلامي، الخصم الأوحده للشاباك، حركتان دينيتان أعضاءهما عنيدون في التحقيق (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٩/٩/٧). وقد وصفت صحيفة معاريف في افتتاحيتها بتاريخ ٨/٩/١٩٩٩ قرار محكمة العدل العليا بأنه ضار ودعت إلى "ضرورة إيجاد قانون يمكن الشاباك من القيام بمهمته على أحسن وجه، وإلا فإن الوقت سيفوتنا ونكون متأخرين جداً".

المسيرة السلمية - توقعات وتقديرات

على الرغم من أن قضايا السياسة الخارجية الإسرائيلية لم تعد مستأثرة تماماً باهتمامات الإسرائيليين، إلا أن العملية السلمية، لما لها من نتائج مصيرية، لا تفتأ تحتل من المفروض أن تشارف على نهايتها. ولهذا، بات عامل الوقت مسألة هامة تفرض اغتنام فرص معينة وعدم تقويتها. ومن هنا، فإن الك

السياسي لصحيفة هآرتس، يرى أن باراك يعتقد أن على إسرائيل أن تغتنم الفرصة السانحة وأن تعقد اتفاق سلام مع جيرانها لأن الوقت لا يسير في صالحها وميزان القوى الحالي لن يدوم إلى الأبد. ولذلك، يتوجب على إسرائيل أن تسلح نفسها بحزام عادل من اتفاقيات السلام. وباراك، كما يعتقد ألوف بن، ليس أيديولوجيا وسياسته قائمة على تحليل موازين القوى ولا يحاول تغيير العرب. وهو، أيضا، لا يؤمن بالانتظار حتى تنال الديمقراطية إعجاب الدول العربية، كما يقترح الليكود، ولا بتوزيع بشائر التنمية الاقتصادية، كما يرى شمعون بيرس. وهو، أي باراك، يدرك أكثر من غيره حدود القوة ويؤمن بأن إسرائيل لا يمكن أن تزج بنفسها في أية محاولة للتحول إلى لاعب مركزي في كل قضية عالمية، إذ هناك ما يكفي من المسائل الهامة في المحيط والتي يتوجب التركيز عليها. وبهذا، فإن باراك يخطط للسلام المسلح (هآرتس، ١٩٩٩/٩/٢٨).

على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي يوصي الشاباك باراك بإقامة دولة فلسطينية. ويرى معدو تقرير الشاباك المقدم إلى باراك أن تبادل الأراضي سيساعد عرفات على ابتلاع قرص الدواء المر للمستوطنات ويمكن الإسرائيليين من البقاء في عدة أماكن تحت السيطرة الفلسطينية. وأما بالنسبة للقدس، فقد ذكر تقرير الشاباك أن كل الفلسطينيين يعتقدون بأن القدس يجب أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية حين تقام، وإذا لم يحرز عرفات اتفاقا مرضيا، فإن خصومه في حماس سيحاولون أخذ زمام الأمور. ويعتقد معدو تقرير الشاباك أن عرفات سيعمل على إقناع رجاله بالحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم والتنازل عن حلم العودة. ويرى التقرير أيضا أنه لن يكون لعرفات من خيار إلا الموافقة على فكرة الاتحاد الفيدرالي مع الأردن، ولهذا، فإن الشاباك يوصي بطرح فكرة الاتحاد من قبل الفلسطينيين وليس الإسرائيليين (معاريف، ١٩٩٩/٩/٣٠).

زئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة هآرتس يعتقد أن التزام باراك بإهاء النزاع مع الفلسطينيين في إطار عام هو التزام صادق وسليم من الناحية الاستراتيجية، إلا أن هذا الالتزام قد يكون خطرا بل ومغلوطا من الناحية التكتيكية. ويرى شيف أن باراك، رغم شجاعته، يصعب عليه إنهاء المهمة في غضون عام واحد (هآرتس، ١٩٩٩/٩/٨).

وألوف بن، المراسل السياسي لصحيفة هآرتس، يشير إلى أن باراك يريد حل قضية اللاجئين في بداية التسوية الدائمة وذلك حتى تصبح رافعة لحل القضايا الأخرى، علما بأن جوهر الموقف الإسرائيلي هو إلغاء حق العودة وتعويض اللاجئين دوليا وتمويل إسرائيل جزءا من المسؤولية التاريخية (هآرتس، ١٩٩٩/١٠/١٢).

ومن جهة أخرى، فإن شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تقدر أن يكون العام القادم هو العام التاريخي الأخير بالنسبة للرئيس الأسد لعقد تسوية سلمية مع إسرائيل. وحسب تقرير شعبة الاستخبارات المتعدد السنوات والذي قدمته لبارك، فإن الفرصة سانحة الآن لعقد تسوية مع الفلسطينيين والسوريين، والتحصيدي الاستراتيجي المتبقي لإسرائيل يكمن في الذرة الإيرانية والعراقية (هآرتس، ١٩٩٩/٩/٧).

بارك والمستوطنات

من القضايا الرئيسية التي سيتم وضع حل لها في نهاية المطاف، إذا ما تم التوصل إلى حل نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، قضية المستوطنات. وتعمل الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على محاولة إزالة بعض النقاط الاستيطانية التي أقامها المستوطنون بعد التوقيع على اتفاق واي الأصلي. ولكن، هل هناك أصلا مستوطنات قانونية وأخرى غير قانونية؟ على هذا التساؤل يجيب عالم الاجتماع الإسرائيلي المعروف باروخ كيمرلنج حيث يقول "من حيث المبدأ، ليس هناك من مستوطنة قانونية، وما وجد من ثغرات قانونية، كالأمن وأراضي الدولة، لا يمنح المستوطنات صفة قانونية. غير أن النقاش العام حول المستوطنات هو سياسي وليس قانوني، وحتى في هذا الإطار السياسي لا يبدو أن الائتلاف اليميني الاستيطاني قد هزم أو استبدل من حيث الأيديولوجيا والمفاهيم المستخدمة، على الأقل" (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٩/١٠/١٣).

ويؤكد الصحفي والقانوني اليساري الإسرائيلي، حاييم هنغي، أن المستوطنات في المناطق قامت على حساب الفلسطينيين وأراضيهم تحت غطاء أراضي الدولة. وكل مصادر الصلاحية في إسرائيل، الحكومة والجيش والبرلمان، هي شريكة في هذا التعقيد ولا يملك أي منهم الشجاعة للإشارة إلى طرق الخلاص من هذا التعقيد (معاريف، ١٩٩٩/١٠/٢٠).

ومن الجدير بالذكر أنه بعد اتفاق واي الأصلي أقام المستوطنون، حسب دعوة أرئيل شارون لهم بالاستيلاء على التلال، وبرعاية الجيش الإسرائيلي، ٤٣ موقعا استيطانيا. وقد تعهد بارك للمستوطنين بأن يضم إلى إسرائيل أجزاء كبرى من الضفة والقطاع تحت اسم كتل المستوطنات. وكان قد وعدهم بإزالة ١٢ موقعا من المواقع التي أقاموها مؤخرا و"تشريع" بقية المواقع. وقد أكد الكاتب والصحفي الإسرائيلي أوري أفيري أن مهزلة إخلاء مزرعة ماعون جاءت على سبيل إظهار بارك بدور البطولة والتصميم في سبيل السلام وفي نفس الوقت إقناع العالم بصعوبة واستحالة إخلاء المستوطنات في إطار هذا السلام، وسط معارضة لإخلاء المستوطنات، كما أنه

يقول: "تصوروا ماذا سيحدث لو حاولت إخلاء عشرات المستوطنات" (معاريف، ١٩٩٩/١١/١٥). ومن هنا، فإن هذا التكتيك وتلك المناورات الاستعراضية تخفي نوايا إسرائيلية للإبقاء على كتل كبيرة من المستوطنات على مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية تمهيدا لضمها لإسرائيل. وإذا كان باراك يقوم بإخلاء بعض الكرافانات، فإنه يقوم بتوسيع مستوطنات أخرى كإيمار التي ستصبح مساحتها أكثر من مساحة بعض المدن الإسرائيلية، مما يعني أنه يحتل أراض أكثر بكثير من المواقع الاستيطانية الصغيرة التي يخليها.

الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين

تشير استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، كما بين داني روبنشتاين، إلى أن الإسرائيليين معنيون أكثر من الفلسطينيين بالفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن هنا، فإن المستوطنات ستشكل عائقا أمام هذا الفصل، عدا عن وضع التفرقة الذي سينجم عن وجود هذه المستوطنات في المناطق الفلسطينية (هآرتس، ١٩٩٩/١٠/١١).

إن هذا الفصل الذي حظي بتعريفات وشعارات كثيرة ويلقى التأييد من قبل أوساط مؤثرة في الجمهور اليهودي هو مجرد استراتيجية جاءت لإبعاد غزة عن تل أبيب، كما يرى ميرون بنفستي، ولكن الخطة الرئيسية لهذا الفصل هي أكثر تعقيدا من ذلك وتقوم على الفصل المزدوج، أي الفصل الخارجي بين أرض إسرائيل الانتدابية وبين الدول المجاورة، والفصل الداخلي بين المواقع الديمغرافية اليهودية والعربية داخل البلاد (هآرتس، ١٩٩٩/١٠/١٤).

لم يكن تصور راين للفصل بين إسرائيل والفلسطينيين مطلقا أو قاطعا، بل طويل الأمد ويقوم على أساس الشراكة والتعاون والحدود المفتوحة التي تجعل هذا الفصل موضع شك من حيث حقيقته، كما بين الخبير الاقتصادي ومحلل الاستطلاعات الإسرائيلي سيفر بلوتسكرو. فراين كان يريد لعملية الفصل أن تكون على مراحل: المرحلة الأولى تمت في اتفاقيات أوسلو، حيث تم إلغاء وضع الاحتلال والاعتراف المتبادل بالحقوق الوطنية للفلسطينيين والإسرائيليين. وفي المرحلة الثانية، يتم نقل أراض في يهودا والسامرة إلى سلطة فلسطينية كاملة، وتستبدل العلاقات بين الاحتلال والشعب المحتل بعلاقات بين جار كبير وآخر صغير يختلفان حول ذات القسيمة ولديهما الكثير من المصالح المشتركة وغير القليل من التفاعلات التي ينبغي حلها بشكل مشترك. وأما المرحلة الثالثة، حسب مدرسة راين، فكان من المتوقع أن لا تأتي إلا بعد سنوات طويلة عندما يحل الشعبان وزعمائهما مشكلة الأراضي والحدود والسكان. وعندما

يرغبون بذلك طواعية وبقناعة، فإنهم سيستبدلون الشراكة التي فرضتها عليهم الجغرافية السياسية والاقتصاد بملف سياسي. وهكذا، فإن الحدود الدائمة الإسرائيلية-ال فلسطينية التي رأها إسحق رابين هي حدود مفتوحة وحرّة أمام تنقل الأشخاص والخدمان والأموال والأفكار (يديعوت أحرنون، ٢٠/١٠/١٩٩٩). ويبدو أن أصحاب المصالح الاقتصادية من الإسرائيليين لا يشجعون على الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

التسوية الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين حسب فلسفة باراك وسياسته، كما يقول الكاتب الإسرائيلي عكيفا الدار، يجب أن تكون قائمة على شعار "نحن هنا وهم هناك". ومن هنا، فإن المر الأمن الذي افتتح في ٢٥/١٠/١٩٩٩ ليس إلا تسوية انتقالية فقط بالنسبة لباراك، كما يرى الدار. فباراك يرى أن مشكلة الأمن يمكن أن تحل في الفصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ولكنه، أي باراك، ليس معنيا مثل المستوطنين وأغلبية الإسرائيليين بالجسور والجدران في كل مكان (هآرتس، ٦/١٠/١٩٩٩). ومن هنا فإن يهوشع بورات يعتقد أن المر الأمن ليس إلا مرحلة أخرى على طريق تنفيذ مشروع التقسيم (معاريف، ١٠/١٠/١٩٩٩).

يبدو أن باراك مقتنع بضرورة قيام دولة فلسطينية، فهو يريد طرح اتفاق الإطار على استفتاء شعبي، بحيث يكون شريكه فيه دولة فلسطينية وليس منظمة التحرير الفلسطينية، كما يعتقد الكاتب الإسرائيلي عكيفا الدار ذلك لأن باراك يدرك صعوبة الربط بين دولة سيادية ومنظمة التحرير. وباراك يدرك أيضا أن دولة فلسطينية مع مؤسسات حكم وأجهزة رقابة ديمقراطية هي من مصلحة إسرائيل، وهو يعتقد بأن هناك إمكانية للحصول على ثمن جيد مقابل هذه الدولة (هآرتس، ١/١١/١٩٩٩).

قمة أخرى في أوسلو

على الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أراد أن يخفف من حدة التدخل الأمريكي في مفاوضات السلام بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى، إلا أن هذا الدور لا يزال كبيرا، على ما يبدو. وقد تتوج هذا الدور الأمريكي في قمة أوسلو في مطلع تشرين ثاني ١٩٩٩ بين الأمريكيين والإسرائيليين والفلسطينيين. وقد أكد أحد مهندسي اتفاق أوسلو الأصلي، أوري سفير، أن العودة إلى أوسلو هي عودة إلى الأصول والقيم الأساسية التي وجهت المسيرة السلمية وستقودها إلى منتهاها في المصالحة التاريخية بين الشعبين والتي تعتبر مفتاح السلام الإقليمي (معاريف، ٤/١١/١٩٩٩).

ومع ذلك، فإن باراك كان قد ألمح بأنه لا يرى في قمة أوسلو حدثاً هاماً. فهو يعمل وفق جدول زمني لم تكن أوسلو جزءاً منه، كما ذكرت صحيفة معاريف في افتتاحيتها بتاريخ ١١/١/١٩٩٩. ودعت معاريف باراك إلى استغلال كل مناسبة للتوصل إلى اتفاق في شباط القادم. ووصفت قمة أوسلو بأنها لحظة مناسبة جداً من هذه الناحية، ولا سيما على خلفية الإحساس والعلم بأنه من غير المتوقع حدوث انطلاقة على المسار السوري.

كان يمكن لهذه القمة أن تشكل تحولاً تاريخياً لو استكمل تنفيذ اتفاق أوسلو الذي وقع قبل ست سنوات، كما تؤكد صحيفة هآرتس في افتتاحيتها بتاريخ ١١/١/١٩٩٩. وهذه القمة، كما ترى الصحيفة، ذكرى هامة للقرارات التي اتخذت في حينه والتي بدونها ستبقى، أي هذه القمة، مراسيم شكلية دون مضمون سياسي.

لقد تحدث الرئيس كليتون عن ضرورة اتخاذ الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، قرارات صعبة. ولكن هذين الطرفين غير قادرين على اتخاذ هذه القرارات، كما يرى الكاتب الإسرائيلي يوسف حريف. فمن الصعب على ياسر عرفات الموافقة على تطبيق السيادة الإسرائيلية على قسم كبير من الضفة الغربية بالإضافة إلى الصعوبات الكامنة في مشكلة اللاجئين، وفوق كل ذلك في مشكلة القدس. والرئيس كليتون الذي طرح عليه باراك خطوطه الحمراء، يدرك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لن يكون مستعداً للانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، ولن يوافق على تواجد جيش أجنبي في الكيان السياسي الذي ييدي، أي باراك، استعداداً للتسليم به، ولن يكون مستعداً لمنح منظمة التحرير الفلسطينية مكانة سياسية في القدس. ويستبعد حريف أن يصدق أحد أن عرفات سيكون مستعداً للوصول إلى حل وسط في مثل هذه الخطوط الحمراء. فباراك يمكن أن ييدي مرونة في مجال حجم كتل المستوطنات الإسرائيلية التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، مثلاً، أو في مجال عدد اللاجئين الذين يدخلون في إطار شمل العائلات، ولكن هذا لا يكفي عرفات الذي لم يوافق على اتفاق أوسلو إلا لأنه فهم، ليس من الأمريكيين والأوروبيين وحسب وإنما من الإسرائيليين أيضاً، أنه ستكون في نهاية المسيرة دولة مستقلة، في حدود ١٩٦٧ ومكانة في شرقي القدس (معاريف، ١١/٣/١٩٩٩).

وعلى الرغم من أصوات المعارضة التي طالبت بوقف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بسبب العملية العسكرية التي وقعت وسط نتانيا صباح ١١/٧/١٩٩٩، إلا أن باراك رفض مثل هذه المطالب قائلًا بأنه لا مكان لوقف المراحل العملية النابعة من

الاتفاق. فهناك مصلحة إسرائيلية في دفع مفاوضات السلام، كما قال الوزير يوسف سريد (معاريف، ١١/٨/١٩٩٩).

لقد أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي تصوراته للأسس التي ستركز عليها المفاوضات حول التسوية الدائمة والتي استهلكت في رام الله في ١١/٨/١٩٩٩. فقد صرح عشية افتتاح هذه المفاوضات بأن قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يدعوان إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة واحترام السيادة والاستقلال لا يسريان على مناطق الضفة الغربية. وهذا يعني أن سابقة الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في اتفاق السلام مع مصر لا تنطبق على الضفة الغربية (يديعوت أحرنون، ١١/٨/١٩٩٩).

وكان باراك قد وضع سلسلة من التعليمات للوفد الإسرائيلي للمفاوضات تقرباً على:

- اتفاق الإطار يعلن عن وضع حد للتراع بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.
- اتفاق الإطار يؤدي إلى الفصل السياسي والأمني بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الذي ينشأ من خلال التسوية الدائمة.
- ضرورة الالتزام بالخطوط الحمراء الخمس التالية:
 - ١- لا عودة إلى حدود عام ١٩٦٧.
 - ٢- القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية.
 - ٣- عدم وجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن.
 - ٤- لا عودة للاجئين إلى داخل إسرائيل.
 - ٥- معظم المستوطنات ستكون في كتل يتم ضمها لإسرائيل (هارتس، ١١/٨/١٩٩٩). هذا، وقد علق المحلل الإسرائيلي ناحوم برنياع على مفاوضات التسوية الدائمة التي استهلكت في رام الله بقوله أنه في هذا اليوم الذي تبدأ فيه هذه المفاوضات، فإن على عرفات أن يقول لشعبه الحقيقة بأن دولة فلسطين ستكون أقل من الحلم بما (يديعوت أحرنون، ١١/٨/١٩٩٩).

تصرف أحادي الجانب

بدلاً من اطلاع الطرف الفلسطيني على خرائط الانسحاب من بعض المناطق، بموجب اتفاق شرم الشيخ، قامت الحكومة الإسرائيلية بإقرار هذه الخرائط من جانبها وبعد التشاور مع المستوطنين، حيث كان قد جرى لقاء بين نائب وزير الدفاع أفرايم سنيه وقادة مجلس "يشع" لإطلاعهم على خرائط الانسحاب. وحسب هذه الخرائط ستسحب إسرائيل من ٣٪ من منطقة "ج" لتتحول إلى منطقة "ب" وستخلي ٢٪ من مناطق "ب" لتتحول إلى منطقة "أ" (هآرتس، ١٠/١١/١٩٩٩). وقد طالب الفلسطينيون إسرائيل بتغيير خرائط الانسحابات التي كان من المتوقع أن يتم البدء بتنفيذها في ١٥/١١/١٩٩٩، كما نشر المجلس الوزاري الفلسطيني بياناً في ختام جلسة رام الله في ١٢/١١/١٩٩٩ طالب فيه الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر في الأراضي التي ستنتقل في إطار النبضة الثانية واستبدالها بأراضٍ مأهولة بالسكان حتى يشعر هؤلاء السكان بأن عبء الاحتلال قد أزيل عنهم. وقد ذكر بأن عرفات غضب عندما عرض عليه رئيس الطاقم الإسرائيلي للمفاوضات عوديد عيران واللواء شلومو يني الخرائط للمصادقة عليها. وطالب عرفات أن تكون الأراضي المشمولة في الخرائط أقرب إلى القدس وأن تخلق تواصلاً إقليمياً بين جيوب الحكم الذاتي (يديعوت أحرنوت، ١٤/١١/١٩٩٩).

وقد ذكرت صحيفة معاريف بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٩ أنه في لقاء عقد يوم ١٤/١١/١٩٩٩ بين عرفات وباراك في مقر الضيافة الرسمي القائم داخل النطاق السري لقيادة الموساد في تل أبيب أن الفلسطينيين طالبوا بالاستلام الفوري لأبوديس أو الرام أو العيزرية. وطالب عرفات بتحويل واحدة من هذه الأحياء إلى منطقة "أ"، ولكن باراك رفض ذلك. هذا، وقد طالب الأمريكيون مؤخرًا من إسرائيل وقف جميع أعمال الاستيطان الجارية، ولكن باراك رفض ذلك. ويقوم المبعوث الأمريكي روس بمحاولة حل الخلاف بشأن خرائط الانسحاب ويشدد الفلسطينيون على أن كل إعادة انتشار يجب أن تتم بموافقة الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، كما تنص الاتفاقيات الموقعة بينهما (هآرتس، ١٦/١١/١٩٩٩).

مراجعات

جميل هلال، المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية، سلسلة أوراق التحول الديمقراطي (١)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

الوسطى والديمقراطية، التحديث (العولمة) والدمقرطة. يتناول الكاتب في هذا الفصل طبيعة العلاقة ما بين طبقات المجتمع وتحالفاتها ومصالحها وتأثير ذلك على بنية النظام السياسي وعلاقته بالديمقراطية. ويورد هلال العديد من الحالات والأمثلة للتدليل على "أن علاقة البرجوازية المحلية بالطبقات الأخرى وبالسلطة المركزية هي من العوامل الحاسمة في تحديد موقف الأولى من عملية الديمقراطية وإشاعة الحقوق المدنية. فهي إن تحالفت مع النخب الحاكمة المحافظة دعمت نظاما تسلطيا، وإن تحالفت مع فئات اجتماعية ساعية إلى التغيير الاجتماعي والسياسي أخذت موقفا داعما للديمقراطية والحريات المدنية. وينطبق هذا على فئات الطبقة الوسطى. فموقع هذه الفئات في التشكيلة الاجتماعية وقربها أو بعدها عن السلطة المركزية يؤثر على موقفها من عملية الديمقراطية (ص ١٢).

تأتي دراسة هلال كواحدة من أهم الدراسات التي تبحث في العلاقة ما بين البنية الاجتماعية وتأثير التكوين الطبقي من جهة، وظهور أو غياب الديمقراطية السياسية من جهة أخرى، وكيف تنعكس هذه العلاقة على طبيعة النظام السياسي في الدولة.

واعتمادا على مقاربات وأمثلة كثيرة، يسعى الباحث إلى توضيح إشكالية العلاقة بين البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة والنظام الفلسطيني الناشئ بعد قيام سلطة وطنية فلسطينية. ويسعى، بشكل أكثر تحديدا، إلى القاء الضوء على مدى واتجاهات تأثير البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الضفة والقطاع على اتجاهات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني" (ص ١٩).

فصول الكتاب

يتألف الكتاب من تسعة فصول أساسية، بالإضافة إلى الملاحق، يضمها في ١١٦ صفحة من القطع المتوسط. الفصل الأول منها مدخل نظري حول البرجوازية والدمقرطة، الطبقة

يحاول هلال تفحص العوامل الداخلية (التعليم، الثقافة، المنظمات الأهلية) والخارجية (النظام الاقتصادي العالمي، النظام السياسي

حرب عنف وكرهية معلنه ضد عدو صور كذلك، أو بالأصح أريد له أن يكون كذلك، باعتبار طبيعة المشروع الصهيوني وبنيتة الداخلية كانت حربا منهجية شنّها جيش من المستوطنين ضد سكان مدنّيين هم أهل البلاد، افترض أن مكانهم الطبيعي يقع خارج دولة المشروع" (ص ٦٢). وفي سياق البحث عن تسمية الجريمة، يؤكد الباحث على حقيقة مفادها "لا يشكل اعتراف الدولة العبرية بمسؤوليتها التاريخية والسياسية المباشرة في إنتاج مأساة اللاجئين الفلسطينيين الشرط الضروري لسلام ممكن فقط، بل وللتوصل قبل ذلك إلى حل لهذه القضية التي تبدو الآن شائكة أو مستعصية على الحل. ففي هذا الاعتراف توفير لشرط سيكولوجي ضروري لطرفي العلاقة، الجلال والضحية على السواء" (ص ٨٠).

ويفرد الباحث يعقوب الفصل الثالث من كتابه لاستعراض الوجه الآخر للصورة وذلك من خلال ثلاث نقاط مركزية هي: المجزرة العربية، دروب الغيتو الماسادا، القتل والمعايير.

ينطلق هذا الفصل من فرضية تقول بأن المشروع الصهيوني قائم كله على صناعة أمة يهودية جديدة في فلسطين، على شاكلة الأمم الأوروبية الحديثة وتكون جزءا منها في الوقت نفسه، أي أن المشروع الصهيوني قام على فرضيتي ضرورة وإمكانية خلق أمة سياسية لم تكن موجودة وذلك بخلاف الصورة الشائعة التي تقول بوجود الأمة الإسرائيلية السابق على الدولة (ص ٨٤). ويتناول الفصل الرابع والأخير

ضمن إطار تاريخي وسياسي وفقا لرؤيته وتصوراته، وذلك من خلال وقائع تاريخية وسياسية منذ نهايات القرن الماضي، وحتى المجريات السياسية الراهنة.

يتناول الفصل الأول، وهو بعنوان "المكان والوطن، حدود الكلمات المجوفة" ثلاث زوايا إشكالية هي: الوعد والإعمار: احتلال المكان، المواد الصلبة من غير العرب، الجمل المجوفة. عناوين الفصول والمحاور، كما نرى، عناوين مختارة وتأتي في قوالب أدبية ذات طابع فلسفي إشكالي لكن محتوياتها غالبا ما تأتي على أساس تاريخي-سياسي ومحاولة صياغة الوقائع وفق أبعاد فلسفية لها إطاراتها الوجودية.

ما يتناوله هذا الفصل باختصار ولادة قضية اللاجئين وظروف انبثاقها وظهورها وفقا لاعتبارات استراتيجية صهيونية تقول: "وطن لا شعب له لشعب لا وطن له". يسوق الباحث العديد من الاستشهادات الصهيونية المأخوذة من خطابات وبيانات ووثائق صهيونية مختلفة، إضافة لوقائع ومجريات حرب ١٩٤٨ وما نتج عنها من تهجير واحتلال.

أما الفصل الثاني، فيتناول الشقاء وسياسة الشقاء، معنى النكبة الفلسطينية، الجريمة الإنسانية. ويكرس المؤلف هذا الفصل لإيضاح ما أورده في الفصل الأول وليصل إلى حقيقة مفادها "إن ما جرى في فلسطين لم يكن حربا أهلية بين قطاعين واسعين من أهل البلاد كما حدث في إسبانيا واليونان وغيرهما، ولا حرب تحرير وطني كما وقع في الجزائر وفيتنام، كانت

وللإجابة على التساؤل المركزي: هل يسر بناء السلام في الشرق الأوسط؟ يجيب المؤلف بكلمة واحدة "بالتأكيد" لكنه يرى في الوقت ذاته أن السلم بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يخرج عن القاعدة الهامة لكل سلم "أن يضع، وفي الأصح يجب أن يضع، الهوية الفلسطينية والإسرائيلية في دائرة المساواة وإعادة التعريف الضروري لكل إجماع. فقبل أن يكون السلام في فلسطين مجرد مجموعة من الاتفاقيات والالتزامات الإجرائية بين طرفين يتعاقدان على تطبيقها، هو قبل ذلك موقف من الذات والآخر، وإعادة تعريف لهما من ناحية، وبناء إرادتهما لإطار حقوقي وإجرائي يقيم التعايش بين الطرفين وقاعدته المواطنة الحرة لا حواجز أو حدود في وجههما من ناحية ثانية" (ص ١٢٧)

وفي الختام يقدم المؤلف تعقياً تاماً لما ورد في الفصول الأربعة والتقديم يتخلص من خلاله بأن ما يجري منذ أوسلو لا يحتوي على الحلول المطروحة حالياً.

منهج الكتاب

يمكن لمن تابع كتابات محمد حافظ يعقوب من بداياته أن يلحظ، وبوضوح، نزوع منهجه نحو الخط المتعمد بين التاريخ والسياسيولوجيا وقواعد المنهج العلمي وحركة السياسة الجارية.

بدأ يعقوب حياته الكتابية بإصدار كتاب بعنوان "سياسيولوجيا ماركس وفلسفته الاجتماعية" (تقديم وترجمة)، دار دمشق، دمشق، ١٩٧٢. تبع ذلك إصدار آخر بعنوان "نظرة جديدة إلى

عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وبعنوان "هذا السلام المستحيل: عن تناقضات عملية أوسلو". يحاول الباحث خلال هذا الفصل مقارنة المساواة المحورية التالية: هل ما ترتب عن النكبة الفلسطينية هو نهائي لا رجعة عنه؟ وهل يمكن القول أن ما وقع في العام ١٩٤٨ قد حدث وانتهى ويستحسن، بالتالي، تجاوزه باعتبار أفضلية الحاضر على الماضي وأولية الحياة والأحياء على ما سلف وانقضى وأفضلية بناء المستقبل على نبش الأفاض؟ بلغة ثانية، هل سيؤول ما اصطلح تسميته بـ "العملية السلمية" إلى تدشين تاريخ جديد اسمه التعايش والعمران والسلم المستند إلى مبادئ العدل وحقوق الإنسان والاجتماع الديمقراطي وليس إلى منطق الأمر الواقع الجلف (ص ١٠٩).

يخلص المؤلف من خلال سرد وإيراد لمفارقات سلام أوسلو وما يتحكم به من دوافع شتى، منها الاقتصادية بالطبع، إلى استنتاج خاص بمستقبل عملية السلام، وما ستحمل من محاولات ترويض للفلسطينيين، وبروز نمط خاص من الأبارتايد "إذ يعتقد الإسرائيليون بأن أمنهم الخاص يتنافى مع قيام دولة فلسطينية سيادة (من سيادة)، فلا يتبقى على الفلسطينيين غير القبول بما هو دون ذلك: نوع خاص من الحكم الذاتي يجري تفصيله بحيث يؤسس لنظام قاعدته الفصل العنصري بين الفلسطينيين واليهود والإسرائيليين داخل السيادة الإسرائيلية" (ص ١٢٦).

ما بين القضية واللاجئين وعملية السلام، وبين السياسة (بيان ضد الأبارتايد). والأبارتايد هنا فرضية محتملة، ليس إلا.

وإذا استعرضنا ما جاء في سياق اتفاق أوصلو، فإننا نجد أن قراءة الكاتب واستنتاجاته جاءت في سياق موقف سياسي محدد وواضح من هذا الاتفاق، ومعارضته وفقاً لأسس سياسية وتاريخية يتبناها.

تأسيساً عليه، ورغم أهمية كتاب يعقوب، فإنه يتعدى كونه بحثاً أكاديمياً بالمعنى العلمي، كما وأنه ليس نصاً سياسياً بالمعنى الشعاعراتي، وانتهاج منهج المواقف المسبقة، إنه بحق مزيج ما بين هذا وذاك.

د. سميح شبيب

تاريخ القضية الفلسطينية، ١٩١٧-١٩٤٧، دار الطليعة: بيروت، ١٩٧٣. وفي العام ١٩٧٣ أصدر كتاباً بعنوان "التخلف العربي والتحرر العربي".

في الكتب السابقة وما تلاها، مزج الباحث يعقوب مزجاً واضحاً بين المنهج المادي في التاريخ ومعطيات الواقع السياسي. وإضافة إلى ذلك، كان هاجسه الأول في الكتاب حشد أكبر عدد من المصادر والمراجع وإيراد الاستشهادات الكثيرة حول فرضياته وأفكاره الكتابية. ولعل في خلفيات الباحث الثقافية، ومنها الفلسفية تحديداً، ما طبع لغته الكتابية بطابع خاص يقوم على بحث المصطلحات الجديدة وابتداع واستنباط المفردات الخاصة.

في كتابه الأخير عن اللاجئين وعملية السلام، يؤكد الباحث مبادئ نهجه ذاتها، ويمزج

ندوات

العلاقات الفلسطينية - الأمريكية

ودور اللوبي العربي

في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، وبحضور جمع من المثقفين والسياسيين والمهنيين الفلسطينيين، عقدت ندوة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٥ تحدث فيها الدكتور خليل جهشان، رئيس الجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين. كان موضوع الحديث ومحور النقاش حول العلاقات الفلسطينية - الأمريكية والدور الذي يلعبه اللوبي العربي في هذا المجال. وفيما يلي اجمالاً أهم الأفكار التي طرحت ونوقشت في هذه الندوة.

الهجرة العربية الى الولايات المتحدة، كما بين الدكتور جهشان، تعود الى أكثر من ١١٥ عاماً. وكان من بينها، بل ومن أقدمها وأكبرها، هجرة فلسطينية الى الولايات المتحدة أتت من منطقة رام الله. فهناك الآن جيل سادس من الأجيال الفلسطينية الأمريكية التي تعود أصلاً الى مناطق رام الله وبيت لحم وبيت جالا. وعلى وجه العموم يوجد في الولايات المتحدة الآن حوالي ٣ ملايين عربي أمريكي ثلثهم، حوالي مليون، هم من اللبنانيين. ويشكل الفلسطينيون نسبة ١٧٪ من هذا المجموع ويشكل السوريون النسبة ذاتها. أما المصريون والعراقيون فيشكل كل منهم حوالي ١٠٪ من العرب الأمريكيين، يضاف الى هؤلاء جميعاً خليط من أنحاء العالم العربي.

لم يحاول العرب الأمريكيون طوال فترة الهجرة الى الولايات المتحدة، وللأسف تنظيم أنفسهم سياسياً. فقد كانت هناك تنظيمات ومؤسسات ونشاطات ثقافية للحفاظ على علاقة ثقافية مع أرض الوطن. وكان من بين هذه النشاطات تعليم اللغة العربية واصدار صحيفة بهذه اللغة الأم. وبالأحرى، لم تكن هناك محاولات جادة وناجحة لتنظيم الجالية العربية لكي تنشط على الساحة الأمريكية سياسياً واجتماعياً.

كانت أول محاولة لتنظيم هذه الجالية بعد حرب عام ١٩٦٧، تلك الحرب التي كانت بمثابة صدمة عنيفة لأبناء الجالية العربية - الأمريكية. فقد تمخضت عن منعطف هام في تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة العربية، حيث ضاعفت الولايات المتحدة من دعمها لاسرائيل كما ونوعاً. وعلى أثر هذه الحرب اجتمع عدد من المثقفين والمفكرين العرب الأمريكيين للبحث في أسباب ونتائج الحرب وفي الموقف الأمريكي، وما يمكن أن يفعله العرب الأمريكيون. وقد تأثرت نتائج الاجتماع، من حيث تشخيص المشكلة والحلول المقترحة بطبيعة الحاضرين كأناس مثقفين. فالمشكلة الأساسية بالنسبة للعرب الأمريكيين، كما يرى الدكتور جهشان، تكمن في عدم توفر الوثائق والمنشورات العلمية المكتوبة والمحاضرة بشكل جيد وموضوعي عن القضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية، الأمر الذي أدى الى جهل شبه تام بالقضايا العربية، ولا سيما بالنسبة لصانع القرار الأمريكي.

وعلى أية حال، فإن الاجتماع قد تمخض عن تأسيس مجموعة سميت برابطة الخريجين العرب في أمريكا عام ١٩٦٧. ولقد حاولت هذه المجموعة سد هذه الثغرة المعلوماتية في الولايات المتحدة. وعملت منذ تأسيسها على نشر ما يزيد عن ١٢٠ كتاباً وكتيباً استعمل بعضها لتدريس النزاع العربي - الاسرائيلي، مثل بعض كتب الدكتور ابراهيم أبولغد ونصير عاروري وهشام شرابي وادوارد سعيد وغيرهم.

وبعد بضعة أعوام، أي عام ١٩٧٢، اجتمعت مجموعة أخرى من العرب الأمريكيين ممن لهم خبرة أكثر، من الذين درسوا وعملوا في الولايات المتحدة ولهم اهتمام أكبر بالعمل على الساحة السياسية، وخاصة في واشنطن، ومن أدركوا أن صانع القرار الأمريكي الذي يؤثر في القرار الأمريكي لا يعرف حقاً حقيقة مواقف العرب الأمريكيين، وخلصت في اجتماعها الى ضرورة تشكيل لوبي عربي للتأثير على صانع القرار الأمريكي. وعليه، فقد تم تأسيس الجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين في هذا العلم ١٩٧٢.

عملت هذه الجمعية، ولا زالت تعمل، من أجل بلورة وجهة نظر عربية - أمريكية معتدلة، إذ هناك من يقف على يمين وعلى يسار هذه الجمعية، ولكنها، أي الجمعية، تحاول أن تعكس تركيبة الجالية العربية - الأمريكية من حيث نسب الفئات العربية المختلفة والمولودين خارج وداخل الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن ١٠-٢٠٪ من أعضاء هذه الجمعية هم من الأمريكيين أصلاً الذين يتعاطفون مع وجهة

النظر العربية، أو الذين درسوا أو تعلموا في العالم العربي ولهم اهتمام بوجهة النظر العربية.

وعندما أخذت هاتان الجمعيتان بالظهور العلني على الساحة الأمريكية ووجهت لهم الاتهامات بأنهم جزء من تغلغل عربي على الساحة الأمريكية، وأنهم يتلقون تمويلا من الخارج. كان على رأس هذه الحملة اللوبي الصهيوني، بالظن والذي لم يسعه أن يكون له منافس على الساحة الأمريكية. وعلى أثر ذلك، بدأ بعض عناصر الجالية العربية بإنشاء جمعية متخصصة لمكافحة التمييز العنصري وذلك عام ١٩٨٠، حيث تم تأسيس اللجنة العربية - الأمريكية لمناهضة التمييز العنصري في كالمجالات. وفي عام ١٩٨٥ تأسست جمعية رابعة لتوسيع النشاط العربي في المجال الانتخابي والسياسي. وبهذا أصبحت لدى العرب الأمريكيين بنية تحتية، ولكن المشاركة العربية - الأمريكية في هذا المجال ظلت ضعيفة، فأقيمت المؤسسة العربية الأمريكية بهدف تشجيع العرب الأمريكيين على خوض المراكز الانتخابية. وأصبحت لديهم بنية تحتية تشبه التي لدى الأقليات العرقية المهاجرة، حتى أن هناك تشابها في بعض أسماء الجمعيات والمؤسسات. وحاول العرب الأمريكيون الاستفادة من خبرات الجماعات المهاجرة السابقة.

لقد أدى الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ إلى شعور العرب الأمريكيين بضرورة وجود تنسيق وتعاون أكثر بين جمعياتهم العامة المتعددة والجمعيات المتخصصة على فئات معينة مثل جمعية أبناء البيرة وأبناء رام الله وما شابهها من جمعيات لهذه الفلسطينيين أو غيرهم من أبناء الجالية العربية. فاتحاد جمعيات رام الله - فلسطين مثلا، هو أكبر تجمع للعرب الأمريكيين، حيث يضم أكثر من ٣٥ ألف شخص من رام الله. ومثل هذه الجمعيات هدفها اجتماعي أكثر منه سياسي. وقد تم إدراجها عام ١٩٨٢ في إطار سمي بمجلس رؤساء الجمعيات العربية - الأمريكية، وهو مجلس تأسيسي مشترك يضم اليوم أكثر من ١٧ جمعية وراثته بالتناوب لمدة ستة أشهر. الهدف من هذا المجلس هو أن يكون كحلقة وصل مع المسؤولين الأمريكيين وكنجته واحلته تتحدث بخصوص القضايا الجوهرية والمصرية التي ندعمها.

في هذه الفترة، كما يقول الدكتور جهشان، أخذت الجاليات الإسلامية في الولايات المتحدة بتنظيم نفسها ضمن أطر مشاهمة لأطر الجالية العربية، ولكنها تعمي

على أساس إسلامي وليس على أساس قومي وطني علماني كما هو الحال لدى الجالية العربية. ومهما يكن، فإن بين الجاليتين العربية والإسلامية مواقف مشتركة تجاه قضايا مشتركة تفرض التعاون بينهما على الرغم من نظرة الجالية الإسلامية المختلفة إلى قضايا مثل القدس والحل السياسي والعلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية.. الخ. وفي نهاية العام الماضي تم تأسيس مجلس رئاسي تنسيقي للجمعيات الإسلامية في الولايات المتحدة. وعقدت لقاءات بين مجلسي الجاليتين العربية والإسلامية للتنسيق بشأن قضايا مشتركة تلقى إجماعاً من الطرفين، مع ترك القضايا المختلف عليها جانباً.

يوجد في الولايات المتحدة ما بين ٥-٦ ملايين مسلم، أي ضعف عدد العرب الأمريكيين، علماً بأن ٤٦٪ من الجالية الإسلامية هم من الأمريكيين السود الذين اعتنقوا الإسلام بفضل جهود الدعوة الإسلامية. ويشكل العرب المسلمون حوالي سدس الجالية الإسلامية، أي أن هناك حوالي مليون مسلم عربي هم حلقة الوصل بين الجاليتين. وأشار الدكتور جهشان إلى أنه قد تم الاتفاق بين الجاليتين حول برنامج خارجي مثل التعاون بشأن قضية القدس، وبرنامج داخلي مثل التعامل مع انتخابات عام ٢٠٠٠ بشكل منسق ومشترك بين الجاليتين، والاتفاق حول اختيار المرشحين والتركيز على أعضاء الكونغرس الذين يتعاطفون مع الجاليتين. كما تم الاتفاق على الوقوف ضد المضايقات التي تواجهها الجالية الإسلامية، والتي تشبه تلك التي واجهتها الجالية العربية في الستينيات والسبعينيات، مثل محاولات أجهزة الأمن الأمريكية التغلغل في الجمعيات الإسلامية وإغلاقها ومضايقتها. وبالإضافة إلى التعاون بين الجاليتين الإسلامية والعربية هناك تعاون مع جمعيات أخرى أمريكية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات كنائسية تهتم بالقضية الفلسطينية، حيث هناك أطر يتم هذا التعاون من خلالها.

إن الخلل الأهم في نظرة الولايات المتحدة إلى القضية الفلسطينية يكمن في رؤيتها لهذه القضية، شعباً ونظاماً، من منظور إسرائيلي، كما يؤكد الدكتور جهشان. فبالرغم من التحسن الملحوظ في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والفلسطينيين إثر عملية السلام، وبالرغم من أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير كشريك استراتيجي في هذه العملية السلمية، وبالرغم من أن عرفات أصبح الضيف الأكثر تردداً على البيت الأبيض، إلا أن هناك روايب لا زالت تحول دون تقدم جدي وحقيقي في هذه العلاقة. فعرفات لا زال على لائحة الإرهاب الأمريكية، ومنظمة التحرير لا زالت إرهابية مجرمة، والوفد الفلسطيني المفاوض لا زال بحاجة إلى إذن خلص للدخول إلى الولايات المتحدة، حتى وإن كان ذلك من أجل التفاوض بشأن السلام،

وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يحتاجون الى مثل هذا الإذن أيضا. وبالإضافة الى ذلك، فإن مكتب منظمة التحرير في واشنطن لا يزال خارج نطاق القانون وبمحاكمة الى تجديدها خاص كل ستة أشهر. وممثل منظمة التحرير ليست له صفة خاصة رسمية.

وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة، منذ مؤتمر مدريد وحتى اليوم، تركت على موضوع التطبيع مع اسرائيل. وقد جعلت هذا الموضوع العمود الفقري لسياستها في الشرق الأوسط، بل وأصبح الشرط الأساسي لتحسين علاقة الولايات المتحدة مع أية دولة عربية، ومن هنا كانت مصافحة بوتفليقة للطرف الاسرائيلي. وعلى الرغم من أن علاقة الولايات المتحدة مع دول الخليج هي أهم من الناحية الاستراتيجية من علاقتها مع اسرائيل، إلا أنها تسخر علاقاتها مع هذه الدول في سبيل التطبيع مع اسرائيل. ولقد أمضت الولايات المتحدة السنوات الستة أو السبعة الأخيرة وهي تكرر على العرب أهمية التطبيع مع اسرائيل، في حين أنها، أي الولايات المتحدة، لم تجعل علاقاتها طبيعية مع إسرائيل ذاتها، وذلك لانحيازها التام إليها. وهذا يعني أنه لا بد من ضغوط جديدة عربية على الولايات المتحدة لتغيير سياستها وعلاقاتها القائمة في المنطقة، كما يبره جهشان.

الكونغرس الأمريكي له دور هام جدا في رسم السياسة الأمريكية، ولكن هذا الأمر ليس مفهوما تماما على الصعيدين العربي والفلسطيني، كما يعتقد جهشان. فهناك الكونغرس يمكن أن يكون صديقا أو عدوا للفلسطينيين، وهذا بدوره يعتمد على مقدار الجهد الفلسطيني المبذول لاستقطاب الكونغرس. ولكن لم يكن هناك من جهد على هذا الصعيد، ذلك لأن طبيعة الأنظمة العربية تركز على الجانب التنفيذي وليس التشريعي فبعض الدول العربية ليس لديها شق تشريعي، وإن وجد فإنه يكون مهماشا وليس له دور جدي في صنع السياسة الخارجية. ومن هنا، يبدو أن هناك خلافا ثقافيا لدى الأطراف العربية في فهم دور الكونغرس والجانب التشريعي في رسم السياسة الأمريكية، كما يعتقد جهشان الذي يرى أن الكونغرس الأمريكي اليوم هو على راسي للعرب. فالمساعدات الفلسطينية لديه مجمدة، وقد بدأ الرئيس كليتتون متسولا عندما طلب من الكونغرس الموافقة على المساعدة الفلسطينية بحضور ياسر عرفات لدى زيارته مؤخرا للولايات المتحدة. وجدير بالذكر أن المبلغ الضخم من مساعدات اتفاق "واي ريفر" هو لصالح اسرائيل. إن سلوك الكونغرس هذا يعود الى الهيمنة الصهيونية عليه منذ عهد طويل. فهناك جمعيات يهودية في الولايات المتحدة تعمل منذ أكثر من

١٠٠ عام ولها تأثير قوي جدا في الكونغرس. وأما بالنسبة للعرب الأمريكيين فهم أحدث عهدا وأغلب نشاطاتهم تعتمد على ردة الفعل أكثر من المبادرة.

عملية السلام، كما بين الدكتور جهشان، أثرت سلبا على العرب الأمريكيين من حيث تأثيرهم في الكونغرس، حيث أصبح عضو الكونغرس يعتبر أن النزاع العربي - الاسرائيلي قد انحل أو هو في طريقه الى الحل. ولهذا، بات يهمل القضية الفلسطينية ولا ينظر إليها كقضية جدية وهامة في السياسة الخارجية الأمريكية وإنما كقضية خدمة مصالح الناخبين في دائرته الانتخابية. فمنذ عام ١٩٩١ وحتى الآن لم يعقد الكونغرس الأمريكي جلسة استماع واحدة جدية حول عملية السلام في الشرق الأوسط والتي تعتبرها الولايات المتحدة هدفها الاستراتيجي الأول في المنطقة. في السابق كان الكونغرس يعقد جلسة استماع كل سنة، حيث كان يدعى إليها اللوبي الصهيوني والعرب الأمريكيون لطرح وجهات نظرهم. وهناك سبب آخر للتعطيل على القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، ألا وهو الاستقالة الجماعية العربية من القضية الفلسطينية. ولم تعد هذه القضية تحصل على أكثر من تصريح زعيم عربي بقوله نحن مع الشعب الفلسطيني مهما يقرر. وهكذا، لم يعد هناك إجماع عربي وأصبح كل طرف عربي يريد من العرب الأمريكيين أن يكونوا كلوبي يعمل لصالحه.

اللوبي العربي يرتكز على أربعة أعمدة، كما يرى الدكتور جهشان. وهذه الأعمدة هي: الدور العربي الرسمي، دور العرب الأمريكيين، دور الجمعيات الأمريكية المتعاطفة مع العرب، ودور رجال الأعمال وأصحاب الشركات الكبرى من ذوي المصالح في العالم العربي. هذه الشركات سوقت في العام الماضي ما قيمته ٢٦-٢٧ مليار دولار من البضائع والخدمات. وكل مليار يخلق ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل في الولايات المتحدة. ولكن عندما يقف كليتون يتحدث عن ازدهار الاقتصاد الأمريكي لم يبادر أي زعيم عربي الى تذكير كليتون بأن للعرب دورا في هذا الازدهار وأهم يتوقعون من الولايات المتحدة ما هو مقابل هذا الدور. لا يزال صانع القرار العربي لا يعرف ما الذي يريده من الولايات المتحدة، في حين أن كل خطاب أمريكي حول الشرق الأوسط يبدأ بفقرة تلخص الأهداف القومية الأمريكية في المنطقة. وإن عدم مبادرة أي زعيم عربي لطرح ما يريده العرب من الولايات المتحدة أو ما تريده بلاده على الأقل، يعود الى إحساس صانع القرار العربي بأنه لا يمكن أن يؤثر على النظام الأمريكي، وكأن هذا النظام غير قابل للتأثير، مع أنه قابل للتأثير عليه داخليا وخارجيا، وأكبر دليل على ذلك تأثير اللوبي الصهيوني.

العملية السلمية أخرجت اللوبي الصهيوني وأدت الى خلافات فيه، الأمر الذي نبعث عنه فراغ لم يستطع الوجود العربي أن يملأه. فهناك الشركات الأمريكية التي تعتبر أقراناً من اللوبي الصهيوني ويمكن التأثير عليها. ولكن الأطراف العربية توقفت عن مطالبته بأي شيء وكان العربي ينجح من الخلط بين السياسة والعمل علماً بأن هناك خلطاً تاريخياً بينهما في الولايات المتحدة، كما يؤكد الدكتور جهشان. الفراغ الناجم ملأته جمعيات صهيونية متطرفة معادية للفلسطينيين استطاعت أن تقفز فوق "الايك" (لجنة العلاقات اليهودية - الأمريكية العامة) وأن تدخل الى الساحة وتبدأ بالتحريض وإقامة علاقات تحالف مع اليمين المتطرف الجمهوري الذي سيطر على الكونغرس، وأخرجت بذلك اللوبي الصهيوني. فقد بدأت هذه الجمعيات مؤخرًا، وبرئاسة ما يسمى بالمنظم الصهيونية - الأمريكية، بالتحريض ضد تقدم مساعدات للأردن لأن هناك، كما تدعي، مظاهر لاسامية في وسائل الاعلام الأردني مصورة الاردن كعدو لاسرائيل ولكن "الايك" اضطر والحالة هذه الى رفض هذا الموقف لأنه يخرب علاقات اسرائيل داخل الكونغرس الأمريكي.

ومن هنا، فإن اللوبي الصهيوني اليوم لا يقتصر على "الايك". فهناك منظماً يهودية وغير يهودية تدعم اسرائيل. لقد كلفت حملة كليتون الانتخابية عام ١٩٦٦ حوالي ١,٢ مليار دولار كان ما قوامه ٦٥٪ منها، أي حوالي ٧٠٠ مليون دولار، من مصادر مؤيدة لاسرائيل. وهذا يعني أن ٢٪ من سكان الولايات المتحدة اليهود يؤثرون على صنع القرار الأمريكي بنسبة إسهامهم هذه. إن حملة الانتخاب لمجلس النواب تكلف اليوم ٥-٦ ملايين دولار. وفي حملات مجلس الشيوخ تصل الى ٣٥ مليون دولار. وهذا يعني أن العضو المنتخب سينجذب نحو من يخدمه أكثر في حملته الانتخابية.

إن أعضاء الكونغرس المتعاطفين مع العرب لا يستطيعون التصريح بذلك بل يعملون من وراء الكواليس. ولهذا، فإن المشكلة اليوم أصبحت، كما يعتقد جهشان مشكلة دستورية، حيث لم تعد هناك ديمقراطية تمثيلية. ففي حين أن ٥١٪ من السراة العام الأمريكي اليوم يؤيدون حق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية، فإن هناك ٥٠٪ من السراة لا يزيد عن حوالي ٥٠ عضو كونغرس يؤيدون ذلك، الأمر الذي يعكس مشكاً دستورية في التمثيل، حيث لم تعد هناك ديمقراطية دستورية وإنما ديمقراطية لمن يذهب أكثر. فلو كان هناك دور عربي رسمي ومؤثر ومنسق جيداً من قبل كل الأطراف العربية، لكان بالإمكان التأثير على هذا الوضع لصالح القضايا العربية. عندما يأتي زعيم إسرائيلي الى الولايات المتحدة، فإنه يجتمع أولاً مع اللوبي الصهيوني قبل الرئيس.

الأمريكي، ولكن عندما يأتي الزعماء العرب، فإنهم يجتمعون مع اللوبي الصهيوني وبمجموعات يهودية وينسون العرب الأمريكيين أو يبعثون أحدا مثل وزير الخارجية للقاء معهم، الأمر الذي يضعف موقف هؤلاء العرب. فإذا ما طلبوا من الرئيس الأمريكي بعض المطالب لصالح القضايا العربية فإنه يجيبهم بأنه ليس أكثر عروبة من العرب أنفسهم الذين لم يطلبوا ما يطالب به العرب الأمريكيون.

ومن هنا، فإن العرب الأمريكيين اليوم يواجهون اللوبي الصهيوني من جهة والاهمال من أبناء عمومتهم العرب من جهة أخرى. واللوبي الصهيوني يخشى بروز رئيس أمريكي يفضح هذا اللوبي ولا يسير على هواه. فالرئيس بوش عندما اختلف مع هذا اللوبي حول قروض الضمانات لاسرائيل والبالغة ١٠ مليار دولار تعرض للهجوم عليه وعلى الكونغرس من قبل هذا اللوبي. وقال بوش في مقابلة معه ذات مرة أنه رئيس أمريكي بسيط مقابل عدد كبير ممن لهم تأثير على الكونغرس من المؤيدين لاسرائيل.

وقد نبه الدكتور جهشان الى أن الجمعيات اليهودية أخذت تعد العدة الآن لفرض آرائها بشأن قضايا الحل النهائي وأخذت تعمل لتجنيد الكونغرس لهذا الغرض. فالانتخابات الأمريكية القادمة ستكون الأسوأ بالنسبة للفلسطينيين. والرئيس كلينتون لم يبق له كثير من الوقت. ومن المعروف أن السنة التي تسبق الانتخابات الأمريكية والسنة التي تليها تكون فترة جهود بالنسبة للرئيس الأمريكي، وذلك حتى لا يتأثر وضعه الانتخابي وحتى يتمكن من ترتيب أوضاعه جيدا بعد الانتخاب. آل غور يشعر الآن بتحدي بوش الابن له. والرأي العام الأمريكي، كما يعتقد الدكتور جهشان، يتجه نحو التغيير، أي إحضار رئيس أمريكي جمهوري وإعادة أغلبية ديمقراطية للكونغرس. وآل غور يشعر بذلك وهو أسوأ من كلينتون في تأييده لاسرائيل علما بأن الصحافة الاسرائيلية وصفت كلينتون بأنه أفضل رئيس أمريكي منذ عام ١٩٤٨.

الرئيس كلينتون، كما يراه جهشان، سياسي انتخابي وتأييده لاسرائيل تقليدي حسب موقف الحزب الديمقراطي المؤيد لليهود. وعلاقاته الشخصية معظمها مع صهاينة. وكان انجاز كلينتون الأكبر لليهود هو إزالة جميع الخطوط الحمراء التي كانت تحول، منذ عام ١٩٤٨، دون وصولهم الى وظائف معينة في الدفاع والمخابرات والبيت الأبيض والخارجية. واليوم نجد الحركة اليهودية الصهيونية متنفذة ومشاركة في صنع

القرار. فمارتن انديك الذي كان في السابق موظفا في اللوبي الصهيوني، هو مسؤول اليوم عن العلاقة مع ٢٢ طرف عربي.

وقد أكد الدكتور جهشان أن الانجاز الأكبر للجالية العربية الأمريكية يتمثل في خلقها بنية تحتية لنفسها تمكنها من البروز ورفع صوتها على الرغم من عدم تأثيرها على صنع القرار الأمريكي. فالرئيس الأمريكي يجتمع باللوبي الصهيوني ثم بممثلي الجالية العربية كطرفين مستقلين. وقد كان لجهود الجالية العربية - الأمريكية بعض التأثير عبر السنين. فحديث الرئيس بوش عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كهدف من أهداف عملية السلام كان من ضمن هذا التأثير، إذ أن الجالية العربية كانت دائما تنادي بذلك. وقدم كليتون الى غزة كان من ثمرة هذه الجهود. والجالية العربية الآن لديها بعض السياسيين الناجحين مثل دونا شلاله وزيرة الصحة والرفاه. كما أن هناك ستة أعضاء من العرب الأمريكيين في مجلس النواب وعضو في مجلس الشيوخ إضافة الى ٢٢ رئيس بلدية و ١٨٠-٢٠٠ شخصية سياسية على صعيد الكونغرس المحلي. وتلعب الجالية اللبنانية دورا بارزا لأنها من أقدم المهاجرات وأكثرها تمكزا وتأقلمًا. ولكن العرب الأمريكيين قلقون من العملية السلمية وخصوصا لاجئي عام ١٩٤٨ الذين تراودهم المخاوف بالنسبة لحق العودة.

وحول الدور الأمريكي في العملية السلمية الراهنة قال الدكتور جهشان بأن هناك خلافا بين تصور الإدارة الأمريكية لدورها في هذه العملية وبين تصور باراك لدورها فيها. فباراك يطلب الآن تقليص دورها، في حين أن الحكومة الاسرائيلية السابقة طلبت توسيع هذا الدور. والإدارة الأمريكية رفضت مطلب باراك. وأجابت بأن الدور الأمريكي ازداد وكبر في عهد نتنياهو لأن الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي خسرا التقيا بينهما. وإذا ما عادت هذه الثقة، فإن الدور الأمريكي قد يتقلص ولكنه لن يعود كدور مسهل فقط في هذه العملية لأن هناك تحديات كبيرة في العملية السلمية.

إعداد: محمد فياض صلاح

نص مشروع قانون العمل المقر بالقراءة الثانية

التاريخ: أكتوبر، ١٩٩٩

الباب الأول تعريف وأحكام عامة

الفصل الأول تعريف

المادة (١)

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

١. السلطة الوطنية: السلطة الوطنية الفلسطينية.
٢. الوزارة: وزارة العمل.
٣. الوزير: وزير العمل.
٤. صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري أو من ينوب عنه يستخدم شخصا أو أكثر لقاء أجر.
٥. العامل: كل شخص طبيعي يؤدي عملا لدى صاحب العمل لقاء أجر ويكون أثناء أدائه العمل تحت إدارته وإشرافه.
٦. النقابة: أي تنظيم مهني يشكل وفقا للقانون (قانون النقابات).
٧. العمل: كل ما يبذله العامل من جهد ذهني أو جسماني لقاء أجر سواء كان هذا العمل دائما أو مؤقتا أو عرضيا أو موسميا.
٨. العمل المؤقت: العمل الذي تقتضي طبيعته تنفيذه وإنجازه مدة محدودة.
٩. العمل العرضي: العمل الذي تستدعيه ضرورات طارئة ولا تزيد مدة إنجازه عن ثلاثة أشهر.
١٠. العمل الموسمي: كل عمل ينفذ وينجز في مواسم دورية سنوية.

*المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني.

١١. الأجر الأساسي: هو المقابل النقدي و/أو العيني المتفق عليه الذي يدفعه صاحب العمل للعامل مقابل عمله ولا تدخل في ذلك العلاوات والبدلات أيا كان نوعها.
١٢. الأجر: ويعني به الأجر الكامل وهو الأجر الأساسي مضافا إليه العلاوات.
١٣. المنشأة: المكان الذي يؤدي فيه العمال أعمالهم.
١٤. الحدث: كل من بلغ الخامسة عشرة من عمره ولم يتجاوز الثامنة عشرة.
١٥. الليل: فترة اثنتي عشرة ساعة متتالية تشمل وجوبا ما بين الثامنة مساء حتى السادسة صباحا.
١٦. السنة: تعتبر السنة في تطبيق أحكام هذا القانون (٣٦٥) يوما والشهر (٣٠) يوما، والأسبوع (٧) أيام.
١٧. اللجنة الطبية: الجهة الطبية التي يعتمدها وزير الصحة.
١٨. إصابة العمل: الضرر الجسماني أو النفسي الذي يصيب العامل نتيجة حادث نشأ أو وقع بسبب العمل أثناء القيام به.
١٩. المعوق: هو الشخص الذي يعاني من عجز في بعض قدراته الجسدية أو الحسية أو الذهنية، نتيجة مرض أو حادث أو سبب خلقي أو عامل وراثي، أدى لعجزه عن العمل أو الاستمرار أو الترقى فيه، أو أضعف قدرته عن القيام بإحدى الوظائف الأساسية الأخرى في الحياة ويحتاج إلى الرعاية والتأهيل من أجل دء إعادة دمج في المجتمع.
٢٠. التأهيل: عملية منظمة ومستمرة مبنية على أسس علمية تهدف إلى الاستفادة من القدرات المتاحة لشخص من خلال تنمية قدراته سواء الجسدية أو المهنية.

الفصل الثاني أحكام ومبادئ عامة

المادة (٢)

العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي تمييز أنواع التمييز.

المادة (٣)

- تسري أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل في فلسطين باستثناء:
- ١- موظفي الحكومة والهيئات المحلية مع كفالة حقهم في تكوين نقابات خاصة بهم.
 - ٢- خدم المنازل ومن في حكمهم على أن يصدر الوزير نظاما خاصا بهم.
 - ٣- أفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى.

المادة (٤)

يعفى العامل من الرسوم القضائية في الدعاوى العمالية التي يرفعونها نتيجة نزاع يتعلق بالأجور أو الإحالة بمكافآت نهاية الخدمة أو بالتعويضات عن إصابة العمل أو بفصل العامل فصلا تعسفيا.

المادة (٥)

وفقا لأحكام القانون للعمال وأصحاب العمل الحق في تكوين منظمات نقابية على أساس مهني بهدف رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم.

المادة (٦)

تمثل الأحكام الواردة في هذا القانون الحد الأدنى لحقوق العمال التي لا يجوز التنازل عنها، وحيثما وجد تنظيم خاص لعلاقات العمل تطبق على العمال أحكام هذا القانون أو أحكام التنظيم الخاص أيهما أفضل للعمال.

الباب الثاني

التشغيل والتدريب والتوجيه المهني

الفصل الأول

التشغيل

المادة (٧)

١. يشكل مجلس الوزراء لجنة استشارية ثلاثية برئاسة وزير العمل وبعده متساو من أطراف الإنتاج الثلاثة العمالية وتكون مهمتها اقتراح السياسات العامة خاصة في مجال التشغيل والتدريب والتوجيه المهني.
٢. يحدد قرار تشكيل هذه اللجنة نظام عملها وعدد أعضائها.
٣. يجوز لرئيس اللجنة دعوة من يراه مناسبا للاستئناس برأيه.

المادة (٨)

تنشئ الوزارة مكاتب للعمل موزعة بشكل ملائم بحيث يسهل على أصحاب العمل والعمال الاتصال بها، وتقدم تلك المكاتب خدماتها مجاناً، وتحدد الوزارة نظام عملها واختصاصاتها.

المادة (٩)

تقوم الوزارة بإعداد إحصائيات دورية خاصة بالبطالة والتشغيل كما ونوعاً.

المادة (١٠)

على كل شخص قادر على العمل وراغب فيه أن يسجل اسمه في مكتب العمل الواقع في دائرة إقامته، وعلى المكتب قيد طلبات العمل وإعطاء طالبه شهادة بذلك، وتنظم الوزارة البيانات والإجراءات المتعلقة بطلب العمل وشهادة تسجيله.

المادة (١١)

على مكاتب العمل الالتزام بتنسيب العمال المسجلين لديها، مراعية في ذلك الاختصاصات والكفاءة والأسبقية في التسجيل وحق صاحب العمل في الاختيار.

المادة (١٢)

على كل صاحب عمل أن يوافي مكتب العمل الواقع في دائرة عمله ببيان دوري عن أسماء العمال وعدد وظائفهم وسنهم وجنسهم ومؤهلاتهم وأحورهم وتاريخ التحاقهم بالعمل والوظائف الشاغرة لديه.

المادة (١٣)

يلتزم صاحب العمل بتشغيل عدد من العمال المعوقين المؤهلين بأعمال تتلاءم مع إعاقاتهم، وذلك بنسبة لا تقل (٥٪) من حجم القوى العاملة في المنشأة.

المادة (١٤)

للوزارة أن تمنح ترخيصا بالعمل في فلسطين لغير الفلسطينيين ويحظر على صاحب العمل أن يلحق مباشرة بواسطة الغير، أي عامل غير فلسطيني قبل التأكد من الحصول على الترخيص المشار إليه.

المادة (١٥)

وفقا لأحكام هذا القانون وبالتنسيق مع الجهات المعنية بما في ذلك نقابات أصحاب العمل ونقابات العمال به الوزير نظاما لتحديد شروط منح ترخيص العمل للعمال غير الفلسطينيين.

المادة (١٦)

يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين.

المادة (١٧)

بالتنسيق مع الجهات المعنية بما فيها نقابات أصحاب العمل ونقابات العمال تتولى الوزارة تنظيم سوق العمل والتشغيل للعمال الفلسطينيين في الخارج.

الفصل الثاني التدريب والتوجيه المهني

المادة (١٨)

لغرض تطبيق أحكام هذا الفصل:

١. يقصد بالتوجيه المهني النشاطات التي تهدف إلى توجيه العمال لفرص العمل والتدريب المتاحة التي تتناسب مع مهاراتهم وميولهم وقدراتهم.
٢. يقصد بالتدريب المهني النشاطات التي تهدف إلى توفير احتياجات التنمية من العمال المدربين، وتمكينهم من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة وتطويرها بصفة مستمرة.

المادة (١٩)

تقوم الوزارة بوضع ومتابعة وتطبيق سياسات التدريب والتوجيه المهني، مما يحقق التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية الأخرى، وبما يوفر احتياجات برامج التنمية من العمالة الفنية والمدربة.

المادة (٢٠)

تنشئ الوزارة مراكز التدريب المهني حسب الحاجة ويتم تحديد نظام عملها واختصاصاتها بقرار من الوزير.

المادة (٢١)

يصدر الوزير نظاماً للتدريب والتوجيه يكفل مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص مع مراعاة حرية الاختيار وإعطاء الأولوية لأبناء الشهداء ويتضمن النظام ما يلي:

١. عقد التدريب المهني.
٢. برامج التدريب.
٣. حقوق المتدرب.

المادة (٢٢)

١. الوزارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية هي الجهة الوحيدة المخولة بمنح الترخيص لإنشاء مؤسسات التدريب المهني.
٢. في حالة عدم الالتزام بشروط منح الترخيص يجوز للوزير إصدار قرار بالاعغلاق الكلي أو الجزئي للمؤسسة أو بإيقاف برنامج تدريبي فيها بشكل مؤقت أو نهائي حسب طبيعة الخطأ وجسامته.

المادة (٢٣)

على كل مؤسسة تدريب غير حكومية أن تسوي أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره.

الباب الثالث

عقد العمل الفردي

الفصل الأول

تكوين العقد

المادة (٢٤)

عقد العمل الفردي هو اتفاق كتابي أو شفهي صريح أو ضمني يبرم بين صاحب عمل وعامل لمدة محددة أو غير محددة أو لإنجاز عمل معين يلتزم بموجبه العامل بأداء عمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه، ويلتزم فيه صاحب العمل بدفع الأجر المتفق عليه للعامل.

المادة (٢٥)

لا يجوز أن تزيد المدة القصوى لعقد العمل بمعد المدة لدى نفس صاحب العمل بما في ذلك حالات التجديد سنتين متتاليتين.

المادة (٢٦)

إذا استمر طرفا عقد العمل بمعد المدة في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد غير بمعد المدة.

المادة (٢٧)

يتمتع العاملون لمدة محددة بمن فيهم العاملون بموجب عقد عمل عرضي أو عقد عمل موسمي بنفس الحظ وعليهم نفس الواجبات التي يخضع لها العاملون لمدة غير محددة في ظروف مماثلة مع مراعاة الأحكام الخاصة بالعمل لمدة أو عرضية أو موسمية.

المادة (٢٨)

ينظم عقد العمل باللغة العربية، متضمنا شروط العمل الأساسية خاصة الأجر ونوع العمل ومكانه ومدته، ويؤخذ من طرفيه، وتعطي نسخة منه للعامل، وللعامل إثبات حقوقه بكافة طرق الإثبات القانونية.

المادة (٢٩)

يجوز أن يبدأ عقد العمل بفترة تجريبية مدتها ثلاثة أشهر ولا يجوز تكرارها لأكثر من مرة واحدة عند نفس صاحب العمل.

المادة (٣٠)

إذا نفذ متعهد فرعي العمل بالنيابة عن صاحب العمل الأصلي أو لصالحه يكون الاثنان مسؤولين بالتضامن عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد.

المادة (٣١)

لا يلزم العامل بالعمل في مكان غير المتفق عليه في العقد إذا أدى إلى تغيير مكان إقامته.

المادة (٣٢)

لا يجوز تكليف العامل بعمل يختلف اختلافا بينا عن طبيعة العمل المتفق عليه في عقد العمل، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعا لوقوع حادث، أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك منعا لوقوع حادث، أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة بما لا يتجاوز شهرين.

المادة (٣٣)

يلتزم العامل بتأدية عمله بإخلاص وأمانة وبالحفاظة على أسرار العمل وأدواته ولا يعتبر العامل مسؤولا عن تلف الأدوات أو ضياعها نتيجة أي ظرف طارئ خارج عن إرادته أو قوة القاهرة.

المادة (٣٤)

على العامل التقيد بتطبيق شروط اللائحة الداخلية للمنشأة وبقواعد السلامة والصحة المهنية في العمل.

الفصل الثاني انتهاء عقد العمل

ينتهي عقد العمل الفردي في أي من الحالات الآتية:-

١. باتفاق الطرفين.
٢. بانتهاء مدته في الأعمال العرضية أو المؤقتة أو الموسمية.
٣. برغبة أحد الطرفين خلال مدة التجربة.
٤. بناء على رغبة العامل، شريطة إخطار صاحب العمل خطياً قبل الترك:
 - أ. بشهر إذا كان يتقاضى أجره على أساس شهري.
 - ب. بأسبوع إذا كان يتقاضى أجره على أساس يومي أو أسبوعي أو بالقطعة أو بالعمولة.
٥. وفاة العامل أو إصابته بمرض أو عجز أقعده عن العمل لمدة تزيد على ستة أشهر بناء على تقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية مع عدم وجود مركز شاغر يلائم قدراته المهنية ووضعه الصحي الجديد.

المادة (٣٦)

لا ينتهي عقد العمل بسبب وفاة صاحب العمل إلا إذا كان موضوع العقد يتعلق بشخص صاحب العمل.

المادة (٣٧)

يبقى عقد العمل نافذاً حتى لو تغير صاحب العمل بسبب نقل ملكية المشروع أو بيعه أو اندماجه أو انتقاله بطريق الإرث، ويظل صاحب العمل الأصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة ستة أشهر عن تنفيذ التزامات الناجمة عن العقد ومستحقة الأداء قبل تاريخ التغيير، وبعد انقضاء الستة أشهر يتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده.

المادة (٣٨)

١. لا ينتهي عقد العمل في حالة صدور قرار إداري أو قضائي بإغلاق المنشأة أو بإيقاف نشاطها مؤقتاً لمدة لا تزيد على شهرين، وعلى صاحب العمل الاستمرار في دفع أجور عماله طيلة فترة الإغلاق أو الإيقاف المؤقت مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون والمتعلقة بفترة التجربة.
٢. ينقضي الالتزام المذكور في الفقرة (١) أعلاه بعد مدة الشهرين وعلى صاحب العمل أن يدفع لعماله زيادة على ما سبق ذكره مكافأة لحماية الخدمة كما نصت عليه أحكام هذا القانون.

الفصل الثالث إنهاء عقد العمل الفردي

المادة (٣٩)

لا يمكن اعتبار الحالات التالية بوجه الخصوص من الأسباب الحقيقية التي تبرز إنهاء العمل من قبل صاحب العمل:-

١. الانخراط النقابي أو المشاركة في أنشطة نقابية خارج أوقات العمل، أو أثناء العمل إذا كان ذلك بموت صاحب العمل.
٢. إقدام العامل على طلب ممارسة نيابة تمثيلية عن العمال، أو كونه يمارس هذه النيابة حالياً أو مارسه الماضي.
٣. إقدام العامل على رفع قضية أو مشاركته في إجراءات ضد صاحب العمل بإدعاء خرق القانون، وكذلك تقديمه لشكوى أمام الهيئات الإدارية المختصة.

المادة (٤٠)

لصاحب العمل إنهاء عقد العمل من طرف واحد دون إشعار مع حقه في مطالبة العامل بكافة الحقوق الأخرى عند ارتكابه أي من المخالفات التالية:

١. انتحاله شخصية غير شخصيته أو تقديمه شهادات أو وثائق مزورة لصاحب العمل.
٢. ارتكابه خطأ نتيجة إهمال مؤكد نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل شريطة أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحدوث خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت علمه بوقوعه.
٣. تكراره مخالفة النظام الداخلي للمنشأة المصادق عليه من وزارة العمل أو التعليمات المكتوبة الخاصة بالعمل وصحة العمال رغم إنذاره بها حسب الأصول.
٤. تغيبه دون عذر مقبول أكثر من سبعة أيام متتالية، أو أكثر من خمسة عشر يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة على أن يكون قد أُنذر كتابياً بعد غياب ثلاثة أيام في الحالة الأولى أو عشرة أيام في الحالة الثانية.
٥. عدم وفاء العامل بالالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد العمل رغم إنذاره حسب الأصول.
٦. إفشاءه للأسرار الخاصة بالعمل التي من شأنها أن تسبب الضرر الجسيم.
٧. إدانته بحكم قضائي في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق العامة.
٨. وجوده أثناء العمل في حالة سكر أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة يعاقب عليها القانون.
٩. اعتدائه بالضرب أو التحقير على صاحب العمل أو على من يمثله أو على رئيسه المباشر.

المادة (٤١)

يجوز لصاحب العمل إنهاء عقد العمل لأسباب فنية أو خسارة اقتضت تقليص عدد العمال مع احتفاظ العامل بحقه في بدل الإشعار، ومكافأة نهاية الخدمة، شريطة إشعار الوزارة بذلك.

المادة (٤٢)

١. يجوز للعامل ترك العمل بعد إشعار صاحب العمل مع احتفاظه بحقوقه القانونية بما فيها مكافأة نهاية الخدمة وما يترتب له من حقوق، وذلك في أي من الحالات الآتية:
 - أ. تشغيله في عمل يختلف في نوعه أو درجته اختلافا يبين عن العمل الذي اتفق عليه بمقتضى عقد العمل، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ولمدة مؤقتة منعا لوقوع حادث أو في حالة القوة القاهرة.
 - ب. تشغيله بصورة تدعو إلى تغيير مكان إقامته.
 - ج. الثبوت بتقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية إن استمراره في عمله يشكل خطرا على حياته.
 - د. اعتداء صاحب العمل أو من يمثله على العامل أثناء العمل أو بسببه بالضرب أو التحقير.
 - هـ. عدم وفاء صاحب العمل بالتزاماته تجاه العامل رغم مطالبته بما كتابيا.
- ٢- استثناء مما ورد في البند (١) أعلاه يحق للعامل إذا استقال من عمله خلال السنوات الخمس الأولى ثلث مكافأة نهاية الخدمة، وثلثي مكافأة نهاية الخدمة إذا كانت الاستقالة خلال السنوات الخمس التالية، ويستحق المكافأة كاملة إذا أمضى عشر سنوات أو أكثر في العمل.

المادة (٤٣)

- يلزم صاحب العمل برد ما أودعه العامل لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات، كما يلزم العامل بإعادة ما بموزته من عهدة إلى صاحب العمل.

المادة (٤٤)

يمنح العامل عند انتهاء خدمته بناء على طلبه شهادة خدمة يذكر فيها اسمه ونوع عمله ومدته.

المادة (٤٥)

- للعامل الذي أمضى سنة من العمل الحق في مكافأة نهاية خدمة مقدارها أجر شهر عن كل سنة قضاها في العمل على أساس آخر أجر تقاضاه دون احتساب ساعات العمل الإضافية، وتحسب لهذا الغرض كسور السنة.

المادة (٤٦)

١. يجوز لأي من طرفي عقد العمل غير محدد المدة إجماعه بمقتضى إشعار يرسل بعلم الوصول إلى الطرف الآخر قبل شهر من إنهاء العمل.
٢. يحق للعامل الذي تلقى إشعارا من صاحب العمل بإنهاء عقد العمل التغيب عن العمل طيلة النصف الثاني من أجل الإشعار ويعتبر تغيبه عملا فعليا في المنشأة.
٣. يعتبر تعسفا إنهاء عقد العمل دون وجود أسباب موجبة لذلك.

المادة (٤٧)

- مع احتفاظه بكافة حقوقه القانونية الأخرى، يستحق العامل تعويضا عن فصله تعسفا مقداراه أجر شهرين عن كل سنة قضاها في العمل على ألا يتجاوز التعويض أجره عن مدة سنتين.

المادة (٤٨)

تحتسب مكافأة نهاية الخدمة وتعويض الفصل التعسفي للعامل بالقطعة أو بالعمولة على أساس متوسط أجر الشهري في مدة السنة الأخيرة.

الباب الرابع

علاقات العمل الجماعية

الفصل الأول

المفاوضة الجماعية

المادة (٤٩)

المفاوضة الجماعية هي الحوار الذي يجري بين أي من نقابات العمال أو ممثلي عن العمال وبين صاحب العمل أو أصحاب العمل أو ممثليهم، بهدف حسم النزاع الجماعي أو تحسين شروط وظروف العمل أو رفع الكفاءة الإنتاجية.

المادة (٥٠)

تجري المفاوضة الجماعية بحرية ودون ضغط أو تأثير.

المادة (٥١)

يحق لكل طرف من طرفي المفاوضة الجماعية تسمية ممثليه كتابة دون أن يكون لأيهما حق الاعتراض على التمثيل.

المادة (٥٢)

بناء على طلب أي من طرفي المفاوضة الجماعية على الجهات ذات العلاقة تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة.

المادة (٥٣)

تجري المفاوضة الجماعية:

- ١- على مستوى المنشأة بين صاحب العمل أو إدارة المنشأة وبين ممثلي العمال في المنشأة.
- ٢- على مستوى نشاط اقتصادي معين بين ممثلي أصحاب العمل في هذا النشاط والنقابة العمالية ذات العلاقة.
- ٣- على المستوى الوطني بين اتحاد أصحاب العمل وبين اتحاد نقابات العمال.

الفصل الثاني

اتفاق العمل الجماعي

المادة (٥٤)

اتفاق العمل الجماعي اتفاق مكتوب باللغة العربية يبرمه طرفا المفاوضة الجماعية ويتضمن أحكاما تتعلق بشروط وظروف العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية.

المادة (٥٥)

يكون اتفاق العمل الجماعي ملزماً من التاريخ المحدد فيه وتعطى نسخة منه لكل من طرفي المفاوضة الجماعية وتودع نسخة لدى الوزارة.

المادة (٥٦)

مدة اتفاق العمل الجماعي ثلاث سنوات، وتجري المفاوضات الجماعية بناء على طلب أحد طرفي العمل قبل انتهائها بثلاثة أشهر ويبقى الاتفاق سارياً إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق جديد.

المادة (٥٧)

وفقاً لأحكام هذا القانون يجب أن يتضمن اتفاق العمل الجماعي كحد أدنى البنود التالية:

١. حرية ممارسة العمل النقابي.
٢. الحد الأدنى للأجور على كل أنواع العمل.
٣. شروط تشغيل العمال وإعفائهم من العمل.
٤. لجنة ثنائية لحسم الخلافات في تطبيق الاتفاق.

المادة (٥٨)

- ١- تسري أحكام اتفاق العمل الجماعي على:
 - أ- جميع العاملين لدى صاحب العمل.
 - ب- أصحاب العمل ومن يحمل محلهم.
- ٢- لغير طرفي اتفاق العمل الجماعي حق الانضمام إليه بناء على اتفاق مكتوب بينهم يقدم إلى الوزارة.

المادة (٥٩)

يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ اتفاق العمل الجماعي.

الفصل الثالث

تسوية النزاعات العمالية الجماعية

المادة (٦٠)

النزاع العمالي الجماعي هو النزاع الذي ينشأ بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وبين العمال أو فريق منهم حول مصلحة جماعية.

المادة (٦١)

يحق لك من طرفي نزاع العمل الجماعي اللجوء إلى مندوب التوفيق في الوزارة، إذا لم يحل هذا النزاع بالطرق التفاوضية داخل المنشأة.

المادة (٦٢)

إذا فشل مندوب التوفيق في حل النزاع خلال عشرة أيام على الوزير إحالة النزاع إلى لجنة توفيق تشكل من طرف موظفي الوزارة رئيساً ومن عدد متساو من الأعضاء ينسبهم كل من صاحب العمل والعمال.

المادة (٦٣)

١. إذا فشلت لجنة التوفيق في حل النزاع خلال أسبوعين يحق لأي من طرفيه اللجوء إلى المحكمة المختصة.
٢. إذا لم يلجأ أي من الطرفين للقضاء وكان النزاع العمالي الجماعي يمس بالمصلحة العامة يحق للوزير الطرفين بالمتول إلى لجنة تحكيم يشكلها الوزير بالتنسيق مع الجهات المعنية من:
 - أ. قاض رئيساً للجنة.
 - ب. ممثل عن الوزارة.
 - ج. ممثل عن العمال.
 - د. ممثل عن أصحاب العمل.

المادة (٦٤)

عند النظر في نزاع عمالي يكون لمندوب التوفيق وللجنة التوفيق أو التحكيم صلاحية المحكمة المختصة به يتعلق بإحضار الشهود وسماع أقوالهم وإجراء المعاينة والاستعانة بأهل الخبرة.

المادة (٦٥)

خلال النظر في منازعات العمل الجماعي لا يجوز لصاحب العمل تغيير شروط العمل السارية.

الفصل الرابع الإضراب والغلق

المادة (٦٦)

وفقاً لأحكام القانون الإضراب حق مكفول للعمال للدفاع عن مصالحهم.

المادة (٦٧)

١. يجب توجيه تنبيه كتابي من قبل الطرف المعني بالإضراب أو الإغلاق إلى الطرف الآخر وإلى الوزارة قبل أسبوعين من اتخاذ الإجراء موضحاً أسباب الإضراب أو الإغلاق.
٢. يكون التنبيه قبل أربعة أسابيع في المرافق العامة.
٣. في حال الإضراب يكون التنبيه الكتابي موقفاً من ٥١٪ من عدد العاملين في المنشأة على الأقل، وفي حال الإغلاق تكون نفس النسبة من مجلس إدارة المنشأة.
٤. لا يجوز الإضراب أو الإغلاق أثناء إجراءات النظر في النزاع الجماعي.
٥. يترتب على عرض نزاع العمل الجماعي على جهة الاختصاص وقف الإضراب أو الإغلاق.

الباب الخامس شروط وظروف العمل

الفصل الأول ساعات العمل والراحة الأسبوعية

المادة (٦٨)

ساعات العمل الفعلية في الأسبوع خمس وأربعون ساعة.

المادة (٦٩)

تخفف ساعات العمل اليومي بما لا يقل عن ساعة واحدة في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة والأعمال الليلية، وتحدد هذه الأعمال بقرار من الوزير بعد استشارة المنظمات المعنية لأصحاب العمل والعمال.

المادة (٧٠)

يجب أن تتخلل ساعات العمل اليومي فترة أو أكثر لراحة العامل لا تزيد في مجموعها عن ساعة مع مراعاة ألا يعمل العامل أكثر من خمس ساعات متصلة.

المادة (٧١)

- ١- يجوز لطرفي الإنتاج الاتفاق على ساعات عمل إضافية لا تتجاوز اثني عشرة ساعة في الأسبوع.
- ٢- يدفع للعامل أجر ساعة ونصف عن كل ساعة عمل إضافية.

المادة (٧٢)

- ١- للعامل الحق في راحة أسبوعية مدفوعة الأجر لا تقل عن ٢٤ ساعة متتالية، ويجوز بناء على اتفاق طرفي الإنتاج تجميعها مرة واحدة في الشهر.
- ٢- تحتسب الراحة الأسبوعية مدفوعة الأجر إذا عمل العامل ستة أيام متصلة قبلها، وبمجموع من ذلك نسبة الأيام التي تعيها العامل عن العمل.

المادة (٧٣)

يوم الجمعة هو يوم الراحة الأسبوعية إلا إذا كانت مصلحة العمل تقتضي تحديد يوم آخر بصورة منتظمة.

الفصل الثاني

الإجازات

المادة (٧٤)

- ١- يستحق العامل إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها أسبوعان عن كل سنة في العمل، وثلاثة أسابيع للعامل في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة ولمن أمضى خمس سنوات في المنشأة.

٢. لا يجوز للعامل التنازل عن الإجازة السنوية.
٣. بناء على اتفاق طرفي الإنتاج يجوز تجزئة الإجازة السنوية.
٤. لا يجوز تجميع الإجازات السنوية لأكثر من سنتين.

المادة (٧٥)

للعامل الحق في إجازة مدفوعة الأجر في الأعياد الدينية والرسومية بما لا يزيد عن عشرة أيام لا تحسب الاجازات السنوية.

المادة (٧٦)

للعامل الحق في إجازة ثقافية عمالية مدفوعة الأجر، مدتها أسبوع في السنة الواحدة، وتنظم بقرار من الوزير.

المادة (٧٧)

يستحق العامل الذي أمضى خمس سنوات في المنشأة إجازة مدفوعة الأجر لا تقل عن أسبوعين لأداء الحج تمتح له مرة واحدة.

المادة (٧٨)

١. يستحق العامل إجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أيام في حال وفاة أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية غير محسب من أجازته السنوية.
٢. يجوز للعامل التغيب عن العمل لسبب عارض مثبت لمدة عشرة أيام في السنة، تحسب من الإجازة السنوية على أن لا تتجاوز المدة ثلاثة أيام متتالية في المرة الواحدة.

المادة (٧٩)

بناء على تقرير من اللجنة الطبية يستحق العامل إجازة مرضية مدفوعة خلال السنة مدتها أربعة عشرة يوماً ونصف الأجر لمدة أربعة عشرة يوماً أخرى.

المادة (٨٠)

بنظام يصدر عن مجلس الوزراء وبناء على اقتراح من الوزير بالتنسيق مع الجهات المعنية يجوز استثناء عمال بعض المهن الخاصة من كل أو بعض أحكام هذا الباب.

الفصل الثالث الأجور

المادة (٨١)

١. يستحق العامل أجره إذا تواجد في مكان العمل وان لم يؤد عمالاً لأسباب تتعلق بالمنشأة.
٢. يوقع العامل على إقرار باستلامه أجره.

المادة (٨٢)

- ١- يدفع الأجر للعامل بالنقد المتداول قانونا شريطة أن يتم الدفع وفقا لما يلي:
- أ. في أيام العمل ومكانه.
 - ب. في نهاية كل شهر للعاملين بأجر شهري.
 - ج. في نهاية كل أسبوع للعاملين على أساس وحدة الإنتاج أو الساعة أو المياومة أو الأسبوع.
- ٢- يوقع العامل على إقرار باستلامه أجره.
- ٣- لا يجوز تأخير دفع أجر العامل أكثر من خمس أيام من تاريخ الاستحقاق.

المادة (٨٣)

١. فيما عدا الحالات التالية لا يجوز حسم أية مبالغ من أجر العامل:-
- أ. تنفيذ لحكم قضائي قطعي.
 - ب. أية سلفة مستحقة لصاحب العمل شريطة أن لا يزيد كل حسم عن (١٠٪) من الأجر الأساسي.
 - ج. الغرامات المفروضة على العامل وفقا لأحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه.
٢. لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحسم بمقتضى البندين (ب، ج) من الفقرة (١) أعلاه عن (١٥٪) من الأجر الأساسي.

المادة (٨٤)

- ١- لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة على العامل إلا عن مخالفة منصوص عليها في لائحة الجزاءات المصدقة من قبل الوزارة، على أن يراعى ما يلي:
- أ. لا يزيد مقدار الغرامة عن أجر ثلاثة أيام في الشهر.
 - ب. لا يتخذ أي إجراء تأديبي ضد العامل بعد انقضاء أسبوعين من تاريخ التثبت من المخالفة.
 - ج. أن ينظم سجل خاص بالغرامات التي تفرض يتضمن اسم العامل ومقدار أجره وأسباب فرض الغرامة عليه.
 - د. تخصص الغرامات للخدمات الاجتماعية العمالية في المنشأة.
- ٢- للعامل الحق في الاعتراض على أي إجراء تأديبي أو غرامة تفرض عليه لدى مقتش العمل خلال أسبوع واحد من تبليغه بذلك كتابيا.

المادة (٨٥)

وفقا لأحكام القانون يعتبر أجر العامل من الديون الممتازة.

المادة (٨٦)

١. بناء على توصية من الوزير يشكل مجلس الوزراء لجنة تسمى "لجنة الأجور" من عدد متساو من ممثلين عن الحكومة وعن أصحاب العمل وعن العمال.

٢. تتولى المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال مسؤولية تسمية ممثلها في اللجنة.
٣. يعين مجلس الوزراء رئيسا للجنة من بين أعضائها.
٤. للجنة الحق في الاستعانة بمن تراه مناسبا لإنجاز مهماتها.

المادة (٨٧)

تقوم لجنة الأجور بالمهام التالية:

١. دراسة السياسات العامة للأجور ومدى ملائمتها لمستوى المعيشة وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الوزراء.
٢. تحديد الحد الأدنى للأجور على أن يصدر به قرار من مجلس الوزراء.

المادة (٨٨)

تجتمع لجنة الأجور دوريا كل سنة مرة على الأقل، وتجتمع عند الضرورة بناء على طلب من رئيسها أو ممثلي أي من أطرافها الثلاثة.

المادة (٨٩)

لا يجوز أن يقل أجر العامل عن الحد الأدنى المقر قانونا.

الفصل الرابع

السلامة والصحة المهنية

المادة (٩٠)

بناء على اقتراح الوزير بالتنسيق مع جهات الاختصاص يصدر مجلس الوزراء الأنظمة الخاصة بالصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل متضمنة بصفة خاصة ما يلي:

- ١- وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من أخطار العمل وأمراض المهنة.
- ٢- الشروط الصحية اللازمة في أماكن العمل.
- ٣- وسائل الإسعاف الطبي للعمال في المنشأة.
- ٤- الفحص الطبي الدوري للعمال.

المادة (٩١)

وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه تصدر المنشأة التعليمات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية ولائحة الجزاءات الخاصة بها مصدقة من الوزارة، وتعلق هذه التعليمات في أماكن ظاهرة في المنشأة.

المادة (٩٢)

لا يجوز لأية منشأة تحميل العامل أية نفقات أو قطاعات من أجره لقاء توفير شروط السلامة والصحة المهنية.

الباب السادس تنظيم عمل الأحداث

المادة (٩٣)

يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر.

المادة (٩٤)

يجب إجراء الكشف الطبي على الأحداث قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملائمتهم الصحية له على أن يعاد الكشف سنويا.

المادة (٩٥)

لا يجوز تشغيل الأحداث في :

١. الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة التي يحددها الوزير.
٢. الأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية أو الدينية أو أيام العطل الرسمية.
٣. ساعات عمل إضافية أو على أساس وحدة الإنتاج.
٤. الأماكن النائية أو البعيدة عن العمران.

المادة (٩٦)

١. تخفض ساعات العمل اليومي للأحداث الذين لم يبلغوا السادسة عشر بما لا يقل عن ساعة عمل واحدة يوميا.
٢. تتخلل ساعات العمل اليوم فترة أو أكثر للراحة لا تقل في مجملها عن ساعة بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متواصلة.

المادة (٩٧)

تكون الإجازة السنوية للإحداث ثلاثة أسابيع سنويا ولا يجوز تأجيلها.

المادة (٩٨)

على المنشأة أن تعلق في أماكن العمل الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث، وينظم صاحب العمل سجلا بكل ما يتعلق بهم.

المادة (٩٩)

يستثنى من أحكام هذا الباب الأحداث الذين يعملون لدى أقاربهم من الدرجة الأولى وتحت إشرافهم، على أن يتم العمل في جميع الأحوال وفق شروط صحية واجتماعية ملائمة بما لا يؤثر سلبا على نموهم العقلي والجسدي وعلى تعليمهم.

الباب السابع تنظيم عمل النساء

المادة (١٠٠)

وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه يحظر التمييز بين الرجل والمرأة.

المادة (١٠١)

يحظر تشغيل النساء في:

١. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة.
٢. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء.

المادة (١٠٢)

على المنشأة توفير وسائل راحة خاصة بالعاملات.

المادة (١٠٣)

١. للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوما الحق في إجازة وضع لمدة ستة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة.
٢. لا يجوز فصل المرأة العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة (١) أعلاه إلا إذا أثبت أنها اشتغلت بغيره آخر خلالها.

المادة (١٠٤)

- ١- للمرأة المرضع الحق بفترة أو فترات رضاعة أثناء العمل لا تقل في مجموعها عن ساعة يوميا لمدة ستة أشهر تاريخ الوضع.
- ٢- تحتسب ساعة الرضاعة المذكورة في الفقرة (١) أعلاه من ساعات العمل اليومية.

المادة (١٠٥)

وفقا لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها.

المادة (١٠٦)

على المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل النساء.

الباب الثامن

تفتيش العمل

المادة (١٠٧)

١. بمقتضى هذا القانون يشكل الوزير هيئة تسمى هيئة تفتيش العمل من عدد ملائم من المفتشين والمؤهلين أكاديمياً ومهنيًا لتابعة تطبيق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
٢. يتمتع أعضاء هيئة تفتيش العمل في ممارستهم لمهامهم بصلاحيات الضبطية القضائية.

المادة (١٠٨)

١. يقسم كل مفتش عمل قبل مباشرة عمله اليمين أمام الوزير على أن يؤدي عمله بأمانة وإخلاص وألا يفشي الأسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته.

المادة (١٠٩)

١. يراعى عند اختيار مفتش العمل للقيام بمهمة تفتيش ألا تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المنشأة الخاضعة لتفتيشه.

المادة (١١٠)

- يختص مفتش العمل بما يلي:
١. متابعة تطبيق تشريعات العمل خاصة ما يتعلق بشروط وظروف العمل بكافة الوسائل المشروعة بما في ذلك استقبال الشكاوي والبلاغات.
 ٢. تزويد أصحاب العمل والعمال بالمعلومات والإرشادات الفنية التي تساعد في تنفيذ أحكام هذا القانون.
 ٣. إبلاغ الجهات المختصة بأوجه النقص والمخالفات التي يكتشفها أثناء عمله.

المادة (١١١)

- يجوز لمفتش العمل ما يلي:
١. دخول أماكن العمل الخاضعة لتفتيش بحرية تامة أثناء العمل دون سابق إنذار مع وجوب إشعار صاحب العمل أو ممثله عند دخول المنشأة.
 ٢. الاستفسار من صاحب العمل أو من العمال مجتمعين أو منفردين أو بحضور شهود بشأن تطبيق أحكام وتشريعات العمل.
 ٣. الاطلاع على السجلات والدفاتر وأية وثائق أخرى تتعلق بشروط العمل وأخذ صور أو مستخرجات منها.
 ٤. أخذ عينات من المواد المستعملة لغرض التحليل للتأكد من مدى ملائمتها لسلامة وصحة العمال مع إشعار صاحب العمل أو ممثله بذلك ويكون ذلك وفقاً لأنظمة خاصة تضعها الوزارة.

٥. إصدار الأوامر والتعليمات لإزالة أوجه النقص في الأجهزة والمعدات المستعملة أو لإزالة الضرر الناتج عن استخدامها على صحة وسلامة العمال وله أن يطلب التنفيذ الفوري للإجراءات التي يراها لازمة للبرء بحق.

المادة (١١٢)

على أصحاب العمل أو من ينوبون عنهم تقديم جميع المعلومات التي يطلبها مفتش العمل في مهمة التفتيش.

المادة (١١٣)

على مفتش العمل أن ينظم محضرا بالمخالفة التي يضبطها وله أن يتخذ أيا من الإجراءات التالية بحق المخالف وذلك بما يلائم وطبيعة المخالفة ومدى خطورتها:

١. إسداء النصح والإرشاد.
٢. توجيه تنبيه شفهي لإزالة المخالفة خلال مدة محددة.
٣. التوصية لهيئة تفتيش العمل بتوجيه إنذار خطي بشأن المخالفة.

المادة (١١٤)

- ١- يقدم مفتشو العمل إلى هيئة تفتيش العمل تقارير دورية شهرية وسنوية عن نتائج نشاطهم في التفتيش نماذج تقرها الوزارة.
- ٢- تقوم الوزارة بنشر تقرير عام دوري عن أعمال هيئة تفتيش العمل.

المادة (١١٥)

تصدر الوزارة التعليمات اللازمة لتنظيم عمل مفتش العمل والإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام القانونية المنصوص عليها في هذا القانون.

الباب التاسع إصابات العمل وأمراض المهنة

المادة (١١٦)

إصابة العمل: الحادث الذي يقع للعامل أثناء العمل أو بسببه، أو أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه، ويحكم ذلك الإصابة بأحد أمراض المهنة التي يحددها النظام.

المادة (١١٧)

يجب على صاحب العمل أن يؤمن جميع عماله عن إصابات العمل لدى الجهات المرخصة في فلسطين.

المادة (١١٨)

عند وقوع إصابة عمل على صاحب العمل القيام بما يلي:

تقدم الإسعافات الأولية اللازمة للمصاب ونقله إلى أقرب مركز للعلاج.
تبلغ الشرطة فور وقوع أية إصابة أدت إلى وفاة العامل أو ألحقت به ضررا جسيما حال دون استمراره بالعمل.
إخطار الوزارة والجهة المؤمن لديها خطيا عن كل إصابة عمل خلال ٤٨ ساعة من وقوعها ويسلم المصاب صورة عن الإخطار.

المادة (١١٩)

- وفقا لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه يتكفل صاحب العمل بما يلي:
١. علاج العامل المصاب إلى أن يتم شفاؤه، وتغطية كافة النفقات العلاجية اللازمة بما فيها نفقات الخدمات التأهيلية ومستلزماتها .
 ٢. جميع الحقوق المترتبة على الإصابة ولو اقتضت مسؤولية طرف ثالث.

المادة (١٢٠)

إذا حالت إصابة العمل دون أداء العامل لعمله يستحق العامل ٧٥٪ من أجره اليومي عند وقوع الإصابة طيلة عجزه المؤقت بما لا يتجاوز ١٨٠ يوما.

المادة (١٢١)

١. إذا أدت إصابة العمل إلى الوفاة أو نتج عنها عجز كلي دائم استحق الورثة في الحالة الأولى والمصاب في الحالة الثانية تعويضا تقديريا يعادل أجر (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمسمائة يوم عمل أو ٨٠٪ من الأجر الأساسي عن المدة المتبقية حتى بلوغه سن الستين أيهما أكثر.
٢. إذا ترتب على إصابة العمل عجز جزئي دائم يستحق المصاب تعويضا تقديريا يعادل نسبة العجز إلى العجز الكلي الدائم.
٣. إذا ترتب على إصابة العمل أكثر من عجز جزئي دائم يستحق المصاب تعويضا تقديريا عن مجموع نسب العجز بما لا يتجاوز التعويض المقرر للعجز الكلي الدائم.

المادة (١٢٢)

وفقا لأحكام هذا القانون تقدر اللجنة الطبية نسبة العجز المستحقة عن إصابة العمل بمقتضى أحكام القانون أو النظام ذي العلاقة الساري المفعول وقت الإصابة.

المادة (١٢٣)

للمصاب الحق في الطعن في قرار تقدير نسبة العجز أو قرار عودته للعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار.

المادة (١٢٤)

١. يسقط حق المصاب في التعويض إذا ثبت بعد تجرئة جهة ذات اختصاص أن الإصابة نتجت عما ما يلي:

- أ. عن فعل متعمد من المصاب.
 ب. تأثير الخمر أو المخدرات.
 ٢. يستثنى من أحكام الفقرة (١) أعلاه حالة الوفاة أو العجز الدائم بنسبة ٣٥٪ فأكثر.

المادة (١٢٥)

ما لم يكن التأخير ناتجا عن عدم استقرار الإصابة أو عن عذر مشروع يسقط حق المصاب في المطالبة به عن إصابة العمل بانقضاء سنتين على وقوع الإصابة.

المادة (١٢٦)

لا يحول التعويض عن إصابة العمل دون الحصول على مكافأة نهاية الخدمة المستحقة.

المادة (١٢٧)

ينظم صاحب العمل سجلا تفصيليا لإصابات العمل.
 يقوم صاحب العمل بإبلاغ الوزراء خطيا في حالة العجز الدائم خلال شهر من ثبوت ذلك العجز وبمذ التعويض الذي دفعه للمصاب أو المستحقين أو تعهد بدفعه لهم.

المادة (١٢٨)

١. يلتزم صاحب العمل بالحقوق المقررة للعامل وفقا لأحكام هذا الباب من القانون.
٢. إذا اقتضت إصابة العمل مسؤولية طرف آخر خلاف صاحب العمل يحق للعامل المطالبة بحقوقه المترتبة على الإصابة من أي منهما.

المادة (١٢٩)

إذا ظهرت على العامل أعراض أحد أمراض المهنة الواردة في الجدول الملحق بهذا القانون خلال سنتين من انتهاء خدمته يلتزم صاحب العمل بجميع الحقوق المقررة له وفقا لأحكام هذا الباب من القانون.

المادة (١٣٠)

لا يجوز بأي حال من الأحوال حجز التعويض الواجب دفعه إلا لسداد النفقة وفيما لا يتجاوز ثلث التعويض كما لا يجوز إحالته لأي شخص آخر غير العامل أو المستحقين عنه.

المادة (١٣١)

يحسب التعويض المستحق وفقا لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر ثلاثة أشهر.

الباب العاشر العقوبات والأحكام الختامية

الفصل الأول العقوبات

المادة (١٣٢)

يعاقب صاحب العمل على مخالفة أي من أحكام الفصل الأول والثاني من الباب الخامس وأي نظام صادر بمقتضاه بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠) دينار، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات وتضاعف في حالة التكرار.

المادة (١٣٣)

يعاقب صاحب العمل على مخالفة أي من أحكام الفصل الثالث من الباب الخامس وأي نظام صادر بمقتضاه بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تقل على (١٠٠) دينار مع إلزامه بدفع فرق الأجر للعامل، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة.

المادة (١٣٤)

إذا خالف صاحب العمل أي حكم من أحكام الفصل الرابع من الباب الخامس والأنظمة الصادرة بمقتضاه فالوزير فضلا عن العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٢٤) إغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً أو إيقاف أية آلة فيها وذلك إلى أن يزيل صاحب العمل المخالفة.

المادة (١٣٥)

يعاقب كل من يخالف حكماً من أحكام الباب السادس والباب السابع والأنظمة الصادرة بمقتضاه بغرامة لا تقل عن (٢٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وفي حالة التكرار تضاعف العقوبة.

المادة (١٣٦)

كل من يمنع أو يعارض أو يعيق أعمال مفتش العمل أو هيئة التفتيش يعاقب بإزالة المخالفة وبغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار.

المادة (١٣٧)

إذا خالف صاحب العمل أي من أحكام المادتين (١٠٩، ١١٠) من الباب التاسع يعاقب بموجب المادة (١٢٦).

المادة (١٣٨)

لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب أو التزول عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونياً لأسباب تقديرية.

الفصل الثاني أحكام ختامية

المادة (١٣٩)

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (١٤٠)

يلغي قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المعمول به في محافظات الضفة الغربية وتعديلاته، وقانون العمل رقم لسنة ١٩٦٤ المعمول به في محافظات غزة وتعديلاته وكل ما يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (١٤١)

لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون تحتسب قيمة الغرامة بالدينار الأردني أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً.

المادة (١٤٢)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة في: / / ١٩٩٨ ميلادية

الموافق: / / ١٤١٩ هجرية.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

أمثلة من الأعمال المسببة لهذا المرض	أمراض المهنة	مستلزم
<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.</p> <p>وكذلك أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته.</p> <p>ويشمل ذلك:</p> <p>- تداول الخامات المحتوية على الرصاص.</p> <p>- صهر وصب الرصاص القدم والزنك القدم (الخرقة) في سبائك للصناعة.</p> <p>- تحضير واستعمال ميناء الحزف المحتوية على رصاص التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص.</p> <p>- استخدام الرصاص ومركباته في الطباعة وتصليح الخرزات الرصاصية والطلاء رشا بمائع الرصاص وصنع الحوامض وأملاح الرصاص ومباشرتها وتحضير واستعمال البويات ... الخ.</p>	التسمم بالرصاص (LEAD) ومضاعفاته	١
<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.</p> <p>ويشمل ذلك:</p> <p>- العمل في صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرعات الزئبقية ... الخ.</p>	التسمم بالزئبق (MERCURY) ومضاعفاته	٢
<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو مستحضراته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.</p> <p>ويشمل ذلك:</p> <p>- العمليات التي يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل في إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته.</p> <p>- صنع واستعمال العقاقير المبيدة للحشرات والمحتوية على الزرنيخ أو مركباته.</p> <p>- صنع واستعمال الأصباغ المحتوية على مركبات الزرنيخ.</p> <p>- استعمال الزرنيخ في إعداد وديانة الجلود.</p> <p>- استعمال الزرنيخ في صناعة البلور ... الخ.</p>	التسمم بالزرنيخ (ARSANIC) ومضاعفاته	٣
<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الأنتيمون أو مركباته أو</p>	التسمم بالانتيمون (Antimony) ومضاعفاته	٤

المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أتربة الأنتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.	
أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الفسفور أو مركباته مستحضراته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو أتربة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.	التسمم بالفسفور (Phosphorus) ومضاعفاته
كل عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد وكذا أي عمل يستدعي التعرض لأتربةها أو غيرها.	التسمم بالبنزول (Benzole) أو ميثيل البنزول أو مركباته الأמידية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم
كل عمل يستدعي استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته المحتوية عليه. وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأتربة غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه. ويشمل ذلك: العمل في استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وطحنها وتعبئتها ... الخ.	التسمم بالمنجنيز (Manganese) ومضاعفاته
كل عمل يستدعي استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته المحتوية عليه. وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأتربة غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.	التسمم بالكبريت (Sulpher) ومضاعفاته
كل عمل يستدعي تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو مبرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أي مادة تحتوي عليها.	التأثر بالكروم (Chromium) وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات
كل عمل يستدعي تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول النيكل أو أية مادة تحتوي على النيكل أو مركباته ويشمل ذلك: التعرض لغبار كربونيل النيكل.	التأثر بالنيكل (Nikel) وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح
كل عمل يستدعي التعرض لأول أكسيد الكربون ويشمل ذلك عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث في الجراحات وقمانن الطوب والخير والمناجم وحالات الحرائق ... الخ.	التسمم بأول أكسيد الكربون (Carbon monoxide) وما ينشأ عنه من مضاعفات
كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأتربة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو أتربتها أو المواد المحتوية عليها.	التسمم بحامض السيانور (Hydro cynic acid) ومركباته وما ينشأ عنه من مضاعفات
كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أي عمل يستدعي التعرض لتلك المواد أو أتربتها أو غيرها.	التسمم بالكلور (Chlorine) أو الفلور (Flourine) أو البروم (Bromine) أو مركباتها ومضاعفاته
كل عمل يستدعي تداول أو استعمال البترول أو غازاته أو	التسمم بالبترول (Petroleum) أو غازاته أو

مشتقاته ومضاعفاته	مشتقاته وكذا أي عمل يستدعي التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية.
١٥	التسمم بالكوروفورم ورابع كلوريد الكربون أي عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكلوروفورم أو رابع كلوريد الكربون وكذا أي عمل يستدعي التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها.
١٦	التسمم برابع كلوريد الإثيلين وثالث كلوريد الإثيلين والمشتقات الشالوجينية الأخرى للمركبات الهيدروكربونية من المجموعة الأليمانية
١٧	سرطان الجلد الأولي والثهابات وتقرحات الجلد والعين المزمنة نتيجة التأثير بالمواد المحرشة
١٨	التسمم بالبريليوم (Beryllium)
١٩	التسمم بالسيلينيوم (Selenium)
٢٠	التسمم بالكاديوم (Cadmium)
٢١	التسمم بالبلاطين (Platinum)
٢٢	التسمم بالفاناديوم (Vanadium)
٢٣	التسمم بالأوزون (Ozone)

<p>-صناعة الورق والزيوت.</p> <p>-الطيران على ارتفاع يتجاوز ١٠ كم.</p> <p>-العمل قرب الأشعة فوق البنفسجية.</p> <p>-أعمال التعقيم بالأوزون ... الخ.</p>		
<p>أي عمل يستدعي التعرض للراديوم أو أية مادة ذات نشاط إشعاعي أو أشعة إكس.</p> <p>ويشمل ذلك:</p> <p>-إجراء بحوث أو عمليات قياس تتعلق بالمواد ذات النشاط الإشعاعي وبأشعة إكس في المختبرات وغيرها.</p> <p>-الأعمال التي تجعل المباشرين لها عرضة لمفعول الإشعاع في المراكز الطبية وغيرها.</p>	<p>٢٤ الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم (Radium) أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة إكس</p>	
<p>أي عمل يستدعي التعرض لغيبار حديث التولد لمادة السليكا، المواد التي تحتوي على مادة السليكا بنسبة تزيد عن 7٥% أي عمل يستدعي التعرض لغيبار الأستستوس وغيبار الفط وغيبار الكتان وبودرة التلك لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض ويشمل ذلك:</p> <p>-العمل في المناجم والمحاجر.</p> <p>-تلميع المعادن بالرمل.</p> <p>-صنع ومباشرة العقاقير السحجية والمساحيق المستعملة للتنظيف.</p> <p>-صنع الزجاج والخزف.</p> <p>-صنع الأسمنت والجير والجبس باستثناء استعمال هذه المواد البناء.</p> <p>-صناعة المسنات الحجرية.</p> <p>-نحت الصخور وصقلها.</p> <p>-أشغال التدوير التي تجعل صاحبها عرضة لغيبار الرمل وإخراج القطعة من القالب وإزالة الرمل.</p> <p>-أشغال التسطيح أو الصقل بواسطة محبس الرمل.</p> <p>-عمال التهوية في مغازل القطن.</p> <p>-الأعمال التي يتعرض فيها العمال لاستنشاق الأغبرة المعلقة عن تخزين وطحن الحبوب الغذائية (قمح-شعير ... الخ).</p> <p>-العمليات الزراعية التي يتعرض العمال فيها للقش والتبن.</p> <p>-أعمال تربية الطيور ... الخ.</p>	<p>٢٥ الأمراض الرئوية المزمنة الناتجة عن التعرض للغيبار</p>	
<p>الأعمال التي يتعرض فيها العامل لاستنشاق الغازات الهامة</p>	<p>٢٦ أمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن التعرض للغازات</p>	

<p>(الغازات الكبريتية الكلورين، أكاسيد الآزوت ... الخ). ويشمل ذلك: -عمليات التعدين. -العمل في المختبرات التي تتعامل مع هذه المواد. -الصناعات الكيماوية ... الخ.</p>	<p>والأنفزة المهيحة</p>
<p>كل عمل يستدعي التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوي مرتفع أو التحلل المفاجئ في الضغط الجوي أو العمل تحت ضغط جوي منخفض لمدة طويلة.</p>	<p>٢٧ الأعراس والأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي</p>
<p>كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تناول رمجها أو أجزاء منها ومنتجاتها الخام أو مخلفاتها. -التعامل مع الجلود والحوافر والقرون والشعر والصوف. -العمل في شحن وتفريغ الصانع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام ومخلفاتها.</p>	<p>٢٨ الحمرة الحبيبية (Anthrax)</p>
<p>كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض كالخيول وتداول رمجها أو أجزاء منها.</p>	<p>٢٩ السقاوة</p>
<p>العمل في المستشفيات والمعامل ومراكز الأبحاث المختصة بهذه النوعية من الأمراض.</p>	<p>٣٠ مرض الدرن (السل)</p>
<p>العمل في المستشفيات والمصحات ودور العلاج والتشخيص التي تعرض بحكم المهنة للتعاس مع هذا المرض.</p>	<p>٣١ الحميات والأمراض المعدية الأخرى</p>
<p>كل عمل يستدعي التعرض للهرمونات أو مشتقاتها.</p>	<p>٣٢ الأعراس والأمراض التي تنشأ عن الهرمونات ومشتقاتها</p>
<p>العمل في الصناعات أو الأعمال في الأماكن التي يتعرض فيها العمال لتأثير الضوضاء التي تزيد فيها شدة الصوت عن ٨٥ ديسيبل.</p>	<p>٣٣ تأثر الجهاز السمعي</p>
<p>العمل في الحجاري والأنفاق والمناجم والمساح وغيرها من الأعمال التي يتعرض فيها العمال لتعاس لحوم الحيوانات والأسماك أو المياه العذرة.</p>	<p>٣٤ مرض البريمات اليرقاني التروفي</p>
<p>العمل في الأنفاق والحجاري والمناجم</p>	<p>٣٥ مرض الانكلوستوما</p>
<p>العمل في الأنفاق والحجاري والتعامل مع ووث الحيوانات ... الخ.</p>	<p>٣٦ الكركاز</p>
<p>جميع الأعمال التي تستعمل فيها المطارق الهوائية أو الأدوات المماثلة ذات الارتجاجات منخفضة التوتر وكذا الأعمال التي تتطلب حركة نمط واحد مثل: عمال الآلة الكاتبة- ضاري البيانو والكمان-عمال صياغة الذهب ... الخ.</p>	<p>٣٧ الآفات العظيمة والمفصلة المهنية والالتهاب المزمن للأوتار وأغمادها وأغشيتها وأربطة المفاصل مثل: EPICONDELYTIS CARPAL TUNNEL Syndrome KEINBOCK'S DISKASE Tendo</p>

أعمال صناعة التبغ بمراحلها المختلفة من فرز وتفتيت وقت وتحميره وصنع منتجاته.	vaginitis Bursitis	٣٨
الأعمال التي تستدعي الوقوف المديد على أن لا تقل مدة العمل في المهنة المذكورة عن خمس سنوات. ويشمل ذلك:- عمال الطباعة-الحمالين-عمل الآلات التي تستدعي الوقوف المديد-أطباء الأسنان والعمالين في أثناء العمليات من أطباء وممرضين-موزعي البريد-عمال المطابع والقنادق والحلاقين ... الخ.	دوالي الساقين (Varicose Veins)	٣٩
العمل في وسط شديد البرودة-عمال الترادات والأماكن المستتعية الباردة ... الخ.	التهاب باطن الشريان الساد	٤٠
أي عمل يستدعي التعرض لهذه الموجات مثل:- أعمال ذات علاقة بالراديو والرادار. - بعض عمليات المعالجة الطبية. - عمال الأفران الغذائية. - بعض عمليات التحفيف ... الخ.	الأمراض التي تنجم عن الأمواج القصيرة جدا	٤١
أي عمل يستدعي التعرض لأي من الإشعاعات المختلفة في المجالات الصناعية والطبية وغيرها ويشمل ذلك: أ- الأشعة فوق البنفسجية مثل: - مصابيح التنفسن-أحمر المصابيح الزئبقية-أشعة الليزر-المعادن المسخنة فوق (٣٠٠٠) درجة مئوية-استعمالات الأشعة فوق البنفسجية في الطب والصناعة والطباعة ... الخ. ب- أشعة الليزر مثل: - استعمالاتها العسكرية والطبية. - استعمالاتها في أعمال البناء والحفر والاتصالات وأعمال التنقيب ... الخ. ج- الأشعة تحت الحمراء مثل: - عمليات صهر المعادن-عمال الأفران-أشعة الليزر-عمال صهر الزجاج-العمل على الأجهزة الإلكترونية-التعرض للشمس.	أمراض الجلد والعيون التي تنجم عن الحرارة والضوء والإشعاعات المختلفة	٤٢
- عمال المسالخ. - عمال تربية الأبقار والأغنام والتعامل مع منتجاتها وتصلا	الحُمى المالتية ومضاعفاتها	٤٣

جدول المواد المسببة للسرطان المهني

م	المادة المسببة	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	الأميبت	سرطان الرئة ورم الطبقة المتوسطة (ميزوتليوما)	العمل في مناجم الأميبت عمليات طحن الأميبت ونسيجه. صناعة الأسمت الأميني وعملية التغليف به.
٢	النيكيل المكرر بكاربونيل النيكيل	سرطان القصات والرئة	عمليات السباكة والخلاتظ والشواء للنيكل أعمال التحليل الكهربائي.
٣	كرومات سداسي التكافؤ	سرطان القصات والرئة	عمليات إنتاج الكروم وتصنيعه والطلاء به واستعماله، العمل في الأسنلين والانيلين-صناعة البطاريات-صناعة الزجاج والخزف والسجاد البلاستيكي.
٤	زيت الأيزوبروبيل	سرطان الجيوب الأنفية	العمل في صناعة استعمال زيت الأيزوبروبين
٥	البخرين (البترول)	سرطان الدم للكربات البيضاء والحمراء	-صناعة البترول-العمل في صناعة المتفجرات -صناعة الأصمات المطاطي العمل في صناعة استعمال الأصبغة والدهانات-صناعة الأحذية-أعمال التقطير.
٦	الزرنبيخ	سرطان الجلد سرطان الرئة	العمل في مناجم استخراج الزرنبيخ-عمليات السباكة-والدباغة وصناعة ميدات الحشرات-صناعة مصففات الشعر-العمليات الكيميائية-صناعة الخمور-العمل في تكرير النفط
٧	الإشعاعات المؤينة وأشعة (X)	سرطان الجلد والعظام والرئة والدم	استعمالات هذه الإشعاعات في الزراعة والطب التشخيصي والعلاجي وفي مجالات العمل المختلفة.
٨	الكادميوم	سرطان البرستات	-التعرض لأبخرة وغبار الكادميوم-

<p>أعمال الخلائط المعدنية المدججرات القلوية-الأصبغة-المعاملات الذرية-دخان الكادميوم المسخن- أعمال التغليف الواقي به.</p>			
<p>العمليات التي تعرض للتلف مع هذه المواد.</p>	<p>سرطان الجلد والخصية والرئة والقنصات</p>	<p>الشحوم المائية المتعددة الحلقات بتريرين بترانزاسين الزيت-زيت الغار</p>	٩
<p>-العمل في صناعة مواد الصائفة واستعمالها. -صناعة المطاط (المضاعف). -العمل في صناعة الأقمشة. -صناعة الدهانات.</p>	<p>سرطان المثانة والجهاز البولي</p>	<p>بيتانافيل أمين الفانافيل أمين بستريدين دي كلوربتريدين أورثونوليدين ديبايسيدين ٤-امينو دي فينيل ٤-نيترو دي فينيل</p>	١٠

طلب اشتراك في

السياسة الفلسطينية

ارجو قبول اشتراكى بـ () نسخة اعتبارا
من () ولدة () عام ()
 طيه شك بقيمة () صادر لامر
مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أو CPRS
 إرسال فاتورة (للمؤسسات فقط)

الاسم،

العنوان،

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد الجوي)،

اشتراكات محلية:

مؤسسات: ٤٠ دولاراً

أفراد: ٢٥ دولاراً

اشتراكات دولية:

مؤسسات: ٦٠ دولاراً

أفراد: ٤٠ دولاراً

تودع الحوالات في حساب رقم : دينار : 3007701/1/10/1
دولار : 3007701/0
بنك الأردن والخليج-فرع نابلس

نرسل الطلبات الى:

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢

شارع صلاح الدين

نابلس، فلسطين

ت ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩)

فاكس ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

البريد الالكتروني cprs@zaytona.com

وعودة الباحثين والاكاديميين لتقديم ابحاث للنشر

يسر مجلة السياسة الفلسطينية ان تعلن للباحثين الاكاديميين الفلسطينيين والعرب والاجانب عن قبولها للابحاث والدراسات والمقالات والمراجعات ذات الصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية والامنية والاستراتيجية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن والشتات.

سياسة النشر بالمجلة

يشترط في المواضيع المرسلة لمجلة السياسة الفلسطينية أن يتوفر فيها ما يلي:

- ان يتوفر في الموضوع الاصول العلمية المتعارف عليها.
- يفضل ان تكون المادة المرسلة مطبوعة، وفي حالة عدم توفر هذه الامكانية تقبل المادة المكتوبة بخط اليد شريطة ان يتوفر الوضوح التام.
- المواد المرسلة للمجلة يجب ان تكون دراسات بحثية، مقالات رأي، مراجعة كتب ذات صلة بالموضوع الفلسطيني، تقارير عن أنشطة وفعاليات ذات أهمية للباحث والمتابع للتطورات الفلسطينية.
- ان تتوفر في المقالة البحثية أو مقال الرأي أو مراجعة الكتاب اصول الكتابة العلمية، وان تسهم في اثراء حيثيات السياسات الفلسطينية الراهنة.
- يشترط ان يكون المقال ما بين (٤٠٠٠-٧٠٠٠) كلمة، والمراجعة ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) كلمة.
- المجلة غير ملزمة بنشر او اعادة اية مادة تصل اليها.
- تتم الموافقة على نشر أية مادة بعد اجازتها من هيئة تحكيم المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة رمزية عن المقالات، والتقارير والمراجعات التي تقوم بنشرها.

هيئة التحرير



al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 7. Number 25. Winter 2000)

Special Issue
On

Century of Arab-Zionist Conflict: Reality and Prospects

Contributors:

Kamal al-Astal, Iyyad al-Bargouthi, Tawfeeq Abu Bakir,
Nasir al-Deen al-Sha'ir, Ghazi Hamad, Salim Jubran,
Norma Mesria, Saleh Abd al-Jawad, Taysir Qub'a

Views with; Abu Ali Mustafa, Taysir Khalid, Haider Abd al-Shafi

Israeli Issues, Reports, Reviews, Documents

Center For Palestine Research and Studies (CPRS)
Digitized by Birzeit University Library

line - Tel: (09) 2380383, Tel&Fax: (09) 2380384